# تاريخ العالم العربي الحديث
# (المغرب العربي)

## الفرقة الثالثة - تاريخ

اعداد

أ.د. عبد الرحيم عبد الهادي

أ.د. فرغلي علي تسن

أ.م. د. محمد سيد إسماعيل

العام الجامعي

٢٠٢٢/ ٢٠٢٣م

## بيـانـات أساسية

**الكلية: الآداب** **الفرقة: الثالثة**

**التخصص: التاريخ** **عدد الصفحات:**

**القسم التابع له المقرر : قسم التاريخ– كلية الآداب.**

**الرموز المستخدمة**

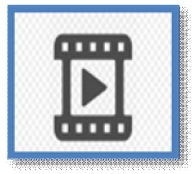 **فيديو للمشاهدة.**

نص للقراءة والدراسة.

رابط خارجي

أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي.

**أنشطة ومهام.**

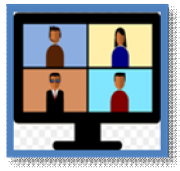 **تواصل عبر مؤتمر الفيديو.**

# مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي سيدنا محمد وعلى آله عدد كمال الله وكما يليق بكماله وبعد، يسرنا أن نقدم للقارئ في التاريخ هذا الكتاب عن "تاريخ العالم العربي الحديث" وبخاصة منطقة المغرب منه.

امتد التاريخ العربي الحديث والمعاصر لعدة قرون تبدأ من مطلع القرن السادس عشر حتى منتصف القرن العشرين أو قرب نهايته، وهي فترة زاهرة بالعديد من الأحداث السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، تخللتها فترات من الضعف والتخلف والجمود والعزلة وأخرى اتسمت بالقوة والتقدم والنهضة والاحتكاك بالعالم الخارجي. ولا تتفق آراء المؤرخين حول بداية التاريخ العربي الحديث أو نهايته فمنهم من يرى أنه يبدأ مع توجه العثمانيين نحو بلاد المشرق العربي منذ منتصف القرن السادس عشر ثم امتداد نفوذهم إلى معظم البلاد العربية، ومنهم من يرى أنه يبدأ مع نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وكذلك الحال بالنسبة لنهاية التاريخ العربي الحديث فمنهم من يرى أنه ينتهي عند بداية القرن العشرين، على حيث يرى آخرون أن نهايته مع الحرب العالمية الأولى.

وتختلف آراء المؤرخين أيضا حول بداية التاريخ العربي المعاصر فمنهم من يرى أنه يبدأ مع بداية القرن العشرين، ومنهم من يرى أنه يبدأ مع الحرب العالمية الأولى باعتبارها نقطة تحول في تاريخ المنطقة العربية. على حين يرى البعض الآخر أن الحرب العالمية الثانية هي بداية التاريخ العربي المعاصر. والرأي عندنا أن تاريخ العرب الحديث يبدأ مع دخول العثمانيين إلى المنطقة العربية وينتهي عند بداية الحرب العالمية الأولى ليبدأ التاريخ العربي المعاصر في أعقاب هذه الحرب العظمى.

وتزخر هذه الفترة بالكثير من الأحداث الجسام المختلفة والمتنوعة، فقد كان ضعف الدولة العثمانية وعجزها عن الدفاع عن الدول العربية التي تحت حمايتها في

مواجهة التنافس الاستعماري بين القوى الاستعمارية الغربية، بالإضافة إلى تطلع هذه القوة للسيطرة على المنطقة العربية لأهميتها الاستراتيجية والعسكرية دافعا للسيطرة عليها لتحقيق أطماعها فيها باعتبارها نقطة وثوب إلى أهداف أخرى أو باعتبارها هدفا في حد ذاتها. وازدادت أهمية المنطقة بعد اكتشاف البترول مما زاد من حدة التنافس والوجود الاستعماري بها. وقد فرضت بعض الدول الاستعمارية سيطرتها على معظم الدول العربية بأشكال مختلفة وبدرجات متفاوتة الأمر الذي خلف آثارا بعيدة المدى على هذه الدول في مجالات عديدة. وقد قاومت هذه الدول الاستعمار فكانت حركات التحرر الوطني والمقاومة في دول المشرق والمغرب العربي سعيا للتحرر والاستقلال.

ويطلق مصطلح "االمغرب العربي" / المغرب العربي الكبير/ المنطقة المغاربية على المنطقة تقع في شمال أفريقيا، والممتدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط وحتى المحيط الأطلسي،، باستثناء مصر. وهي تشمل بالأساس خمسة دول هي موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا. كما تشمل أراضي الصحراء الغربية المتنازع عليها التي تسيطر عليها المغرب في الغالب. ومدينتي مليلية وسبتة التي تسيطر عليها إسبانيا وتعدّ جزء من المغرب.

قبل إنشاء الدول القومية الحديثة في المنطقة خلال القرن العشرين، كان يشار إلى المغرب بشكل عام إلى منطقة أصغر بين جبال الأطلس في الجنوب والبحر الأبيض المتوسط .وكثيرا ما شملت أيضا شرق ليبيا، لكن ليس موريتانيا الحديثة. في أواخر القرن التاسع عشر كان يستخدم للإشارة إلى منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط الساحلية لشمال أفريقيا بشكل عام، وإلى الجزائر والمغرب وتونس على وجه الخصوص.

يعدّ محمد بن عبد الكريم الخطابي، وهو زعيم مجاهد أمازيغي من المغرب، أول من أشاع استعمال مصطلح المغرب العربي بشكل كبير، بعد أن أسس لجنة تحرير المغرب العربي، حيث حدّد الخطّابي أهداف هذه اللجنة، في البيان الذي أصدره بمناسبة

تأسيسها في ٦ كانون الثاني ١٩٤٧ على النحو الآتي :جمع شمل كافة القوى والأحزاب الوطنية المناضلة في سبيل استقلال المغرب وتونس والجزائر، وإرساء أسس وحدة وطنية مغربية تنادي بالإسلام والعروبة والاستقلال التام وترفض أي مساومة مع المستعمر الأجنبي .

وصل اللهم على سيدنا محمد وآله وصحب وسلم.

# الفصل الأول

# العثمانيون ( أصلهم، التوسع ، العرب)

## أصل العثمانيين[1]

ما زالت قضية نشأة الدولة العثمانية تثِّير جدلا ونقاشا بين المؤرخين، وسبب ذلك يرجع إلى عاملين أساسيين يتعلق أولهما بفقدان المصادر والمواد الأولية التي تعود لتلك الفترة ، وثانيهما كثرة ما علق بهذا التاريخ من أساطير وخرافات ، لذلك فقد تعددت الروايات في هذا الشأن وأبرزها هي الرواية التقليدية التي تتلخص بان جد العثمانيين الأعلى وهو سليمان شاه ينتمي إلى عشيرة تركمانية اسمها قايي ، وكان يحكم منطقة ماهان شمال إيران في أواخر القرن الثاني عشر ، وقد فر أمام المغولي في مطلع القرن الثالث عشر ، متجها مع جماعة من أتباعه نحو الأناضول.

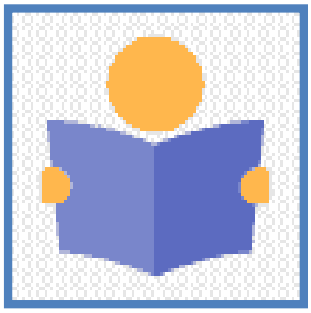

وتشير هذه الرواية إلى أن سليمان شاه غرق أثناء عبوره نهر الفرات عند قلعة جعبر فانقسمت إلى قسمين فضل أحدهما ، وكان بقيادة كندبار أحد أبنائه ، العودة من حيث اتى ، أما القسم الآخر فكان بقيادة ارطغرل الذي قرر الاستمرار في الاتجاه نحو الاناضول ، وبهذا يعد ارطغرل مؤسسة الأسرة العثمانية في الأناضول ، ومما جاء في الرواية أن ارطغرل شاهد في طريقه جيشين مشتبكين فوقف على مرتفع من الأرض ليمتع نظره بهذا المنظر المألوف لدى العشائر البدوية آنذاك ، ولما آنس الضعف في

[1] د. فؤاد طارق كاظم العميدي: تاريخ الدولة العثمانية، التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل ، العراق.

أحد الجيشين وتحقق من انكساره وخذلانه إن لم يمد إليه يد المساعدة دبت فيه النخوة الحربية ونزل هو و فرسانه مسرعين لنجدة أضعف الجيشين وهاجم الجيش الغالب ، وكان فرقة مغولية من جيش الخان اوكتاي بن جينكيز خان حتى هزمه ن ولم يكن الجانب الضعيف سوى جيش سلطان قونية السلجوقي علاء الدين الأول ( ١٢١٩ – ١٢٣٥ م ) فكافأه علاء الدين على مساعدته له فإقطاعه بقعة من دولته في غرب الاناضول وهي سهول سكود والمنحدرات الشرقية من جبال ظومانيج على الحدود البيزنطية ، كما منحه لقب ( أوج بكي ) أي حارس الحدود جريا على التقاليد التي كانت سائدة في دولة الاتراك السلاجقة .

وتقول الرواية أن عثمان الابن الأكبر لارطغرل تزوج من مال خاتون وهي ابنة رجل صالح متصوف اسمه ادة بالي ، كان يسكن في قرية مجاورة لمدينة اسكي شهر حين قص عليه حلما رآه وفيه أن القمر يصعد من صدر الشيخ وبعد أن يصبح بدرا ينزل في صدر عثمان ، ثم تخرج من صلبه شجرة تغطي الكون بظلها ، وتصبح كل الجبال تحتها ويخرج النيل ودجلة والفرات والدانوب من جذعها وتتوجه أوراق هذه الشجرة كالسيوف نحو مدينة القسطنطينية عاصمة الامبراطورية البيزنطية آنذاك.

لما توفي ارطغرل سنة ١٢٨٨م أصبح عثمان أكبر أولاده مكانه ولم يلبث هذا أن حصل على امتيازات جديدة عقب فتحه قلعة قرية حصار ، سنة ١٢٨٩ فمنحه السلطان علاء الدين لقب ( بك ) وأقطعه كافة الأراضي والقلاع التي استولى عليها وأجاز له ضرب العملة وذكر اسمه في خطبة الجمعة ، وفي سنة ١٣٠٠ توفي علاء الدين فاستأثر عثمان بجميع الأراضي المقطعة له ولقب نفسه باديشاه آل عثمان ، وجعل مقره مدينة يكي شهر ، وأخذ في تحصينها ، ثم احتل نيقيا ، ولكنه فشل في احتلال نيقوميديا فعاد إلى عاصمته الأولى ليعمل في تنظيم سلطنته .

لقد وردت الراوية التقليدية تلك في الحوليات العثمانية الرسمية وتناقلتها مصادر عديدة ولكن ببعض الاختلافات القليلة ومن ذلك أن لعثمان اثنين وخمسين جدا ينتهون

بنوح ، ومنهم أوغوزخان الذي عرف قومه بالغز ، وهم قبائل تركية اشتهرت ببأسها في آسيا الغربية في القرن العاشر ، وردد كتاب عرب الرواية الرسمية وأضافوا إليها بعامل الزمن كثيرا من الإضافات التي تعكس ازدياد قوة العثمانيين ، وكمثال على ذلك إلى رواية تطرق فيها علي بن حسن الشهالي الذي عاش في النصف الثاني من القرن السابع عشر إلى خبر يتعلق بانتساب العثمانيين إلى عرب الحجاز .

ويتضح من الرواية العربية أنها تهمل ذكر الغز سبب وثنيتهم ولا يعني هذا النيل من العثمانيين وإنما إضافة أمجاد مهمة لهم حين تنسب إلى الأصل العربي ، ومهما يكن من أمر فالنظرية الرسمية وانعكاساتها تدل على أنها محض أساطير وضعت وشاعت في وقت متأخر من قيام الدولة العثمانية وهي تعود غالبا إلى القرن الخامس عشر حين شعر الكتاب الأتراك بأن دولة عظيمة مثل الدولة العثمانية ، وخاصة بعد استيلائها على القسطنطينية سنة ١٤٥٣م ، تحتاج إلى تاريخ عظيم يتفق والحاضر المجيد الذي وصلت إليه .

لقد توصل الباحثون في السنوات القليلة الماضية إلى حقيقة تاريخية جديدة وهي ان الجد الأعلى للعثمانيين لم يدخل الأناضول في القرن الثالث عشر ، وإنما في القرن الحادي عشر مع جموع من التركمان الذين انتشروا في هذه المنطقة في اعقاب معركة ملاذ كرد صيف ١٠٧١ بين السلطان السلجوقي الب ارسلان والامبراطور البيزنطي رومان الرابع ديوجين التي انحسمت بهزيمة البيزنطيين وأسر الامبراطور ، واستنادا لهذه المعلومات ، فالعثمانيون الأوائل لم يكونوا أكثر من قبائل بدوية ارتبطت بالسلاجقة الأتراك بشكل أو بآخر ، لذلك وبعد أن بنى العثمانيون دولتهم نشروا الفكرة القائلة بأن جدودهم الأوائل دخلوا الأناضول قادة عسكريين في خدمة السلاجقة وهذا بدون شك يعزز طموحاتهم إلى السلطة وانفرادهم بها خاصة بعد انقراض دولة السلاجقة الروم العظام .

لقد كان موضوع نشأة الدولة العثمانية والروايات المتعلقة به مثار نقد وتمحيص عدد من المؤرخين منهم المؤرخ الانكليزي كيبونز والمؤرخ التركي محمد فؤاد كوبرلي ، والمؤرخ الانكليزي بول ويتك والذين وضعوا نظريات حديثة تجاوزت الرواية التقليدية ذات الأسس الواهية وتبنوا أفكارا جديدة تتوافق مع المنطق العلمي والسياق التاريخية أو ضمن رؤية يقررها المنهج لذي يعتمده المؤرخ في دراسة التاريخ :

## نظرية كيبونز

إن المؤرخ الانكليزي كيبونز من أوائل الذين تصدروا لموضوع نشأة الدولة العثمانية ، وقد اورد آراءه وأفكاره في هذا الشأن ضمن كتابه الذي صدر سنة ١٩١٦ ، وتتلخص نظريته بما يلي:

١- كان ارطغرل ابو عثمان رئيس عشيرة صغيرة اسمها قايي وفدت على الاناضول في عهد السلطان السلجوقي علاء الدين الأول فرارا من الغزو والمغولي لخوارزم .

٢- استقرت هذه العشيرة في سكود شمال غرب الأناضول وهي مقاطعة تابعة لدولة سلاجقة الروم ، وتولى عثمان رئاسة هذه العشيرة بعد وفاة والده ارطغرل .

٣- كان عثمان وعشيرته أتراكا كفارا يزاولون الرعي ، فلما عاشوا في بيئة إسلامية دخلوا الاسلام شأنهم في ذلك شأن أبناء جلدتهم من السلاجقة . وقد اثار فيهم الدين الجديد رغبة في إدخال الناس فيه فأرغموا جيرانهم الإغريق الذين كانوا يعيشون معهم في وفاق على الدخول في حوزة الإسلام كذلك .

٤- لم يكن تحت قيادة عثمان قبل دخول الإسلام غير أربعمائة محارب يقيمون في دورهم ويزاولون حياة بسيطة ، لكن عدهم سرعان ما تضاعف بين سنتي ١٢٩٠ و ١٣٠٠ وامتدت حدودهم حتى صاقبت حدود البيزنطيين ، وأدى ذلك إلى ظهور جنس جديد انتسب إلى رئيسه عثمان ، ذلك هو الجنس العثماني ،

ولم يكن هذا الجنس تركيا خالصا منذ بداية أمره ولكنه كان جنا مختلطا ناشئا من ذوبان العناصر الأصلية وقوامه الأتراك الوثنيون والإغريق المسيحيين .

٥- وزاد عدد العثمانيين بنسبة كبيرة في وقت قصير ، ومن الخطأ تعليل ذلك بالإمدادات البدوية الجديدة الوافدة من الشرق ، لأن أراضي العثمانيين كانت تقع غرب الأناضول ، وكان لا بد للكتل البشرية لكي تبلغ ذلك المكان من الالتحاق بخدمة حكام آخرين في شرق الأناضول أولا ، وأن تأخذ منهم أراضي ، ومن هنا لا يمكن تعليل الزيادة الا بذوبان العنصر المحلي المكون من الإغريق .

## نظرية كوبرلي

بالرغم من أن آراء كيبونز في موضوع نشأة الدولة العثمانية تعد ذات قيمة كبيرة بين المؤرخين المهتمين بالدراسات العثمانية ، وذلك لما عرف عن هذا المؤرخ من مكانة متميزة في حقل اختصاصه ، وللجهد الواضح في كتابه ، إلا ان نظريته واجهت بعد سنوات قليلة من نشها نقدا شديدا من البروفسور محمد فؤاد كوبرلي ، وهو مؤرخ تركي معاصر ألقى في سنة ١٩٣٤ ثلاث محاضرات في مركز الدراسات التركية في جامعة السوربون بفرنسا ، دارت حول قيام الدولة العثمانية ، وأشار كوبرلي في تلك المحاضران إلى أن نظرية كيبونز تبدو له واهية من حيث أساسها العلمي وخاصة في محاولة اعتماد العامل الديني في تفسير نشأة الدولة العثمانية .

## نظرية ويتك

في البدء نقول ان بول ويتك يعد رائدا في الدراسات العثمانية من خلال سلسلة محاضرات ألقاها في جامعة لندن سنة ١٩٣٧ ونشرتها الجمعية الآسيوية الملكية سنة ١٩٣٨ بعنوان " قيام الدولة العثمانية " وقد حاول : نقد الرواية التقليدية الرسمية والاتيان بنظرية جديدة تعد الأول من أحدث وأوثق النظريات المعتمدة في هذا المجال ،

ومع أنه أفاد كثيرا من نظرية كوبرلي إلا إن ذلك لم يمنعه من الإشارة إلى ان كوبرلي صدق الاسطورة التي تقول بانتماء العثمانيين إلى قايي ، وقال ويتك ان الإمارة العثمانية لم يكن سوى واحدة من بضعة إمارات إسلامية تشكلت في القرن الثالث عشر على حدود الدولة البيزنطية ، وعاشت على غزو الأرضي البيزنطية والسعي الحثيث لنشر الإسلام ، أما سكان هذه الإمارات فكانوا خليطاً من عناصر مختلفة يجمعهم الدين الإسلامي والحماس في محاربة البيزنطيين .

ولقد ورد ذكر العثمانيين لأول مرة بهذا المعنى في قصيدة الشاعر أحمدي نظمها بالفارسي حوالي سنة ١٤٠٠ ، أما سليمان شاه ، الذي تقول الرواية الرسمية أنه جد عثمان فهو ليس إلا شخصية خرافية وإن اسمه وذهابه إلى بلاد الروم استعير من رواية حقيقية عرفت آنذاك عن احتلال التركمان " الغزاة " المجاهدين " للأناضلو في القرن الحادي عشر وارتبط ذاك باسم الأمير السلجوقي سليمان بن قتلمش الذي أرسله السلاجقة الحاكمون في بغداد في الربع الأخير من القرن الحادي عشر لينظم عمليات أولئك الغزاة ، فتمركز في نيقية ثم عاد بعد احتلال نيقيا من قبل الصليبيين في سنة ١٠٩٧ باتجاه بغداد بقصد الاستيلاء عليها وطرد اقربائه السلاجقة منها ن فقتل في طريق عودته وغرق ابنه قليج أرسلان في نهر الخابور .

ولما كانت الامارة العثمانية مواجهة للأراضي البيزنطية فضلا عن وقوعها على الطرق الرئيسة التي تصل بين القسطنطينية والمدن العربية الكبرى في بلاد الشام والعراق فقد استطاعت أن تتفوق على الإمارات المجاورة لها وتزداد قوة وتوسعا لأسباب متعددة ، فوقوعها قرب البيزنطيين جعل المجاهدين ويسمون الغزاة ، وهم الذين يحمون الثغور الإسلامية لا يجدون عملا في الإمارات الضعيفة الأخرى التي قامت في النصف الغربي من الأناضول ومنها إمارة منتشا على الساحل الغربي وإمارة تكة على ساحل الأناضول الجنوبي وإمارة سينوب على البحر الأسود ، فهرعوا إلى الإمارة العثمانية وزادوا قوتها ، كما إن موقعها الستراتيجي سهل مجيء العلماء والعناصر المنظمة ،

كالتجار والصناع من داخل العالم الإسلامي إليها وحلت تبعا لذلك مشكلة موارد الإمارة وقد نشط العلماء المدارس الإسلامية وطبقوا تعاليم الدين في نظم الإمارة وأخذوا الجزية وكان التجار والصناع منظمين في ما يشبه نقابات تسمى الأخية أو الاخوان يتعاون فيها أصحاب كل مهنة وتنشأ بينهم رابطة ولاء ودفاع عن مصالحهم .

## الغزو البرتغالي للخليج العربي والبحر الاحمر

قد سبق البرتغاليون غيرهم من الأوربيين في المجال الاستعماري ، فبعد اكتشافهم لطريق رجاء الصالح سنة ١٤٩٨ تمكنوا من الوصول إلى المياه العربية الجنوبية المتمثلة بالخليج العربي والبحرالاحمر والبحر العربي ، وقد احتلوا أغلب موانئ الخليج العربي المهمة وجزيرة وبنو قلاعا دفاعية حصينة في هرمز ومسقط وعمان والقطيف وصحار والبحرين ، وقد جاءوا إلى المنطقة بأساطيل قوية تضم سفنا كبيرة ذات أسلحة نارية فتاكة لذلك لم يكن لسكان المنطقة قبل بها فعجزوا عن مقاومتها في بادئ الامر ، كما تميزت سياستهم بالعنف والقسوة والتعصب الديني والعنصري .

كان لظهور البرتغاليين أوائل القرن السادس عشر أثر بعيد في تاريخ الخليج العربي وأقطاره ، فقد حولوا طرق التجارة عن مجراها التقليدي المار عبر البحر المتوسط والبحر الاحمر فالبحر العربي والعراق فحرموا منطقة الخليج من مصدر أساس من مصادر ثروتها ، وكانوا بالإضافة إلى ذلك مدفوعين في حركة الاستكشافات والتوسع هذه بروح صليبية وكانت غاياتهم واضحة ومحددة أولها الالتفاف حول العرب وشن الحرب عليهم وتوجيه ضربة قاضية للتجار العرب الذين يعملون منذ العصور الوسطى في نقل التجارة الشرقية من الهند والشرق الأقصى إلى موانئ البحر الاحمر والخليج العربي حيث تتولى القوافل العربية نقلها من السويس عبر الأراضي المصرية إلى القاهرة فالاسكندرية أو من البصرة عبر العراق وبادية الشام إلى موانئ البحر المتوسط لتنتظرها سفن المدن الإيطالية ومنها جنوه والبندقية وتحملها إلى أوربا . كان

الوطن العربي عندما بدأت هجمات البرتغاليين على البحر الاحمر في أوائل القرن السادس عشر يمر في دور انحلال سياسي وعسكري في حين كانت الدولة العثمانية باعتبارها دولة إسلامية قد وصلت الذروة في قوتها السياسية والعسكرية ، لذلك اتجهت أنظار بعض العرب إلى الدولة العثمانية كي تعينهم ضد الخطر البرتغالي وعلى سبيل المثال اقترح شريف مكة سنة ١٥١٦ إرسال وفد إلى السلطان سليم طلبا للمساعدة العسكرية غير ان السلطان المملوكي قانصوه الغوري ١٥٠٠ – ١٥١٧ منع سفر ذلك الوفد .

وسرعان ما أدرك المماليك خطر البرتغاليين الذي بات يهدد طرقهم التجارية المؤدية إلى الهند ، كما يهدد المراكز الإسلامية في الجزيرة العربية خاصة بعد ان اتضحت أهداف البرتغاليين بالتقدم للاستيلاء على مصر والأماكن المقدسة في الحجاز وفلسطين ، يتجلى ذلك في رغبة القائد البرتغالي الفونسو الذي كان يحلم بقيادة جيوش ضخمة تحقق أهداف البرتغاليين الاستعمارية ورغم أن هذه الخطط كانت فوق طاقة البرتغال ولكن سيتجلى مغزاها في أنها تظهر لنا ان أعظم قادة البرتغال لم ينشر الثل الصليبية العليا هذا ومن جهة أخرى كان البرتغاليون مدركين وقلقين كذلك من أن رد الفعل لغزوهم سوف لا يقتصر على المقاومة العربية بل يشمل العثمانيين الذين يحتمل أن يجيئوا لمساعدة أبناء دينهم ، في الخلي العربي ، وعلى الرغم من اختلاف الأهداف السياسية لكل من العثمانيين والبرتغاليين في الأقطار العربية ، غير ا المجابهة العسكرية بين الطرفين كانت محتملة الوقوع أثناء الربع الأول من القرن السادس عشر ، خاصة بعد فشل المماليك في محاولتهم حماية الجنوبية وإبعاد الخطر البرتغالي أثناء السنوات الممتدة ين سنتي ١٥٠٦ – ١٥٠٩ من جهة ، واندحار الصفويين الفرس أمام العثمانيين في معركة جالديران سنة ١٥١٤ من جهة أخرى ، فعندما عرف القائد البرتغالي البوكيرك بهزيمة الصفويين كتب إلى الملك البرتغالي عمانوئيل الأول السماح

له بتجهيز الشاه إسماعيل الصفوي بالمدفعية اللازمة كي يتمكن الصفويين من إضعاف القوة العثمانية ويعرقلوا تقدم العثمانيين صوب المياه العربية والهندية .

لقد دفعت الضرورة السلطان المملوكي قانصوه الغوري بعد أن حطم البرتغاليون أسطوله في جوال سنة ١٥٠٩ قرب ميناء ديوا إلى طلب المساعدة البحرية من السلطان العثماني ، فأسرع العثمانيون في إرسال مواد بناء السفن مع الفنيين المختصين إلى ميناء السويس في كانون الثاني ١٥١١م في هذه الأثناء لم تتوقف فعاليات البرتغاليين في المياه العربية فرغم فشل القائد البوكيرك في احتلال عدن سنة ١٥١٣ بسبب المقاومة العربية الباسلة غير أنه استطاع الدخول إلى البحر الاحمر واحتلال جزيرة قمران ، فأصبح ميناء جدة معرضا لخطر مدفعية البرتغاليين وعندما كمل بناء الاسطول المملوكي عين السلطان الغوري سليمان ريس ، وهو قائد بحري عثماني رئيسا له فأبحر من السويس سنة ١٥١٥ مستهدفا الدفاع عن البحر الأحمر وطرد البرتغاليين منه وإبعاد خطرهم عن مكة المكرمة ، واستطاع في سنة ١٥١٧ وسنة ١٥٢٥ إحباط الهجمات البرتغالية على جدة ونجح العثمانيون في اثناء هذه الفترة في التمركز في زبيد لكنهم فشلوا في تثبيت سيطرتهم على ميناء عدن ولم يتحقق لهم ذلك إلا بعد احتلال العراق

## خصائص الدولة العثمانية

اتسمت الدولة العثمانية بالطابع الإقطاعي والعسكري والديني .أما كونها دولة عسكرية فلأن الشعب العثماني كان مدربا للحربمطواعا للسلاطين . نظرا إلى الحرب على أنها واجبه الأول،واستأثر الجيش . بالمكانة الأولى من عناية السلاطين، وكان للجيش وظيفتين الحرب والاشتراك فالحكم .فهى تعتمد على الجيش وقت السلم كما هو عدتها زمن الحرب. أما من حيث كونها دولة إقطاعية ، فقد تمثل هذا الطابع فنظامين : نظام الإقطاع العسكرى من ناحية ، ونظام الالتزام منناحية أخرى ، وطبقا للنظام

الإقطاعالعسكرى كان رجال الجيش يمنحون أرضا زراعية مساحتها صغيرة لزراعتها والاستقرار فيها .وهى عبارة عن إقطاع صغير يسمى ( تيمار ) ، وعلى الفلاح الذيكان يملك هذه الأراضي أن يستمر فى زراعتها بصفته أحد رعاياالسلطان وأما من حيث أنها دولة دينية فذلك نظرا لأنــه كـان للبيئـةالإسلامية وضع معترف به فـالدولة ، وكان السلاطين مرضييـنعلى تدعيم سلطة شيخ الأسلام ، كما تركت الدولة مشايخ الطـرق الصوفية يمارسون سلطات واسعة على المريدين والأتباع .

## ضم البلاد العربية

استفحل أمر الدولة الصفوية، بعد عهد السلطان بايزيد الثاني، الذي استخدم اللين مع الشاه إسماعيل الصفوي، على الرغم من نشاط الخير في نشر المذهب الشيعي بين القبائل التركية البدوية، وقتل الكثير من أهل السنة، بعد استيلائه على بغداد. وكان ذلك يحمل في طياته خطراً كبيراً على الدولة العثمانية، التي تزعمت أهل السنة في ذلك الوقت. إذ أن الشاه إسماعيل الصفوي، الذي جعل من التشيع سياسة لدولته ومذهباً لها، وجد له أعواناً كثيرين في الأناضول. وكان ذلك كفيلاً بأن يفتت وحدة الدولة العثمانية في الأناضول، على وجه الخصوص. فأجَّل السلطان سليم الأول فتوحاته، في أوروبا، ردحاً من الزمن، وتوجه بكل ما أوتي من قوة نحو الشرق، لوقف ذلك المد الشيعي، وتأديب المماليك، في مصر والشام، المتحالفين مع الصفويين، والعاجزين عن حماية الأماكن المقدسة. وكانت معركة جالديران، عام (٩٢٠هـ/ ١٥١٤م)، انتصاراً باهراً للعثمانيين وهزيمة نكراء للصفويين، توغل الجيش العثماني بعدها في إيران حتى وصل إلى تبريز. وقد ثّبت ذلك الانتصار أقدام العثمانيين في الأناضول، وحسنت من صورتهم أمام العالم الإسلامي. غير أن ذلك النصر لم يكن ليكتمل ما لم تتم إزالة التهديدات البرتغالية للبحر الأحمر والأماكن المقدسة، في وقت استغاث فيه أهالي المنطقة بالعثمانيين، إزاء عجز المماليك عن الدفاع عنها، إضافة إلى إيواء المماليك للثائرين على السلاطين العثمانيين، وتحالفهم مع الصفويين ضد العثمانيين.

توجّه السلطان سليم الثاني إلى سوريا، ووقعت بينه وبين الغوري المملوكي معركة، بالقرب من حلب، عند مرج دابق، عام( ٩٢٢هـ/١٥١٦م)، ومني الغوري بالهزيمة، وسقوط قتيلاً، ودخل السلطان سليم الأول مدينة دمشق، وضُمت الأراضي السورية إلى الدولة العثمانية. ثم توجه السلطان سليم إلى القاهرة، وانتصر في معركة الريدانية، بالقرب منها، في عام ٩٢٣هـ (بدايات عام ١٥١٧م). وبذلك بدأ عهد جديد في تاريخ العثمانيين، اكتملت فيه سيطرتهم على العالم العربي، والتي استمرت أربعة قرون. وأعلن بذلك العثمانيون حمايتهم للأماكن المقدسة، وجعل البحر الأحمر بحيرة إسلامية.

## النزاع بين العثمانيين والمماليك

لقد توفرت أسباب النزاع بين الدولة العثمانية وبين دولة المماليك التى كانت تحكم مصر والشام لها سيادة على إقليم الحجاز، وكان أول أسباب النزاع الخلاف على تخطيط الحدود بين الدولتين فى طرسوس فى المنطقة الواقعة بين الطرف الجنوبى الشرقى لآسيا الصغرى وبين شمالي الشام فقد تناثرت فى هذه المنطقة إمارات وقبائل تأرجحت فى ولائها بين الدولة العثمانية ودولة المماليك، وكان هذا مبعث اضطراب فى العلاقات بين الدولتين، ومصدر نزاع مستمر وأراد السلطان سليم الأول أولا لأمر أن يحسم مسألة الحدود، بالسيطرة تماما على منطقتهاومكانها. وهناك سبب ثان هو أن السلطان قانصوه الغورى(١٥٠١ –١٥١٦) سلطان دولة المماليك إداة إليه بعض الأمراءالعثمانيين الفارين من وجه السلطان سليم وأراد أن يتخذ وجودهم لديه آواه لإثارة مزيد من المتاعب فى وجه السلطان سليم. وكان السبب الثالث والأهم هو السياسة الصبيانية التى اتبعها السلطان الغورى أثناء الحرب التى قامت بين السلطان سليم وبين الشاه إسماعيل الصغرى، فقد وقف الغورى موقفا غير ودى من العثمانيين دون أن يفيد هذا الموقف الشاه اسماعيل، فهو لم يلتزم بالحيدة بين العثمانيين والصفويين، وهو لم يتخذ موقفا عدائياً صريحاً من السلطان سليم، فكان فى استطاعته لو اتخذ الموقف العدائي أن يقدم المساعدة للصفويين وقت توغل

الجيش العثمانىفى اتجاه فارس وأن يحصره بين قوتين الجيش الصفوي من الأمام، والجيش المملوكى من الخلف، مما يعرض الجيش العثمانى لخطر الإبادة، وكان في استطاعة الجيش المملوكى أن يقطع عليهخط الرجعة إلى بلاده وكان فى استطاعته أكثر من ذلك ان يتقدم عليه أراضى الدولة العثمانية، وتكون النتيجة أن هذا الجيش يعجز عنالدفاع عن بلاده، وعن الإغارة على فارس، ولكن لم يحدث شيء من هذه الخطط العسكرية، واكتفى السلطان الغورى بتأييد شكلى، وأصدر الآوامر إلى الأمير علاء الدولة حاكم إمارة "دلفادر" المشمولة بحماية دولة المماليك منع تقديم المؤن والاغذية اللازمة للجيش العثمانى فى أثناء توغله فى فارس، فأعاق هذا المنع تقدم الجيش العثمانى بعض الوقت واشتد ضيق السلطان سليم على هذا التصرف، وعزم على الانتقام، وفى طريق عودته إلى بلاده أمر السلطان سليم بقتل الأمير علاء الدين، واستولى على جميع أراضيه بما فى ذلك عاصمته "ابلستين"، وبات العثمانيون على مقربة من الأطراف المملوكية، وأصبحت دولة المماليك معرضة لهجوم العثمانيين، وأحس السلطان الغورى بالخطر واندلعت الحربين الدولتين واستطاع العثمانيون إنزال هزيمة ساحقة بالجيش المملوكى فى موقعة "مرج دابق" شمال حلب فى أغسطس ١٥١٦، وقتل السلطان الغورى .

## غزو مصر والشام

ولما رأى السلطان سليم عمق الهزيمة التى أنزلها بالمماليك وسع نطاق الحرب وتساقطت تباعا المدن الكبرى فى الشام وحلب وحماه وحمص ودمشق التى أقام بها قرابة شهرين تسابق خلالها الأمراء والأعيان إلى السلطان يعلنون ولائهم للحكم الجديد ،وتشجع السلطان سليم على غزو مصر بعد غزو الشام، وواصل زحفه جنوبا حتى بلغ مصر، وكان الأمراء فى مصر قد اختاروا "طومان باى" سلطانا للدولة المملوكية، وفى موقعة الريدانية فى ضواحى القاهرة التحم الجيشان العثمانى والمملوكى فى ٢٣ يناير ١٥١٧ واشترك فيها السلطان سليم وطومان باى، وقد تمكن الأخير من ذبح سنان

باشا الصدر الأعظم معتقدا أنه السلطان سليم، وكانت الخسائر من الجانبين فادحة، ودخل العثمانيون القاهرة يوم الجمعة ٢٣يناير ١٥١٧ م، وقبضوا على السلطان طومان باى وتم شنقه فى١٣ أبريل ١٥١٧ عند باب زويلة وطويت دولة المماليك ،ودخلت مصر والشام فى نطاق الممتلكات العثمانية .

# الفصل الثاني

## الاحتلال العثماني للمغرب العربي

بسطت الدولة العثمانية سيادتها على ثلاثة أقاليم فى شمال أفريقيا فى القرن السادس عشر ، وكانت حسب ترتيب دخولها تحت السيادة العثمانية : الجزائر وطرابلس وتونس ، ولم تمد الدولة نفوذها إلى مراكش ، وكان سكان تلك المناطق وبخاصة الجزائر وطرابلس قد استنجدوا بالدولة العثمانية على أساس أنها أكبر وأقوى دولة إسلامية اكتسحت دولاً أوربية عديدة بالإضافة إلى مصر والشرق العربى الآسيوى، وطالب سكان شمال أفريقيا بإنقاذهم من الزحف الصليبى الاستعمارى الأوربى الذى كان خطره يتفاقم يوماً بعد يوم، واستجابت الدولة لاستغاثاتهم .

لذلك لم يكن دخول العثمانيين إلى هذه الأقاليم دخولاً عسكرياً ضد أهالى هذه البلاد ، أو تدخل مباشر من استانبول على غرار ما حدث فى الشام ومصر أو العراق ، ولكن جاؤها منقذين للسكان المستنجدين لهم من أخطار القضاء على دينهم وطمس عروبتهم وتحويل بلادهم إلى جزء من العالم المسيحى الصليبى ، أما تونس فكان الوضع فيها يختلف اختلافاً جزئياً عن الوضع فى الجزائر وطرابلس ، اشتد الصراع عليها بين الدولة العثمانية والإمبراطورية الرومانية المقدسة وكان على رأسها الإمبراطور شارل الخامس ، تبادلت الدولتان الهزيمة والانتصار أكثر من مرة ، وفى إحداها انتصر فيها الإمبراطور أقامت البابوية فى روما الاحتفالات ابتهاجاً بانتزاع تونس من المسلمين ، ونجح الإمبراطور فى أن يصطنع أحد الأمراء ، وهو مولاى الحسن الحفصى ، ليكون عميلاً للاستعمار وقبل أن يحكم تونس باسم الإمبراطور وتحت حمايته.

جاء هذا التوسع من خلال مراحل الكفاح البحرى للمسلمين المغاربة ضد المسيحيين الأوربيين فى الحوض الغربى للبحر المتوسط ، من خلال نشاط كل ولاية فى هذا المجال طوال القرون الخمسة من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر ، أى من وقت نزول البرتغاليين والأسبان على الشواطئ المغربية حتى وقوع الاحتلال الفرنسى ثم الإيطالى للأقطار المغربية بكاملها.

كان الحكام الأسبان والبرتغاليين قد أصروا فى معاداتهم للمسلمين فى الأندلس وشمال أفريقيا على التذرع باللون المسيحى حتى يضمنوا الحماس الشعبى ، وأن هذا اللون الدينى كان يخفى وراءه صراعاً على السلطة وعلى الموارد الاقتصادية ، ومن ثم وجه هؤلاء الحكام أنظار شعوبهم نحو الخارج ، وإلى إخضاع بقايا المسلمين واليهود فى شبه جزيرة أيبيريا لمحاكم التفتيش ، مما اضطر أعداداً كبيرة منهم إلى الهجرة إلى المغرب الكبير فراراً بأرواحهم وأعراضهم وأموالهم .

وحينما تعقبت سفن الأسبان الفارين من المسلمين كان من الطبيعى أن يخرج رجال البحر المغاربة لتأمين المسلمين النازحين من الأندلس والدفاع عنهم ضد سفن المتعقبين لهم من الأسبان ، الذين اتخذوا أسلوباً وحشياً فى التعامل مع المسلمين الذين يقعون فى أيديهم ، مما أدى إلى صدام بحرى بين سفن المغاربة والسفن الإسبانية ، وقد أدى ذلك الصدام إلى ظهور قيادات بحرية إسلامية قوية عندها القدرة على منازلة الأعداء والقيام بعمليات الجهاد الإسلامى البحرى .

وكان رجال الجهاد الإسلامى البحرى يخرجون على سفنهم المسلحة لاستقبال سفن المسلمين الفارين من شبه جزيرة أيبيريا والدفاع عنها ، وكانت سفن المسلمين مجهزة بالتسليح الذى يمكنها منازلة الأعداء فى البحر .

لذلك فلا يمكن أن نساير المؤرخين الأوربيين المغرضين فى إطلاق لفظ قرصنة على عمليات الجهاد البحرى الإسلامى ، فسفن القراصنة كانت تخضع لبعض رؤساء البحر الذين يشبهون فى عملياتهم إلى حد بعيد عمليات قطاع الطرق ولا يتراجعون عن مهاجمة أية سفينة ، حتى وإن كانت تابعة لجيرانهم أو لحكوماتهم حتى يتمكنوا من أسرها والاستيلاء على حمولاتها [٢].

بدأ نشاط الأسبان الاستعمارى فى شمال أفريقيا بعد أن نجحوا فى تضييق الوجود العربى فى الأندلس ، فاستولوا على ميناء مليلة المغربى ، وأرسلوا حملة فى عام ١٥٠٩ للاستيلاء على ميناء المرسى الكبير ثم زحفوا صوب وهران فسقطت فى أيديهم وأصبحت مركز نشاطهم فى الشمال الأفريقى .

وواصل الأسبان فتوحهم فى الجزائر فاستولوا على بجاية وشرشال وبونه ( عنابة ) وغيرها من المدن الساحلية ، وبنى الأسبان على جزيرة فى موقع يواجه مدينة الجزائر الحالية حصن البنون Penon وخصصت لهم عدة موانى بالساحل الشمالى لأفريقيا المطلة على البحر المتوسط . ففى عام ١٥١٥ استولى الأسبان على ميناء طرابلس واتخذوها قاعدة لعملياتهم الحربية فى البحر المتوسط وظلوا يحكمونها قرابة عشرين عاماً ثم تنازلوا عنها فى عام ١٥٣٥ لفرسان القديس يوحنا فى مالطة فحكموها بدورهم حتى انتزعها منهم الأتراك العثمانيون فى عام ١٥٥١. وكانت تونس فى القرن السادس عشر من أهم مراكز الصدام بين الأسبان والعثمانيين ، وخضعت للأسبان منذ الحملة التى قادها كارلوس الخامس على تونس العاصمة عام ١٥٣٥ ، وحتى عام ١٥٧٤ حين خضعت لسلطة العثمانيين ، ثم أصبحت عام ١٨٨١ محمية فرنسية [٤] .

بدأت عمليات الجهاد البحرى العثمانى فى شمال أفريقيا مع بروز بابا عروج الذى ذاق مرارة الأسر فى سفن المسيحيين فى صفوف المجاهدين ، ولكنه هرب

وعمل فى سفن الدولة الحفصية ، وتعاون مع أخيه خير الدين بربروسا فى إنشاء إمارة مستقلة فى جزيرة جربة اتخذها قاعدة بحرية جمع فيها المتطوعين ، وأعد فيها السفن ، بدأ بابا عروج نشاطه فى عام ١٥١٠ وكان يمتلك عشر سفن ، وسرعان ما اشتهر اسمه فى عمليات الجهاد البحرى ضد غارات الأسبان ، كما نجح فى أن تكون بجاية أول ميناء يتمكن من تخليصه من حكم الأسبان ٠ وخلال المدة بين عامى ١٥٢٠ و ١٥٢٥ أخضع خير الدين الملاحة فى البحر المتوسط لسيطرة الأساطيل الإسلامية ، وهابته جميع الدول الأوربية (٥).

ولقد عمل خير الدين بربروسا على تزويد أسطوله بوحدات بحرية خفيفة وسريعة الحركة ، وأصبح له أسطول مرهوب الجانب فى الحوض الغربى للبحر المتوسط . كف الأسبانيون عن مهاجمة الجزائر ، ولكنهم نقلوا الصراع بينهم وبين القوى الإسلامية العثمانية والمغربية إلى تونس ، واستطاع أندريا دوريا القائد البحرى الإسبانى الاستيلاء على عدة مدن تونسية مثل صفاقس وسوسة ومناستير مما أثار سخط السكان على بنى حفص لتخاذلهم أمام القوى الصليبية ، واندلعت ثورات داخلية ضدهم ، واضطر مولاى الحسن إلى الرحيل إلى أوربا ملتمساً المساعدة من الأوربيين . الجدير بالذكر أن خير الدين أثبت أنه المجاهد البحرى الأول فى الحوض الغربى للبحر المتوسط ضد القوى المتربصة بالإسلام والمسلمين ، ومن ثم دخل فى صراع بحرى وأرضى مع هذه القوى استطاع خلاله من استعادة الأراضى المغربية من أيدى الأسبان وأنشأ مدينة الجزائر عام ١٥٢٩ ، واتخذها عاصمة لأمارته المجاهدة

ففى عام ١٥٣٢ قاد أندريا دوريا حملة أسبانية انقضت على المركز العسكرى العثمانى كورون coron فى المورة ، إلا أنه بعد ذلك بعامين ١٥٣٤ تبخرت هذه الآمال المسيحية إذ أن خير الدين بربروسا حاكم الجزائر ، وأمير البحر والقرصان

الأعظم ، قد تحرك بأتباعه إلى اسطنبول ووضع نفسه تحت إمرة السلطان ، وحتى وفاة بربروسا فى عام ١٥٤٦ ، كان يقود الحزب الداعى إلى الحرب البحرية فى بلاط السلطان ، مرجحاً بذلك اتجاهاً جديداً للسياسة العثمانية ، عماده التوجه البحرى ،وقد بدأ بربروسا فى دوره الجديد كأمير بحر عثمانى ، فى الاستيلاء على تونس من حاكمها المحلى الذى كان صنيعة للأسبان ، وقد قاد شارل ( كارلوس ) الخامس بنفسه عملية بحرية لاستعادة السيطرة على تونس فى ١٥٣٥ [٩] ، تضم ٤٠٠ سفينة و٢٨٠٠٠ جندى ، وتعتمد على تجارب الأمراء الحفصيين معه ، واستولى على تونس [١٠] .

فرد عليه بربروسا بغارات وحشية على سواحل أسبانيا وجزر البليار قبل نهاية العام [١١] ، واستولى منها على ستة آلاف أسير ، وعاد بهم إلى مدينة الجزائر فمنح السلطان العثمانى خير الدين لقب بيكلر بك أفريقيا ، أى بك بكوات المغرب ، ثم منحه لقب قبودان باشا [١٢] ، أى قبطان البحر ، وأعطاه القيادة العامة للأساطيل العثمانية جميعها ، فصار منذ ذلك الوقت – فى العشرينات من القرن السادس عشر – أكثر من مجرد أمير للبحر ، بل أنه أصبح رئيساً لدولة وإن كانت هذه الدولة غير تامة السيادة. بعد الهزيمة الفادحة التى نزلت بالإمبراطور شارل الخامس أمام مدينة الجزائر فى أواخر أكتوبر ١٥٤١ بسبب عاصفة شديدة شتتت أسطوله وأصبحت الجزائر آمنه ، بل أصبحت فى نظر الأوربيين مدينة لاتقهر ، ولم يلبث خير الدين أن توفى فى عام ١٥٤٦. وتقديراً لمجهودات خير الدين أسند السلطان منصب بكلربكية الجزائر إلى ابنه حسن باشا الذى واجه القوى التى تصدت لأبيه من قبل وهى :

-الأسبان فى وهران .

-الأسرة الزيانية فى تلمسان وكانوا يحاولون اللعب على الطرفين العثمانى والأسبانى .

-الأسرة السعدية الناشئة فى مراكش .

ورأى حسن باشا أن يتعاون مع الأسرة السعدية ضد الأسبان فى وهران ، إلا أن السعديين استغلوا هذا التحالف فى السيطرة على تلمسان عام ١٥٥٠ وتوسعوا بشكل يهدد العثمانيين لا الأسبان فأسرع حسن باشا إلى وضع يده على تلمسان ، ولكن دون أن يقضى الأسرة الزيانية التى قضى عليها فعلاً صالح بن باديس الذى حل محل حسن باشا فى الحكم ١٥٥١ ، واستولى ابن باديس على " بجاية " من يد الأسبان ١٥٥٥ ، ولكنه توفى .

دبت الفوضى فى البلاد واستبد الجند ، وقتلوا الباشا ، مما جعل السلطان العثمانى يرسل إليهم حسن باشا ابن خير الدين ليعيد الهدوء ١٥٥٧ ، وقد سيطر على الجزائر وعلى تلمسان ، ومع هذا لم يلبث الجند أن تمردوا وقبضوا على حسن باشا وأرسلوه مكبلاً إلى الآستانة ١٥٦١ ، إلا أن السلطان أعاده إلى الجزائر ١٥٦٢ ليتابع العمل من أجل تحرير وهران ، ومع أنه لم يوفق فقد كافأه السلطان بتعيينه قبطان باشى الأسطول العثمانى وتوفى فى ١٥٧٢.

واستطاع الأتراك العثمانيون فى عام ١٥٥٨ أن يوجهوا ضربة قوية للجيوش الأسبانية فى قرب مستغانم ، كما استطاعوا انتزاع طرابلس من فرسان بيت المقدس ، وحاول العثمانيون فى عام ١٥٦٥ انتزاع مالطة أيضاً من يد فرسان بيت المقدس وذلك لأهمية موقعها البحرى [١٤] .

وقد اشتهر من بين أمراء البحر فى الحوض الغربى للبحر المتوسط : صالح ريس ، وحسن باشا بن خيرالدين ، والعلج على ، ولقد قام هذا الأخير بالهجوم على الأسبانيين فى تونس عام ١٥٦٩ [١٥] ، وانتزعت الدولة العثمانية تونس ١٥٦٩

وأعادتها إلى رحاب الكتلة الإسلامية ، ولكن الدولة العثمانية دفعت ثمناً باهظاً ، فقد تكون تحالف دولى صليبى ضدها أوقع بها هزيمة بحرية فادحة فى معركة ليبانتو البحرية عام ١٥٧١ .

شجعت هذه الهزيمة أسبانيا على إعادة غزو تونس وإعادة حكم الحفصيين إليها [١٦] ، وتعتبر هذه الموقعة من المعارك الفاصلة فى التاريخ ، ولقد وقعت بالقرب من سواحل مالطة فى البحر الأبيض المتوسط ، وانتصر فيها المسيحيون فتوقف امتداد السلطة الإسلامية ، وعجز المسلمون بعدها عن تحرير الجيوب والقواعد التى كانت أسبانيا قد احتلتها على سواحل المغرب ، وظلت وهران فى أيديهم حتى قرب نهاية القرن الثامن عشر [١٧] .

أما تونس فلم يستطع الأسبان الاحتفاظ بها سوى عام واحد وعاد إليها العثمانيون عام ١٥٧٤ ليستقر حكمهم فيها وليؤسسوا النيابة الثالثة والأخيرة فى شمال أفريقيا [١٨].

ولم يتخل فيليب الثانى الذى جاء بعد شارل الخامس عن الصراع ، ولكنه أعطاه هدفاً آخر ، لم يكن قد تخلى عنه ، بينما كانت " العصبة المقدسة " مستمرة فى مداولاتها : وهو غزو تونس ، وكانت الجزائر تحت قيادة العلج على بيكلر بك أفريقيا الجديد ، قد أفادوا من الصعوبات التى تواجه خصمهم الكبير والذى كان مشغولاً بثورات الموريسكيين ، لكى يطردوا من تونس ذلك الأمير الذى كان تحت الحماية الأسبانية ، ويتركوا حامية لهم هناك .

وعند نهاية عام ١٥٧٣ وصل دون جوان على رأس أسطول واحتل تونس وترك بها حامية إسبانية كما هو الحال فى حلق الواد ، ولكنهم لم يحسبوا حساب العثمانيين ، واعتقدوا أنهم مشغولين بالعمل على التخلص من الضربات التى كانت

قد نزلت بهم فى ليبانتو ، وفى صيف ١٥٧٤ وقبل أن يكون دون جوان قد استعد للمعركة ، حضر أسطول مع جيش ، واستولى على تونس وعلى حلق الواد .

كانت أوربا فى دهشتها تنتظر رد فعل إسبانى سريع، ولكن فيليب الثانى لم يكن مثل شارل ، وكان من أولئك الذين يستسلمون حين يكون الحظ فى غير جانبهم ، وفقد الغرب المسيحى تونس وبشكل نهائى [١٩]، وكانت إسبانيا قد تبجحت بذكر أنها قد قطعت لحية الدولة العثمانية فى ليبانتو، ولكن العلج على تمكن من قطع يد الأجانب فى تونس ، وأن اللحية لتنمو ، أما اليد المقطوعة فتظل دائماً بتراء ، كما قال الصدر الأعظم ، معلقاً على هذا الموقف لسفير البندقية فى الآستانة [٢٠].

الجدير بالذكر أن السلطان العثمانى سليم الثانى لم يكن فى إمكانه - سواء قبل عام ١٥٦٩ أو بعده – أن يفكر فى مشروع خطير مثل إعادة الحكم الإسلامى إلى أسبانيا ، أما العلج على فقد كان يفكر فى مشروعين : طرد الأسبان من تونس ، وإعادة الحكم الإسلامى إلى أسبانيا ، وفى تقديره للموقف الحربى رأى أن يجعل الأسبقية فى التنفيذ للمشروع الثانى على أساس أن نجاحه فى تحقيقه يؤدى إلى انكماش الوجود المسيحى فى أسبانيا ، وبذلك يضع حداً للتهديد الصليبى الأسبانى المستمر لشمال أفريقيا ويسهل عليه طرد الأسبان والبرتغاليين نهائياً من المراكز التى كانت لا تزال فى أيديهم فى شمال أفريقيا.

تنفيذاً لهذا المشروع الحربى عقد العلج على اتفاقاً سرياً فى مطلع ١٥٦٩ مع الثوار المسلمين الذين اعتصموا بجبال الأندلس على ان يقوموا بثورة هادرة فى الوقت الذى تصل فيه القوات الإسلامية من الجزائر إلى مراكز معينة على الساحل الأسبانى، ونجح العلج على فى إنزال الأسلحة والعتاد والمتطوعين على الساحل الأسبانى فى عام ١٥٦٩م.

وفى هذه الأثناء وصلته الأنباء عن استعداد دون جوان أمير النمسا لغزو الجزائر فعدل عن مشروعه مؤقتاًورأى أن يبدأ بالتخلص من المراكز الأسبانية فى تونس ، ومع ذلك فإن مشروع فتح أسبانيا ظل حياً فى أذهان الحكام الذين تعاقبوا على نيابة الجزائر طوال الفترة الباقية من القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر وكانت هذه المشروعات تقوم على التعاون الوثيق بين نيابة الجزائر ومسلمى أسبانيا [٢١] .

والغريب فى الأمر أنه مع تسجيل الحقائق التاريخية بأن أرض العرب المسلمين فى أقطار الشمال الأفريقى أرض محتلة من جانب القوى الأوربية المسيحية المتحالفة إلا أن المؤرخين الأوربيين أطلقوا على دفاع العرب المسلمين عن أرضهم وحياتهم ضد أعدائهم بأنها عمليات قرصنة ، وامتلأت كتبهم بتعبيرات هجمات القراصنة العرب المسلمين من أقطار الشمال الأفريقى ، بينما هى فى الواقع دفاع مشروع عن الأرض والعرض ، وحرب وجهاد إسلامى ، كما أطلق عليها مؤرخو ذلك الزمان من العرب المسلمين [٢٢] .

أما بالنسبة للمغرب فيعتبر البلد الوحيد الذى نجح فى التصدى للدولة العثمانية والاحتفاظ بوضعية خاصة من هذه الدولة منذ أن شملت بوجودها العالم العربى خلال القرن السادس عشر .

ومما يلفت النظر حقيقة أن المغرب تفرد بالإفلات من القبضة العثمانية ، ومن الملاحظ فى هذا الجانب أن العلاقات العثمانية – المغربية قد مرت بثلاث مراحل .

استغرقت أولاها أغلب القرن السادس عشر، وهو القرن الذى عرف من ناحية الهجمة الأوربية ( البرتغالية – الأسبانية ) على الشمال الأفريقى ، كما عرف من ناحية أخرى نجاح العثمانيين فى الهيمنة على شتى أنحاء العالم العربى .

ولقد حاول الأتراك خلال هذا القرن ضم المغرب كما ضموا سائر الشمال الأفريقى من قبله غير أنهم أخفقوا فى ذلك ، ويمكن أن يعزى هذا الإخفاق لأكثر من سبب :

١- بينما عجز أهل بقية الشمال الأفريقى عن مقاومة الهجمة الأوربية مما دعاهم إلى الاستنجاد بالسلاطين العثمانيين ، فإن المغاربة قد نجحوا فى هذا التصدى حتى أنه قبل انتصاف القرن السادس عشر لم يكن قد بقى للبرتغاليين فى المغرب سوى جيوب صغيرة تقوم بالدفاع عنها حاميات ضئيلة لا تتجاوز ٢٥٠٠ رجل .

٢- نجاح السلطة المغربية فى تجديد شبابها ذلك أن الحكم الوطاسى كان بالإمكان أن يؤدى إلى فراغ سياسى يستوجب ملأه بقوة إسلامية ، وهو الدور الذى قامت به الدولة العثمانية فى سائر البلاد العربية ، أما فى المغرب فقد اختلف الأمر حين نجح السعديون فى ملء هذا الفراغ وبالتالى لم تكن ثمة حاجة لأى قوة أخرى تأتى إلى البلاد حتى وإن حاول العثمانيون فى هذه المناسبة القيام بنفس الدور .

المرحلة الثانية وقد اتضحت خلال القرن السابع عشر وكانت الدولة العثمانية قد فقدت خلالها قوة اندفاعها ولم تعد تشكل بالنسبة لدولة المغرب خطراً كبيراً ، غير أن الوجود التركى على الحدود الشرقية للبلاد كثيراً ما كان يسبب النزاعات بين الطرفين ولكنها فى النهاية كان أغلبها مجرد نزاعات حول الحدود ، وكان الصدام الذى جرى بين مولاى إسماعيل والقوة العثمانية فى الجزائر عام ١٦٧٨ من قبيل هذه النزاعات حتى أن الأتراك كاتبوا السلطان المغربى يطلبون منه

أن يقف عند حد أسلافه ، ومن كان قبلهم من ملوك الدولة السعدية فإنهم ما زاحموهم قط فى بلادهم .

المرحلة الثالثة اتضحت منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر حين أخذت أسباب الضعف تلم بالدولة العثمانية وما استتبع ذلك من تزايد الأطماع الأوربية فيها مما ترتب عليه زوال كل دواعى التخوف القديمة ، وتقدم العلاقة المغربية – العثمانية على عهد مولاى محمد بن عبدالله النموذج الأمثل لهذه المرحلة [٢٣].

وفى المغرب تصعدت بشدة الحرب فى القرن الخامس عشر ، بحيث فقدت الأساطيل المغربية سيطرتها على السواحل المغربية ، بينما احتل البرتغاليون سبتة وأسسوا مراكز تجارية فى صافى والجديدة وأغادير ، واستمر وجود هذه المراكز مع ما رافقها من ازدياد عدد الأوربيين فى المغرب ، حتى نهاية القرن السادس عشر ، ونحو نهاية القرن السابع عشر استطاع مولاى إسماعيل ( ١٦٧٢ – ١٧٢٧ ) طرد معظم المغامرين الأوربيين وقلص ممالك أسبانيا حتى انحصرت فى سبتة ومليلة ، وما تزال تسيطر على هذين الجيبين حتى اليوم بعد أن تخلت عن محميتها فى الشمال المغربى عام ١٩٥٦ [٢٤] .

وبانتهاء القرن السادس عشر أخذ نشاط الأسبان فى الشمال الأفريقى يضعف ، بينما كان الأتراك العثمانيون قد ثبتوا أقدامهم فى المغرب العربى كله باستثناء المغرب الأقصى [٢٥] . وقد لعبت الامتيازات الأجنبية التى أبرمتها الدول الأوربية مع السلطان العثمانى والتى طبقت فى البلاد العربية نتيجة لوقوعها تحت السيادة العثمانية ، دوراً خطيراً فى تسهيل وقوع الشعوب العربية فى قبضة الاستعمار الأوربى ، خصوصاً بعد أن ضعفت الدولة العثمانية ، وضعفت معها الولايات العثمانية .

الجدير بالذكر أن ضعف الدولة العثمانية كان من أهم الأسباب التى أدت إلى دخول الاستعمار الأوربى إلى العالم العربى ، حيث أن الدولة العثمانية لم تستطع حماية هذه الولايات ، كما أن هذه الولايات لم تستطع الزود عن نفسها لتخلفها تبعاً لتخلف الدولة العثمانية ، بجانب فرض العزلة على العالم العربى من قبل الدولة العثمانية .

# الفصل الثالث

## الدولة العثمانية وسيطرتها على ليبيا

**ليبيا قبيل الاحتلال العثماني:**

استولى الأسبان فى عام ١٥١٥م على ميناء طرابلس، واتخذوه قاعدة لعملياتهم الحربية فى البحر المتوسط[١]، وفى عام ١٥٣٠م منح الإمبراطور شارل الخامس فرسان القديس يوحنا جزيرتي "مالطة وقوزو" لتكون مركزاً لهم يشنون فيها الغارات على البلاد الإسلامية بعد أن طردهم الأتراك العثمانيون من جزيرة رودس· أجاب الإمبراطور إلى مطالب فرسان القديس يوحنا، ولكنه اشترط عليهم أن يتعهدوا بالدفاع عن مدينة طرابلس، فقبلوا هذا الشرط على مضض لأنهم يعلمون أنه لا طاقة لهم بمقاومة العرب والأتراك[٣]، ورحل إلى طرابلس ليتسلم المدينة من واليها الأسبانى، ثم لحق به القديس سنقويسا، وهو أول الولاة على طرابلس من قبل الفرسان[٤].

بهذا انتهى حكم الأسبان المباشر على طرابلس بعد أن دام عشرين عاماً، ولم يستطع الأسبان مدة إقامتهم أن يجتازوا الأسوار ويتصلوا بالقرى القريبة، وأن يفرضوا عليها سلطانهم، بل بقوا طوال هذه المدة محاصرين داخل السور مضطرين إلى استجلاب كل حاجاتهم من الخارج.

عندما تسلم الأب سنقوسيا إدارة طرابلس قام بغزوات صغيرة لإخضاع القبائل العربية القريبة فى جنزور وسوق الجمعة وتاجوراء، ولنشر الرعب والخوف بينهم، ولفتح باب المدينة ليتصل بالدواخل ويبادلهم السلع، وقد تمكن من أن يخضع قرية جنزور ويجبرها على دفع الجزية[٦].

وفى فبراير ١٥٣١م توفى ملك تونس مولاى محمد وتولى ابنه الحسن الذى أرسل إلى والى طرابلس يطلب معاهدة حسن جوار بين البلدين، ولم ينجح من أبناء مولاى محمد إلا رشيد الذى هرب مستغيثاً بخير الدين بربروسا ملك الجزائر، فأعانه بأن جهز إسطولاً نزل على تاجوراء فاحتلها وولى عليها أحد قواده، وأعلن بربروسا الحرب على الفرسان براً وبحراً، واستولى على السفينتين اللتين يملكهما الفرسان، فضعف شأنهم، وخرج عليهم العرب الذين كانوا يدفعون لهم الجزية(٧).

وفى يناير ١٥٣٢م قاد مولاى الحسن جيشاً لحصار تاجوراء، وطلب المساعدة من طرابلس، ولكن دون جدوى، وفى هذه الأثناء وبينما مولاى الحسن يحاصر تاجوراء استولى بربروسا على سفاقس، فنزل الحسن تاجوراء ورجع إلى سفاقس حيث هزم. وفى عام ١٥٣٣م عين السلطان العثمانى خير الدين بربروسا على الأسطول العثمانى كله وخرج به من الدردنيل نحو سواحل إيطاليا الجنوبية، ومنها إلى تونس فاحتلها وفر مولاى الحسن وقسم بربروسا جيشه إلى قسمين للإستيلاء الكامل على تونس، فجعل قيادة الجيش المتجه نحو طرابلس تحت إمرة حسن أغا، ولكن ما لبث أن جاء جيش شارل عام ١٥٣٥م وانتصر على بربروسا وأرجع الحسن إلى ملكه وأبقى الإمبراطور ألف جندى أسبانى خلف الوادى واشترط على " الحسن" أن يكون حليفاً ومساعداً للفرسان فى طرابلس. فى عام ١٥٣٦ عاد " خير الدين كرمان" إلى تاجوراء فضيق الخناق على الفرسان فى طرابلس، ثم ما لبث أن دعا جنوده ورجاله وأعوانه من تاجوراء وغيرها من الجهات التابعة له للانقضاض على طرابلس، وكاد أن يفتح المدينة لولا إشاعة سرت بين الجند بوفاته جعلت الجيش يرتد، ولم يقدر للمدينة السقوط هذه المرة(١٠).

جاءت الإمدادات من مالطة إلى والى طرابلس، وطلب المساعدة من عرب المنشية نظير أجور صغيرة، وتمكن الوالى من اقتحام الحصن، وانسحب كرمان إلى

تاجوراء وتوفى بعد ذلك، فأرسل أهل تاجوراء وفداً إلى السلطان سليمان القانونى بالقسطنطينية يطلب انقاذهم من حكم المستعمرين فأرسل قوة على رأسها "مراد أغا". عجزت تلك القوة عن الاستيلاء على طرابلس، فلجأت حينئذ إلى تاجوراء وتمركزت فيها واهتمت بتحصينها وتمهيد الطريق بينها وبين طرابلس، كما أرسلت تطلب النجدة من السلطان اللعثمانى، فأرسل فى ١٥٥١م قوة بحرية أخرى على رأسها "سنان باشا" و"طرغود"

ونزل سنان باشا على تاجوراء حيث كان يقيم مراد أغا ثم بعث برسالة إلى حاكم المدينة يطلب منه التسليم وأنه سيبقى على حياته وأمواله، وفى هذه الأثناء وصل سفير فرنسا بتركيا ورجاه أن يعدل عن احتلال طرابلس، فرفض سنان باشا لأنه كان مأمور من قبل السلطان بطرد الفرسان من طرابلس.وفوق ذلك فلم يسمح سنان للسفير بمغادرة البلاد حتى يتم الفتح خوفاً من اتصال السفير بالفرسان فيؤثر ذلك على خطته، وبعد رفض الفرسان التسليم صدرت الأوامر للجيش التركى بالهجوم[١٣]، ونجحت فى فتح ثغرة فى تحصينات المدينة ودخولها وانتزاعها من أيدى فرسان القديس يوحنا ١٥٥٦م[١٤]، وكان نجاحهم يرجع من ناحية إلى قوتهم العسكرية، ومن ناحية أخرى إلى ترحيب أهل البلاد بهم ورغبتهم فى أن يحكم بلادهم حاكم مسلم هو الخليفة العثمانى وهكذا انتهت فترة حكم الفرسان فى طرابلس الذى استمرت ٢١ عاماً كانوا فيها مثالاً سيئاً للتعصب والفظائع، ومع ذلك فإن سماحة الإسلام أبت الانتقام. وقد حكم سلاطين آل عثمان ليبيا كما حكموا غيرها من ديار العرب لا كحكام أتراك بل كخلفاء مسلمين، وهذه الرابطة الدينية حمت رعاياهم بقطع النظر عما إذا كانوا عرباً أو أتراكاً على الشعور بأنهم بيت واحد تحت حكمهم[١٦].

**حالة برقة وفزان قبل الفتح العثمانى:**

كانت برقة تابعة لحكم سلاطين المماليك فى مصر من الناحية الإسمية، أى أن المماليك لم يباشروا الحكم فيها بأنفسهم، ولما تدهورت حالة المماليك فى مصر بعد تحول طريق التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح تسرب هذا التدهور إلى برقة وأخذت قبائل بنى سليم التى تفرغت فى برقة إلى بطون كل جهة تستقل بما تحت يدها دون الإعتراف بأى سلطة أخرى، وكان الولاء والإخلاص للنظام القبلى ولشيخ القبيلة، وظلت حالة البلاد على هذا النحو حتى زوال حكم المماليك على يد السلطان سليم الأول العثمانى عام ١٥١٧م أما فى فزان فكانت تابعة اسمياً لبنى حفص إلى أن ضعفوا فظهرت أسرة تسمى آل خطاب تحكمت فى جهات فزان فترة طويلة وفى أثناء الاحتلال الأسبانى لمدينة طرابلس حتى مجئ العثمانيين أسس بفزان "منتصر بن محمد" أحد أشراف مراكش أسرة حاكمة عُرفت باسم "أسرة بنى محمد" واختارت مرزق عاصمة لهذا الإقليم، ونجحت هذه الأسرة فى مد حدود فزان شمالاً حتى واحة "سوكته". ظلت أسرة بنى محمد تحكم فزان حتى فى عهد العثمانيين بعد أن قدموا فروض الطاعة، وظلوا يحكمونها حتى قتل "يوسف باشا" القره مانلى آخر حكام الأسرة عام ١٨١١م[١٨].

**أولاً : العهد العثمانى الأول (١٥٥١-١٧١١)م:**

لم يختلف الحكم العثمانى فى ليبيا فى هذه الفترة عنه فى غيرها من الولايات العثمانية، فقد عين العثمانيون والياً لحكم هذه الولاية، وكان القائد البحرى العثمانى "طرغود" أول وال عثمانى عليهاعمل طرغود بمجرد وصوله إلى طرابلس على تثبيت الحكم العثمانى فى كل ليبيا، ومن حسن الحظ أن زعماء وقادة البلاد الليبية فى الشرق والجنوب بعد أن علموا بوصول طرغود وتسلمه الولاية قدموا

جميعاً فروض الولاء للحكم العثمانى، وجاراهم فى ذلك هذا سكان جهات الدواخل الطرابلسية.

ولم تقف جهوده عند هذا الحد فقد ضم إليه جزيرة "جربة" وضم تونس كما ضم القيروان وسفاقس، وكون اسطولاً بحرياً وجعل مدينة طرابلس القاعدة البحرية الأولى للأسطول العثمانى، واهتم بالنشاط العمرانى فى جميع النواحى؛ فنشطت الزراعة والتجارة وحركة المبانى وقلت الضرائب وعم الرخاء بسبب الثروة التى كان يحصل عليها من السفن الأوربية، وتمتعت البلاد فى عهده بالأمن والطمأنينة، وبنى فى مدينة طرابلس مسجداً ما زال يعتبر من أعظم المساجد بها ويُعرف باسمه إلى الآن[٢٠].

فى عام ١٥٦٣م اتفقت حكومة أسبانيا وجنوه وفرنسا ومالطة على طرد المسلمين من الشمال الأفريقى، ولما بلغ الأستانة الخبر أرسلت الحكومة العثمانية عام ١٥٦٤م، أسطولاً إلى مالطة حاصرها واستنجد الأسطول العثمانى بطرغود الذى ذهب فى اثنتى عشرة سفينة، واشترك فى حصار مالطة، ولكنهم لم يتمكنوا من التغلب عليها واستشهد طرغود فى احدى المعارك عام ١٥٦٥ ودفن فى طرابلس[٢١].

كان الولاة يأتون من استانبول مصحوبين بفرامانات سلطانية، وكان الوالى (الباشا) يستعين فى إدارة الولاية بمجلس الديوان ويرأسه الداى، وبالحامية الإنكشارية والتى يرأسها الباى، وكثيراً ما كان الداى والباى يستأثران بالحكم الفعلى فى حالة ضعف الباشا، وكثيراً ما كان يحدث الخلاف بينهما، وكانت طائفة الإنكشارية بعد وفاة طرغود سبباً فى اختلال الأمن وقيام الثورات فى كل من طرابلس وبرقة وفزان وذلك بسبب تمردهم وتدخلهم فى شئون الحكم[٢٢].

ونظراً لحرص السلاطين على تقصير مدة الولاة حتى لا يستقل الواحد منهم بولايته، فإن عدد من تولى ليبيا من الولاة فى هذه الفترة(١٥٥١-١٧١١)م بلغ ثلاثة وأربعين والياً، واقتصر هم الكثير منهم على تحصيل الأموال وامتصاص الدماء، ولكن لا يمكن أن ننكر أنه كان من بينهم من اشتهر وامتاز بالشجاعة والأعمال المجيدة، أمثال:

- "محمد التركى" (١٥٧٨-١٥٨٦)م: وفى عهده أخضعت فزان لولاية طرابلس.

- "جعفر باشا" (١٥٨٦-١٦٣١)م: وفى عهده قام يحيى السويدى بثورة واستولى على "مسلاته" و"تاجوراء" وحاصر مدينة طرابلس، وكان سبب ثورته كثرة مظالم الجند الإنكشارية، ولكن قبيلة المحاميد تحالفت مع الترك ضد السويدى حتى أُسر وقُتِل، ولما بلغ السلطان "مراد الثالث" هذه الأخبار أمر الوالى جعفر بأن يعطى المحاميد امتيازات كبيرة على أراضى إقامتهم، فكان هذا سبباً فى نفوذ المحاميد القبلى فى العهد العثمانى الأول[٢٣].

- "محمد باشا الساقزلى" (١٦٣١-١٦٤٩)م: وفى عهده كانت برقة غير خاضعة لحكم العثمانيين، فظهر فيها "أحمد عبد الهادى" الذى قام بثورة فى الجبل الأخضر وتمكن من الإستيلاء على "برقة" و"أوجلة"، فبعث إليه محمد باشا جيشاً بقيادة "عثمان الساقزلى" تمكن من القضاء على ثورته وعاد إلى طرابلس[٢٤].

- لما تولى "عثمان باشا الساقزلى" باشوية ليبيا عام ١٦٤٩م كانت ليبيا قد أصبحت ولاية واحدة، وإليه يرجع الفضل فى إلغاء الكثير من الضرائب وتشييد القلاع للدفاع عن البلاد والإهتمام بنشر العلم؛ فقد

أسس مدرسة فى طرابلس تُعرف باسمه بمحلة باب البحر وفى تأليف أسطول مكون من ٢٤ قطعة حربية، وتوفى فى سنة ١٦٧٢م.

مرت على ليبيا ١٦ عاماً بعد وفاة عثمان تولى فيها ١٢ والياً بسبب الاضطرابات المستمرة، وظل الحال كذلك إلى أن تولاها محمد باشا المُلقب بشائب العين عام ١٦٨٨م، وقد بقى فى ولايته ٢٤ عاماً كانت له فيها أعمالاً جليلية فى ليبيا، منها إهتمامه بالناحية الإقتصادية؛ فشجع الزراعة، واهتم بالأمن فراجت التجارة بين ليبيا وأواسط أفريقيا، واهتم بالمبانى فشيد مسجده بسوق الترك المعروف باسمه، اهتم بتحصين السواحل وبتقوية الأسطول.

ولقد تمكن أيضاً من القضاء على كل الثورات التى قامت فى بعض الجهات، مثل: ثورة الناصر فى فزان، وثورة المنصور بن خليفة فى سرت وغيرها[٢٥]، ظل شائب العين فى الولاية حتى عزله الجند فسافر إلى استانبول وبقى هناك حتى تولى صهره ولاية ليبيا فاستدعاه للإقامة معه فى طرابلس، ومات زدفنبجامعه المعروف باسمه.

لمات تولى خليل باشا أمر ليبيا من قِبل السلطان مصطفى خان الثانى، تابع فى أعماله خطة شائب العين، والتى كان من أهمها: إنشاء دار لسك العملة، ومسجداً بطرابلس، واهتم بالبحرية الليبية.

فى نهاية عهد خليل باشا قامت ثورة بشرق طرابلس قام بها رجل يدعى الصنهاجى، فلما اتجه خليل للقضاء على هذه الثورة، انتهز إبراهيم الأركلى أحد الإنكشارية فرصة انشغال خليل بالثورة، واستولى على طرابلس، ونصب نفسه والياً عليها، وأرسل جيشاً بقيادة أحد أتباعه (قرة محمد) لمحاربة خليل الذى هرب إلى استنابول، واتجه قرة محمد إلى الصنهاجى، فقتله ولكن الأركلى جزاه بنفيه إلى تونسخوفاً من بطشه ونفوذه[٢٦].

# الفصل الرابع

# ليبيا تحت الاحتلال العثماني

## عهد القرة مانلى (١٧١١-١٨٣٥)م.

أدى ضعف الدولة العثمانية وانهيار تنظيمات الحكم العثمانى إلى استئثار الكثير من قادة الجند أو زعماء العصبيات المحلية بالسلطة المحلية فى بلادهم، ومن بين هؤلاء كان أحمد القره مانلى[٢٧]وهو أحمد بن يوسف بن محمود بن مصطفى القره مانلى نسبة إلى قبيلته العروفة بهذا الاسم بالأناضول. ويذكر المؤرخون أن اسم قره مانلى يرجع إلى انتماء الأسرة إلى بلدة "قرمانيا" الواقعة جنوب هضبة الأناضول بآسيا الصغرى؛ فهو تركى الأصل[٢٩]، وينتمى أحمد القره مانلى إلى أسرة تركية هاجرت إلى ليبيا واستوطنت طرابلس، وقد تولى عدة مناصب عسكرية، واستطاع بسياسته أن يتقرب إلى الجنود والشخصيات البارزة فى البلاد، ولم يظهر رغبته فى الوصول إلى الحكم فأحبه الجند وزعماء البلاد ما عدا "محمد أبو ميس" الذى فكر فى التخلص منه فأرسله على رأس قوة إلى إقليم "غريان" فى الداخل، وقيل أنه كان قد أرسل لعاملها سراً بقتله هناك حتى لا ينازعه السلطة.

تسرب الخبر إلى بعض أعيان طرابلس من المقربين إلى أحمد القره مانلى، فأرسلوا له على الفور يلفتون نظره إلى ما هو مدبر له، ويدعونه للعودة إلى العاصمة فعاد إليها، ولما عرض الأمر على مجلس الديوان، وتحقق من صحتها ثار الجميع ضد أبو ميس، وثاروا بأحمد القره مانلى والياً على البلاد فى يوليه ١٧١١م، وذلك بموافقة أعضاء الديوان وأعيان البلاد، فانتحر أبو ميس خوفاً من وقوعه فى قبضة أحمد القره مانلى[٣٠].

ولقد اجتاز أحمد القره مانلى الكثير من الصعاب حتى تمكن من تثبيت دعائم حكمه، ومن هذه الصعوبات ما يلى:

أرسل السلطان العثمانى أحمد خان الثالث "خليل باشا" صهر شائب العين إلى طرابلس بهدف إعادته والياً عليه، ودارت حرب بين الطرفين انتهت بقتل خليل باشا، وكان لزاماً على أحمد القره مانلى أن يعمل جاهداً لاسترضاء السلطان حتى يجعله والياً؛ فأعلن ولاءه للسلطان العثمانى وبعث بهدايا للسلطان مع تكليف الأهالى بكتابة العرائض إلى الباب العالى طالبين منه تولية أحمد القره مانلى قتم تثبيته فى ولاية البلاد[٣١].

ركز أحمد باشاً جهده فى القضاء على الصعوبات الداخلية، فكانت التخلص من الضباط الإنكشارية الطامعين فى الحكم والراغبين فى بقاء أمر تولية الولاة بأيدهم، وقد استطاع أحمد القره مانلى تدبير مذبحة لهؤلاء الضباط فى منزله الريفى قرب ضريح سيدى الهانى بالمنشية بعد أن أقام حفلة كبيرة لحوالى ٣٠٠ ضابط من قادة جند الإنكشارية الذين يخشى وقوفهم ضده، وبعد الحفل ذبحهم رجاله[٣٢]، وبذلك تخلص من المناوئين له من أصحاب العصبيات فى البلاد، وضرب على يد العابثين بالأمن فيها، وعكف على تنظيم شئونها. وحرص على تدعيم وحدة ليبيا بولايتها الثلاثة، فنشر سلطانه إلى برقة واستطاع أن يستعيد السيطرة على إقليم فزان الذى كان بعيداً عن السيطرة الكاملة للحكم التركى، وعليه فتحت طرق التجارة عبر الصحراء من أفريقيا، وسارت القوافل بين طرابلس والمدن الإفريقية فى جنوب وغرب القارة، وكانت هذه القوافل ثلاث الأولى تتجه جنوباً عبر واحة فزان إلى بحيرة تشاد، والثانية تنعطف نحو الجنوب الغربى عبر غدامس وغات إلى تمبكتو، والثالثة تسير فى اتجاه الجنوب الشرقى عبر واحة الجفرة ثم سواكن و زيلا إلى ودافور الخصب والغنى بالثروات[٣٣].

وعين أحمد باشاً أخاه (شعبان بك) عاملاً عنه فى برقة وبنغازى ليعمل على استتباب الأمور هناك، كما ضرب على أيدى قطاع الطرق لضمان سلامة القوافل التجارية عبر الصحراء لبلاد السزدان ولممالك وإمارات غرب أفريقيا، وذلك حتى يُعيد الرواج الإقتصادى للبلاد. كما أجبر الدول الأوربية على دفع الجزية لضمان سلامة أتباعها، فكانت هذه الجزية بالإضافة إلى مثيلتها من القبائل العربية وضريبة الرءوس التى تفرض على غير المسلمين تمثلأهم مصادر الدخل فى الدولة، وحرصت الدول الأوربية لرعاية مصالحها، على تعيين قناصل لها فى طرابلس، وساعد استتباب الأمن واستقرار الأوضاع بالإضافة إلى الأحوال المناخية الملائمة على وفرة الإنتاج الزراعى وانتشاء الرخاء[٣٤]. أما المناطق البعيدة فى ليبيا فقد انتهزت فرصة انشغال أحمد باشا فى تثبيت ولايته، وقامت بالثورات فى جميع النواحى وتمكن فى عام ١٧٢٥م من القضاء على المشاغبات التى قامت بمنطقتى تاجوراء وترهونة، كما أنه ذهب بنفسه فقضى على ثورة قام بها العرب فى بلاد مسلاته، كما تمكن منالقضاء على ثورة الصنهاجى بجبل نفوسة والتى امتدت حتى الجبل الأخضر.

وقضى أيضاً على ثورة التركى الأدغم فى برقة ١٧٣٢م، وعلى ثورة أحمد الرئيس فى جبل نفوسة عام ١٧٣٣م[٣٥]، حتى دانت له البلاد واستتب له الأمر، كانت هذه الثورات كافية للقضاء على الأسرة القره مانلية، ولكن من حسن حظ أحمد باشا أنها لم تقم فى وقت واحد ولا فىمكان واحد، لذلك كان من السهل القضاء عليها حتى استقرت له الأوضاع غانصرف إلى العناية بالإصلاحات[٣٦].

ومن مآثر أحمد قره مانلى الجامع الذى بناه قرب باب المنشية، وقد أوقف عليه الكثير من الأوقاف، كما بنى برجاً فى الجهة الغربية من ميناء طرابلس على جزيرة الساحل[٣٧]، واهتم أحمد باشا بتوفير المال عن طريق تجارة القوافل، وتأمين

طريقها فى الصحراء والتحكم فى منافذها، ونتيجة لذلك استفادت البلاد الكثير من دخل هذه التجارة، وانتعشت حالة الأهالى الإقتصادية وزادت أموال الخزينة[٣٨].

واهتم أحمد باشا بتدعيم وتقوية البحربة اليبية، إذ أنها القوة التى كانت تعتمد عليها الدولة لنشر سلطانها فى البحر المتوسط والثغور الهامة به، وعليها تعتمد هيبتها أمام الدول الأجنبية، بل إن هذا الأسطول حمى البلاد من خطر إغارة السفن الأوبية على السواحل الليبية· لما توافر المال لدى الباشا عن طريق تجارة القوافل وعن طريق أموال الغنائم، بدأ فى الإنشاء والتعمير، فزود طرابلس بمورد مائى عذب دائم لسد حاجة السفن وتجارتها، ثم بدأ فى بناء جامعه المشهور عام ١٧٣٧م على أنقاض المسجد الذى أسسه سيدنا عمرو بن العاص عند فتحه مدينة طرابلس، ويعتبر هذا المسجد تحفة فنية رائعة، ويدل على حالة الرخاء والتقدم التى كانت عليها البلاد، ولقد ألحق بهذا الجامع مدرسة أوقف عليها الأوقاف الكثيرة تحت اسم كلية أحمد باشا، وكانت تستمد نفقاتها من الأوقاف المخصصة لها/اهتم أيضاً أحمد باشا بترميم الحصون والقلاع لصد أى هجوم مفاجئ، وأصلح قلعة طرابلس وجهزها بكل ما تحتاجه إليه من مدافع، ثم أسس داراً للصناعة والسفن بالميناء (ترسانة) والتى عظم شأنها بفضل ما أنتجته من سفن، كما اعتمد أحمد باشا على العنصر الوطنى فى الجيش وإدارة شئون البلاد، وبذلك فتح باب الخدمة والترقى أمام أهل ليبيا، فأحبه الناس لاسيما بعد أن جعل اللغة العربية هى اللغة الرسمية، ونجح لدى السلطان العثمانى فى جعل ليبيا وراثية لبنيه[٤١].

وهكذا نجح أحمد باشا القره مانلى فى تدعيم سلطته فى ليبيا، وفى نشر الأمن والسلام والهدوء فى ربوع البلاد، ولذلك استمر والياً إلى أن توفى فى عام ١٧٤٥م، ودفن بجامعه بعد أن حكم ليبيا ٣٤ عاماً، ولقد خلفه فى الولايهابنه محمد باشا القره مانلى.

**ولاية محمد باشا القره مانلى(١٧٤٥-١٧٥٤):**

**سار محمد باشا على سياسة أبيه، وتابع فى إرسال الهدايا المعتادة للسلطان وحاشيته فاضطر للاعتراف بولايته، ولم تحدث فى أيامه اضطرابات داخلية، فقد كان الجهد الذى بذله والده كافياً لأن يُبقى الأمن مستتباً، فدانت له القبائل بالطاعة[٤٢]، واهتم محمد باشا بالأسطول إذ أكثر من بناء السفن، فكانت ليبيا فى عهده مُهابة الجانب، ولقد كان أمراء الأساطيل أصحاب شجاعة وإقدام، فكانوا يهاجمون بمراكبهم على الأعداء بسواحل البحر الأبيض فيقتلون ويسلبون.**

**أقلق ذلك كله الدول البحرية التى أخذت تخطب وده بالإسراع إلى عقد المعاهدات معه لتأمين تجارتها نظير دفع مبالغ مالية سنوياً[٤٣]، ففى عام ١٧٤٩م تم عقد معاهدة مع حكومة النمسا ثم الدنمارك، كما تم عقد معاهدة مع فرنسا فى مايو ١٧٥٢م ، عن أما انجلترا فتم عقد المعاهدة معها فى عام ١٧٥١م والتى نصت على ما يلى:**

**١- منح السفن الإنجليزية حق المتاجرة مع الموانى الليبية.**

**٢- أن تثبت هذه السفن جنسيتها الإنجليزية بأوراقرسمية إذا أوقفتها السفن الليبية فى عرض البحر.**

**٣- أن ترخص حكومة ليبيا لقنصل انجلترا بزيارة جميع الموانى دون قيد.**

**٤- ألا تُساعد ليبيا أسطول تونس والجزائر إذا اشتبكا فى حرب مع السفن الإنجليزية[٤٤].**

**وقد جاء عقد المعاهدة بين الباشا وانجلترا بعد ضغط الأخيرة نتيجة استمرار الغزوات التى قام بها أسطول طرابلس فى تلك الفترة، وكانت كل هذه**

المعاهدات تتم دون استئذان الباب العالى، مما أثار غضب السلطان العثمانى[٤٥]، والواقع أنه إذا كان عقد مثل هذه المعاهدات يعطينا فكرة صادقة عن مدى تطور القوة البحرية الليبية ومركزها فى البحر المتوسط، فإنه يؤكد لنا مدى ما وصلت إليه ولاية ليبيا من استقلال كأحد مظاهر السيادة الخارجية[٤٦]. فى ٢٤ يوليو ١٧٥٤م توفى محمد باشا قره مانلى وعمره ٤٥ عاماً ودُفِن إلى جانب والده بمقبرة جامع أحمد باشا[٤٧].

## ولاية على باشا الأول (١٧٥٤-١٧٩٣)م

تولى على باشا بعد وفاة والده، وكان قد بلغ من العمر ثلاث وعشرين عاماً، بعد فترة حكم أبيه التى دامت تسع سنين[٤٨]، وفى بداية حكمه حدثت بعض المشكلات بينه وبين بعض الدول الأوربية كالبندقية والتى كانت مرتبطة بمعاهدات مع حكام ليبيا لضمان سلامة سفنها، لكن لم يحترم القراصنة هذه المعاهدات، فثارت ثائرة هذه الدول، وأصيبت البلاد فى عهده بالقحط، لكن حين اشتد ساعده نجح فى ضبط البلاد وحسن القيام بأمرها[٤٩].

حكم على باشا مدة طويلة مكنته من القيام بالكثير من الأعمال كما حدث فيها الكثير من الأحداث، فقد توسع فى سياسة عقد المعاهدات الدولية دون علم السلطان؛ ففى عام ١٧٦٥م عُقِدت اتفاقية بين ليبيا والبندقية تقضى بوقف الأعمال العدائية بين البلدين، كما تقضى بتشجيع التجارة بينهما،كماحاولت روسيا فى عهده شراء الجزيرة الواقعة فى البحر المتوسط، ولكن السلطان لم يوافق على ذلك بإيعاز من حكومة فرنسا، فحبط المشروع الروسى فى هذا الوقت وبين عامى ١٧٧٤ و١٧٧٥م اضطرب الأمن فى الداخل واجتاحت البلاد مجاعة لقلة الأمطار، مما أدى إلى ضعف الإنتاج الزراعى وإنتشار الأمراض، وعادت الأمور للاضطراب فى الموانى مما أدى للاصطدام بالدول الأوربية صاحبة المصالح فى ها البحر[٥١]،

وعجزت الحكومة عن دفع مرتبات الجند، فهجروا المعسكرات واحترفوا النهب والسلب.

بالإضافة إلى تنازع أولاد على باشا على ولاية العهد، مما أدى إلى تدخل حكام الجزائر وتونس فى شئون ليبيا، وأخذ الأهالى يستنجدون بالسلطان سليم الثالث لإنقاذهم من هذه الفوضى، فانتهز السلطان الفرصة لإستعادة حكم ليبيا، وأرسل فرماناً بتولية على باشا برغل الجزيرى (أخو والى الجزائر) والياً على ليبيا[٥٢]، كما أرسل قوة بحرية واستولى على طرابلس فى ١٧٩٢م، وفر على باشا القره مانلى وأبسرته إلى تونس[٥٣].

تعهد على برغل بإقرار النظام فى الولاية وبأن يدفع للسلطة جزية سنوية[٥٤]، إلا أنه كان قاسياً متغطرساً كثير الأطماع، فلما استولى على طرابلس أباحها لعساكره، ففعلوا بها من نهب وهتك عرض وفسق وفجور، وساءت علاقته برعايا وقناصل الدول الأوربية حتى طلب من القناصل تقبيل يده عند المثول بين يديه، ولم يتخلَ عن طلبه هذا إلا تحت تهديد الأسطول البريطانى الذى دخل ميناء طرابلس مهدداً، كما زادت وطأته على الناس حتى اصطدم بوالى تونس حمود باشا[٥٥].

وبمعاونة جيوش تونس استطاعت أسرة القره مانلى أن تستعيد السلطة؛ حيث تولى أحمد بك قره مانلى ابن على باشا السلطة فى ١٧٩٤م، لكن لم يظل فى الولاية أكثر من سنة وشهرين؛ إذ انتهز أخاه يوسف فرصة خروجه إلى تاجوراء، فاستولى على الأمر، ووجد تأييداً من حمود باشا، وفر أحمد باشا قره مانلى إلى مسراته، ومنها إلى مالطة، وأصدر الباب العالى فرماناً فى ١٧٩٦م بتقليد يوسف باشا أمر الولاية[٥٦].

وقد اهتم يوسف باشا فى بداية ولايته بتقوية الأسطول، فاهتم ببناء السفن حتى بلغ عدد قطعه ١٣ سفينة حربية، وتحصين ميناء طرابلس فأنشأ عدة أبراج فى مواقع متباعدة من سور الميناء، وفى مناطق خارج البلد.

وألزم يوسف باشا الدول الأجنبية بدفع (الجعل) السنوى والهدايا المعتادة لضمان سلامة سفنها وتجديد الاتفاقيات المعقودة بينها وبين ولاة طرابلس بهذا الشأن، وبلغ ما دفعته الدول الأجنبية (الولايات المتحدة، انجلترا، فرنسا، الدانمارك، السويد، البرتغال، هواندا، سردينيا) فى الثلاث سنوات الأولى ٣٣٣,٠٠٠ قرش؛ وهو مبلغ لا يستهان به فى ذلك الوقت.

امتد نفوذ يوسف باشا على كل ليبيا فشمل طرابلس وفزان وبرقة، وامتد جنوباً إلى بورنو الواقعة فى الوسط الغربى من القارةالإفريقية، وقضى على آثار الفوضى، وعمل على ترميم الحصون، ناهيك عن بناء الكثير من الاستحكامات الدفاعية، منها السور الذى بناه حول طرابلس، والذى أُزيل فيما بعد فى العهد الإيطالى، ونتيجة لذلك ازدادت ثروة البلاد من الأموال التى كانت تقدمها الدول الأوربية البحرية كإتاوات وهدايا سنوية

لم تقتصر علاقات ليبيا فى هذه الفترة على الدول الأوربية، فقد كانت الثغور الليبية تعتبر المنافذ التجارية الهامة لدول غرب وشمال غرب أفريقيا، ولذا فقد ارتبطت ليبيا مع دولة (بورنو) الواقعة فى الوسط الغربى من قارة إفريقيا، و (كانم) وغيرهما من دول هذه المنطقة بعلاقات ودية. وقد حدث فى عهد يوسف باشا قره مانلى أن استنجد حاكم بورنو- الشيخ محمد الأمين- ضد بعض المنشقين عليه، فجهز يوسف باشا قوة عسكرية بقيادة "عبد الجليل بن غيث بن سيف النصر"، وارتحل بهم القائد الليبى فى أواخر ١٧٢٦م، ونجحت النجدة الليبية فى إخضاع الثائرين، وعادت بهدايا وفيرة من الرقيق وغيرهم

وبعد أن استولى الفرنسيون على مصر، زاد مركز مصر الدولى، واستطاع نابليون بفضل نشاط القنصل الفرنسى فى طرابلس أن يكسب صداقة يوسف باشا، وترتب على ذلك أن رفض يوسف باشا مساعدة الأتراك فى إخراج الفرنسيين، بل سمح للفرنسيين باستخدام ميناء "درته" منفذاً لتلقى الإمدادات الآتية لهم من فرنسا، كما رفض السماح للسفن الإنجليزية بالتردد على الموانى الليبية وبعد تحطيم الأسطول الفرنسى فى أبى قير، كتب فى ٢٢ يناير ١٧٩٩م رسالة إلى القنصل الفرنسى فى طرابلس يطلب منه فيها أن يتصل بيوسف باشا ويرتب معه أمر مرور الرجال والذخائر من فرنسا إلى مصر بطريق ليبيا

وبعد ذلك أجبرت فرنسا على الجلاء عن مصر وعقد صلح اميان ١٨٠٢م؛ وبمقتضاه أُعيدت مصر إلى حكم العثمانيين، فزاد مركز ليبيا الدولى وظلت ميداناً للتنافس بين فرنسا وانجلترا، لأهمية موقعها وموانيها المُطلة على البحر الأبيض المتوسط، والتى تعتبر منافذ أيضاً للمناطق الداخلية غرب وشمال غرب أفريقيا(٦٢).

وفى نفس الوقت كانت علاقة الولايات المتحدة بليبيا تمر بمرحلة خطيرة، فقد أنذر يوسف باشا فى عام ١٨٠٠م الولايات المتحدة بضرورة دفع مبلغ من المال لليبيا فى مقابل ضمان لسلامة سفنها، ولم تجب الولايات المتحدة على هذا الطلب، وحدث فى أكتوبر ١٨٠٣م أن جنحت إحدى السفن الأمريكية على الشاطئ الليبى فأُسر بحارتها وضباطها، فأعدت الولايات المتحدة حملة للانتقام؛ وقامت الحرب بين الطرفين،والذى استمر أربع سنوات، وانتهى بعد عقد معاهدة بين الطرفين فى يونيه ١٨٠٧م. دفعت بمقتضاها الولايات المتحدة مبلغاً من المال مقابل فك الأسرى وجلاء القوات الليبية، وقد أثبتت هذه الحرب مدى ضعف البحرية الليبية فطمعت الدول الأوربية فيها، وبدأت تتحرش بالسفن الليبية؛ فحاصر أسطول سردينيا مدينة

طرابلس مدة سبعة أيام، ولكن دون جدوى، وهاجمتها أيضاً أساطيل نابلى أربعة عشر يوماً، ولكنها ارتدت مقهورة[٦٣].

## نهاية حكم الأسرة القره مانلية

كان من نتائج حروب يوسف باشاً المتكررة، وتكاثر الأعداء، وتفكير الدول الأوربية فى القضاء على خطر البحرية الليبية أن تدهورت أحوال البلاد بل والعباد، وبدأت حالة البلاد المالية تسوء، ولعل ذلك يرجع إلى أسباب عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلى:

١- قلة مورد الغنائم البحرية بعد أن تخلت الدول الأوربية عن الإلتزام بتعهداتها، فأوقفت دفع المقررات السنوية عليها[٦٤].

٢- عودة المنازعات بين أفراد البيت القره مانلى.

٣- اضطراب الأمن.

٤- سوء الحالة الإقتصادية.

٥- امتناع كثير من ولاة الأقاليم والأهالى عن ارسال الخراج وغيره من الأموال التى كان يفرضها الوالى على الأقاليم المختلفة.

٦- ارتباك أحوال الوالى المالية وزيادة مصاريفه.

٧- توقفت كثير من الدول الأجنبية عن دفع الإتاوات التى كانت تدفعها للدولة لضمان سلامة رعاياها.

اضطر يوسف باشا لفرض ضرائب اثقلت كاهل الأهالى، وذلك لسداد الديون المتراكمة عليه وسداد حاجاته المتزايدة بل ووصل الأمر إلى أن اضطر الوالى إلى بيع سفنه التى كانت تحمى موانيه وسواحله[٦٥].

فى عام ١٨١٢م أصدر مؤتمر فيينا قراراً بالقضاء على خطر البحرية فى البحر المتوسط، كما قرر منع تجارة الرقيق ومقاومتها، وكان لهذين القرارين أثر سئ على المالية الليبية؛ لأن تجارة الرقيق كان ركناً أساسياً فى تجارة القوافل الليبية.

كان احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠م ضربة قاضية للبحرية الليبية فى البحر المتوسط بوجه خاص، ثم أن هذا الاحتلال أدى إلى منافسة فرنسا للتجارة الأفريقية بعد تسللها إلى داخل القارة[٦٦].

كثرة الحوادث الداخلية والفتن، فقد امتنع أهل فزان عن دفع الضرائب، وقامت ثورة ضده فى غريان، وأخرى فى نالوت بالجبل الغربى، وثالثة فى ترهونة ورابعة سرت[٦٥]، وانتشرت وروح التذمر فى مختلف أنحاء البلاد حتى أن الأقاليم والمدن الهامة مثل مصراته وفزان وأورفله حتى خرجت من سلطانه، وأصبحت تحت سلطة ذوى العصبيات من الشخصيات فى هذه المناطق[٦٦].

لما بدأ النفوذ الاستعمارى يتغلغل فى إفريقية بدأت تجارة السودان الغربى تأخذ طريقها إلى الأسواق الأوربية من موانئ شواطئ الأطلس بدلاً من موانئ الشمال الأفريقى ومن بينها طرابلس كان من الطبيعى نتيجة لهذا الخلل أن يقل دخل البلاد، وأن تختل مواردها، ولما عجز الباشا عن تحصيل الضرائب مد يده للإستدانة من الجاليات الأوربية المُقيمة فى طرابلس، وشجعه على ذلك رعايا انجلترا وفرنسا، ولما عجز عن سداد الديون هددت أساطيل فرنسا وانجلترا بضرب طرابلس، فثار الناس على الباشا، فاضطر إلى التنازل عن الحكم لإبنه على باشا الثانى ١٨٣٢م،

ولكن هذا الحل لم يرضِ أهل البلاد، فطالبوا السلطان أن يُريحهم من حكم القره مانلية، فأجاب طلبهم بأن خلع الباشا فى ١٨٣٥م، وعين بدلاً منه (نجيب باشا)[٦٨]، وعادت ليبيا من جديد تُحكم حكماً مباشراً من قبل السلاطين كما كان الحال قبل العهد القره مانلى.

## العهد العثمانى (١٨٣٥-١٩١١)م

### ولاة ليبيا فى العهد العثمانى الثانى

استمر حكم الأتراك فى ليبيا هذه المرة سبعاً وسبعين عاماً، تولى خلالها ثلاثة وثلاثون والياً حكم البلاد، لم يستمر بعضهم فى ولايته أكثر من عام، فى وقت كانت فيه ليبيا فى مسيس الحاجة للإستقرار والهدوء ولحكام يتصفون بالحزم والقدرة على الضرب على أيدى العابثين بالنظام والأمن، وعلى تنظيم الولاية وتوجيهها لما يكفل لها النمو والتقدم الإقتصادى[٦٩]، ونتيجة لهذه السياسة أهملت شئون البلاد لإهتمام الولاة بمصالحهم الخاصة، وطمعت الدول الأوربية فيها، واهتمت بأمر الإستيلاء عليها.

جاء هذا الحكم العثمانى المباشر بعد أن ضاق المواطنون ذرعاً بما ساد بلادهم من فتن واضطرابات حرمتهم الإستقرار المنشود لينصرفوا إلى حياتهم العادية، وجاء بعد أن طلب بعض المواطنين من السلطان العثمانى تخليص البلاد من الفوضى والإنقسامات التى حدثت فى عهد الأسرة القره مانلية، وبصفة خاصة فى أواخر حكمها[٧٠].

لقد كانت الدولة العثمانية فى ذلك الوقت تعانى اضطرابات داخلية نتيجة ظهور الأحزاب والجمعيات الُطالبة بالإصلاح، ووقوف السلطات الحاكمة فى وجه هذه الحركات ومحاولة فضها بالقوة، هذا فى وقت كانت الشعوب الأوربية الخاضعة للدولة العثمانية قد بدأت تتحرك مطالبةً بإستقلالها.

قامت حركات فى اليونان وبلغاريا والصرب ورومانيا، ووجدت هذه الحركات تأييداً من بعض الدول الكبرى مثل روسيا، واضطرت الدولة العثمانية لأن تخوض غمار حروب طاحنة، وكان على الولايات العثمانية أن تقدم العون للدولة الأم فى هذه الحروب، وهكذا انعكست آثار هذه الاضطرابات الداخلية والأخطار الخارجية على مختلف ولايات السلطنة(٧١).

إن كان بعض المواطنين فى الولاية قد شعروا بالفرح لمجئ الحكم العثمانى الذى أنهى السيطرة القره مانلية، فإن غالبية سكان الولاية نظروا إلى مجئ الولاة العثمانيين من استانبول نظرة شك؛ حيث لم يقم نظراؤهم بما يُرضى أهل الولاية من أعمال مفيدة تأخذ يدهم إلى التقدم والإزدهار، ولذلك سرعان ما ناصب أهل الولاية الدولة العثمانية العداء، وأبوا الخضوع للسلطة الحاكمة، لأن الحكم العثمانى عاد للبلاد، وعاد معه النظام الفاسد، ولم يحاول تغيير ما أدى إلى سخط الشعب.

عندما وصل "مصطفى نجيب باشا" إلى ميناء طرابلس لينهى حكم الأسرة القره مانلية، أعلن أنه قادم ليهئ الأحوال، ويرتبها لإستقبال "محمد رؤوف باشا" أول الولاة العثمانيين والذى عينه السلطان والياً على ليبيا، كان أول عمل قام به رؤوف باشا هو ترحيل الأسرة القره مانلية إلى استانبول، وقد بقى بطرابلس يوسف باشا لكبر سنه مع أفراد أسرته(٧٢).

توالى مجئ الولاة بعد رؤوف باشا، وكان كل منهم يأتى ولا يكاد يستقر حتى يصدر فرمان بعزله وبتولية غيره فى ولاية ليبيا، ولذلك كان الوالى يسعى بمجرد وصوله إلى البلاد فى جمع أكبر مبالغ من المال ممكنة، لأنه يعلم مسبقاً أن بقاءه فى منصبه لوقت قصير(٧٣).

فى يونيه ١٨٣٦م رحل طاهر باشا بالأسطول إلى ليبيا لإخضاع "مصراته" التى كان يحكمها عثمان أغا، وتمكن من إخضاعها بعد أن قبض على عثمان أغا، وأرسله إلى استانبول ثم اتجه إلى طرابلس وعمل كقائد أعلى حتى نهاية ١٨٣٦م.

استدعت الحكومة العثمانية رؤوف باشا، وعينت بدلاً منه "طاهر باشا" حاكماً عاماً على ليبيا، وحاول إخضاع جهات عزيان والجبل، ولكنه فشل، وفى أبريل ١٨٣٧م عين "حسن باشا" والياً على ليبيا، ومنح الثائرين حكم جهاتهم بشرط أن يدفع كل منهم جزية سنوية معتدلة، وعلى الرغم من قبول الثائرين هذا الشرط، إلا أنهم امتنعوا عن دفع الجزية، وأدى إلى خلع حسن باشا.

فى عام ١٨٣٨م عُين "على عسكر باشا" مكانه وعقد اتفاقاً مع الثوار، على أن يقوموا بدفع الجزية، فلما جاء موسم الحصاد امتنعوا عن دفعها، وبدأ النزاع بين الباشا والثوار الذى امتد حتى عام ١٨٤١م، حيث تمكن من القضاء عليهم(٧٤)، وأصلح القلاع وما تخرب من الجوامع، وأنشأ قصراً للحكومة بأرفله، ومحلاً للحكومة بأبى نجيم الكائن بين سوكنه وأورفله، وولى "حليم باشا" على بنغازى لينظم شئونها، وقد حفل عهده بالحروب ضد الخارجين على سلطان الدولة(٧٥).

فى عام ١٨٤٧م جعلت الدولة العثمانية مدة حكم الوالى أربع سنوات، وقامت بتعيين "محمد راغب باشا" وخلفه "أحمد عزت باشا"، وفى أثناء حكمه تفشى وباء الكوليرا، ففر عدد كثير من الأهالى إلى تونس ومالطة، فقل تبعاً لذلك عدد السكان(٧٦)، وفى سبتمبر ١٨٥٢م وصل "مصطفى نورى باشا" الذى عُين والياً على ليبيا خلفاً لراغب باشا.

بعد مصطفى نورى باشا جاء "عثمان باشا" ثم "عزت باشا" والذى أوقف تجارة الرقيق، ثم خلفه "محمد نديم باشا"؛ وفى عهده مدت أسلاك البرق بين طرابلس وبرقة، ويعتبر من أبرز الولاة العثمانيين فى هذه الفترة، فقد حفل عهده بالعديد من الإصلاحات فى مختلف المجالات.

ووجه إهتمامه إلى الزراعة باعتبارها الثورة الحقيقيةفى ليبيا؛ فجلب أشجار الزيتون وغيرها ووزعها على الأهالى بواسطة مشايخهم، وحملهم على غرسها فى الأماكن الصالحة، فازدادت الزراعة فى عهده ازدهاراً كبيراً، ومن الناحية الإدارية انتهز نديم باشا فرصة صدور الفرمان العالى بالتظيم النهائى للولاية فى عام ١٨٦٤م، فقام بتوزيع الوظائف بمقتضى أحكام هذا الفرمان، ووضع مجالس الجنايات والحقوق والتجارة وفق نظامه(٧٣).

ويرجع إلى نديم باشا الفضل فى تأسيس أول مطبعة بقصر الحكومة فى ليبيا، وصدرت عنها أول جريدة رسمية باسم "طرابلس الغرب"، ولتسهيل الاتصال بين سكان الثغر وأهل المنشية والقرى المجاورة، وفتح نديم باشا باباً جديداً للثغر من الجهة الغربية، وطول المدة (ست سنوات وثلاثة أشهر) أتاحت له الفرصة للقيام بالعديد من المشروعات العمرانية ثم خلفه "المشيرعلى رضا باشا" والذى كان يرغب فى تحسين أحوال ليبيا، وتوسيع نطاق التجارة والصناعة والزراعة بها، كما اهتم بتسوية الطرق والمعابر بداخل الثغر وخارجه وتنظيم البوستة، ومد التلغراف براً من نفس الولاية إلى مشارف متصرفية "لواء الخمس" مصمماً على إيصاله إلى الحدود المصرية، وتصدى لعلاج مشكلة قلة المياه فى الثغر (طرابلس)، وأسس سوقاً فى العزيزية.

لم تقتصر عناية هذا الوالى على العاصمة فحسب، بل امتد نشاطه واهتمامه إلى الأقاليم الداخلية، ففى "غدامس" عين حاكماً لإدارتها وتنظيم أسوارها، كما

إعتنى بـ "طبرق" وأنشأ بها محجراً صحياً وميناء وقلعة ودوراً للتخزين[٧٩]، فى عام ١٨٦٩م طالب الوالى حكومة استانبول أن تسن وتشرع قوانين المحاكم الأهلية وحاكم الخبراء والمحاكم التجارية، ولكن نشاطه أدى إلى حقد الدبلوماسيين الأجانب عليه، لأن تحسين أحوال ليبيا لا يساعدهم على تنفيذ أطماعهم، فتآمروا عليه وتم خلعه فى ١٨٧٠م.

ولا شك فى أن اعفاءه من الحكم بعد هذه الفترة الوجيزة، يُعتبر خسارة كبيرة لليبيا، فقد أثبت أنه أقدر الولاة على النهوض بالبلاد، ومن أفضلهم تفهماً لمشكلاتها الحقيقية[٨١]، وبسبب المخاطر التى أصبحت تتعرض لها ليبيا اتجهت الدولة العثمانية إلى أن تختار ولاتها فى ليبيا من العسكريين برتبة مشير، وكان الوالى بالإضافة إلى وظيفته قومندانا للفرقة العسكرية بالولاية.

فى عام ١٨٧٠م تولى "محمد حالات باشا"الأمور فى ليبيا، وفى عهده حدثت مجاعة فى ليبيا، ومع هذا فإنه أنشأ المطاعم الشعبية للمحتاجين، وافتتح مستوصفاً طبياً بطرابلس للفقراء والمساكين، ثم جاء "على رضا باشا" للمرة الثانية، فعمل على الحد من امتيازات قناصل الدول الغربية[٨٢].

فى عام ١٨٧٤م تولى "سامى باشا" والذى قام بالعديد من الأعمال المفيدة، منها؛ أنه نظم ضريبة الميرى، كما نظم اقتصاديات البلاد، وشجع الصناعة المحلية وبخاصة صناعة الجلود[٨٣]، جاء بعد ذلك "مصطفى عاصم باشا" وفى عهده استتب الأمن فى فزان، وقضى على الرشوة، ثم نقل من طرابلس ليكون حاكماً عاماً على اليمن، وخلفه "مصطفى باشا" أحد الضباط الكبار، وفى يناير ١٨٧٨م تولى " على كمال باشا"، وقد بقى فى الحكم ثلاثة شهور فقد خُلِع بعدها.

فى نهاية فبراير ١٨٧٨م تولى "محمد جلال الدين باشا" وقد بقى فى الولاية حتى يوليو ١٨٧٩م، فخلفه "أحمد عزت باشا" (الولاية الثانية)، وفى عهده

تأسست مدرسة الصناعات، وأُقيمت مستشفى للغرباء، وسوق يسمى بسوق "الحميدية"، وأمر ببناء منارة على ميناء طرابلس، وفى عام ١٨٨٠م عُين "محمد نظيف باشا" والياً على ليبيا، استولت فرنسا على تونس، فأدى هذا إلى قيام مظاهرات فى جميع أنحاء ليبيا ضد الأوربيين، وفى أواخر عهده عمت المجاعة حيث جلب الدقيق من تركيا ووزعه على الأهالى(٨٤).

تعتبر مدة "أحمد راسم باشا" (١٥ سنة) الذى خلف نظيف باشا أطول مدة فى هذا العهد، وفى أثنائها أسس المدرسة المدرسة الحربية فى باب البحر وجلب الماء لطرابلس، وأدخل صناعة الحرير، وأمر بزراعة أشجار التوت فى منطقة "سيدى المصرى"؛ والمعروفة بـ "حدائق راسم باشا". وفى عام ١٨٩٨م تولى "نامق باشا" والذى أسس مدرسة الفنون والصنائع، كما أسس "جريدة الترقى"، ثم خلفه حافظ باشا فى ١٨٩٩م، وقد أمر بعمل تعداد للسكان لضبط الضرائب، وأقام طريقة جديدة لتسجيل الأراضى فى عام ١٩٠٣م تولى "حسونة باشا" وكان معتل الصحة، فما لبث أن توفى عام ١٩٠٦م، فخلفه الفريق "رجب باشا" وفى عهده تحسنت الحالة واستتب الأمن، وإليه يرجع الفضل فى إنشاء سوق المشير فى طرابلس، كما أنشأ المدرسة العليا والمدارس الإبتدائية، وفى عام ١٩٠٨م عُين "رجب باشا" نائباً عنه.

وفى عام ١٩٠٩م عُين "أحمد باشا" والياً عاماً على ليبيبا، إلا أنه فى عام ١٩٠٩م خلفه "إبراهيم باشا"، وكانت سياسته العدائية ضد الإيطاليين الذى أخذ نفوذهم يتغلغل فى البلاد سبباً فى حقدهم عليه، فانتهزوا فرصة سفره إلى الأستانة، للحصول على نجدات لحماية البلاد من النفوذ الإيطالى، وأعلنت إيطاليا الحرب فى ٢٩ سبتمبر ١٩١١م، وبعد خمسة أيام من هذا الإعلان احتل الإيطاليون مدينة طرابلس والموانى المحيطة بها(٨٦).

ودخلت البلاد فى دور جديد من الكفاح المُسلح ضد الإيطاليين، والحقيقة إن ليبيا كانت فى هذه الفترة (فترة الحكم العثمانى الثانى) مسرحاً لصراعات حامية، فقد اتجهت إليها أنظار الكثير من الدول الأوربية، فبعد احتلال فرنسا لتونس، ثارت مخاوف حول نواياها تجاه ليبيا، حتى أن وزير الخارجية الفرنسية اضطر لأن يعلن بصراحة فى يوليو ١٨٨١م أن بلاده لا تفكر فى احتلال القطر الليبى، وكل ما تريده بلاده هو ألا تبدى طرابلس روحاً عدائية نحو فرنسا[٨٧].

أما الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد سعى قنصلها فى طرابلس "فيدل" لأن يحصل لبلاده على ميناء يكون قاعدة للأسطول الأمريكى فى البحر المتوسط، ووقع اختياره على "طبرق"، ولكن الصراعات الدولية لم تُهيئ لهذا المشروع فرصة الخروج لحيز التنفيذ، أما إيطاليا فقد كان نشاطها المتزايد فى مختلف الميادين فى هذه البلاد مثيراً للمخاوف، وهو ما سنتعرض له بالتفصيل عند الحديث عن الاستعمار.

## الفصل الخامس

## الاحتلال الإيطالى لليبيا

بعد أن حصلت إيطاليا على وحدتها السياسية عام ١٨٧٠م، قضت الفترة ما بين ١٨٧٠م و١٨٨١م فى حل مشاكلها الداخلية، واصلاح شئون البلاد فى جميع النواحى، ثم أخذت تتطلع إلى الخارج، وكان احتلال الفرنسيين لتونس عام ١٨٨١م عميق الأثر فى إيطاليا، فقد اعتبر ضربة قوية لمصالح الإيطاليين فى البحر المتوسط، وأدى إلى الشعور بخيبة الأمل فى إيطاليا(٨٨).

ولعل هذا الشعور كان من أقوى العوامل التى دفعت الإيطاليين للعمل على بسط نفوذهم فى منطقة البحر المتوسط وشرق أفريقيا، مما ترتب عليه قيام مستعمرة "ايريتريا" و "الصومال الإيطالى"، واتجاه الأطماع الإيطالية إلى أثيوبيا، ولم يوقفها عند حدها إلا هزيمتها فى مموقعة "عدوة" مارس ١٨٩٦م(٨٩).

أخذت إيطاليا تمهد لنشر نفوذها بشكل واضح، والدليل على ذلك أن رئيس الوزراء الإيطالى "كرسبى" أرسل بعد احتلال فرنسا لتونس عدة رسائل لدول أوربا، منها رسالة إلى اللورد سالسبورى فى انجلترا، رد عليه مقراً بأن طرابلس الغرب ستكون بلا شك من نصيب إيطاليا(٩٠).

واتخذت لذلك أساليب متعددة منها:

١- الإكثار من فتح المدارس الإيطالية المجانية فى طرابلس وبنغازى لنشر ثقافتها بين الأهالى(٩١)، وكانت المدارس التركية تطرد بعض التلاميذ إما لقلة الأماكن أو لعجز التلاميذ عن دفع المصروفات، فكانت المدارس الإيطالية تتلقاهمبالترحيب، ولم يكن هذا بالطبع غيرة على أبناء ليبيا، بل مخططاً محكماً لتحقيق

أطماع إيطاليا التى أصبح نفوذها ولغتها يتغلغلان فى ليبيا بشكل ملفت الأنظار[٩٢].

٢- تشجيع الكثير من الأفراد والأسر على الهجرة والإستقرار فى ليبيا.

٣- ارسال البعثات إلى ليبيا لأغراض علمية فى الظاهر، والحقيقة أنها كانت مكلفة بنشاط استعمارى محض، فقد قامت هذه البعثات بالأبحاث اللازمة لتنفيذ خطة الغزو والاستيلاء على البلاد.

٤- سعى الحكومة الإيطالية لدى السلطان العثمانى لإقصاء رجب باشا الذى كان مناهضاً للنفوذ الإيطالى.

٥- إعمال بنك روما الذى أسس له فرعاً فى طرابلس عام ١٩٠٥م، وقد حاول رجب باشا والى طرابلس معارضة تأسيسه، لأنه أدرك أن مثل هذه المشروعات الإقتصادية ما هى إلا وسيلة لتحقيق أهداف سياسية أخرى، ولكن حكومة الأستانة أوعزت إليه بعدم التشدد خوفاً من القلاقل السياسية[٩٣]، والذى أخذ فى شراء الأراضى الزراعية من المواطنين بأثمان مغرية، ثم أخذ يغذى بأمواله الخاصة نشاط الدعاية الإيطالية بين الأهالى، وجمع المعلومات عن حالة البلاد.

٦- نشر الدعاية فى الخارج عن طريق السفراء والصحف، وذلك لتهيئة الرأى العام العالمى لقبول ما أضمرته إيطاليا نحو ليبيا، وكان لهه الدعاية أثرها إذا نجحت إيطاليا فى الحصول على موافقة انجلترا وفرنسا على هذا الغزو[٩٤].

ولعل من هنا أن نسجل الدوافع التى حدت بإيطاليا غزو ليبيا، وذلك أن إيطاليا خرجت من تحقيق الوحدة القومية منهكة القوى، ومحملة بأعباء ومشكلات داخلية؛ كالفقر وكثرة عدد العاطلين عن العمل، دفعها إلى التفكير فى إيجاد حل لتهجير الزائدين من السكان[٩٥]، إلى جانب الشعور بالنقص إزاء الدول الكبرى ذات المستعمرات[٩٦].

بالإضافة إلى رغبة الإيطاليين فى استخدام رؤوس أموالهم واستثمارها فى مشروعات تعود عليهم بالنفع وتدريب الشباب الإيطالى على الأعمال المنتجة[٩٧]، وأن تكون مناطق نفوذ ومستعمرات تجلب منها الخامات وتصرف فيها المصنوعات، ورغبتها فى غسل العار الذى لحقها بسبب هزيمتها فى الحبشة، فضلاً عن ضعف تركيا وانعدام نفوذها على القبائل فى ليبيا، وطمع فرنسا وانجلترا فيها[٩٨].

هكذا مهدت إيطاليا دولياً باتفاقها مع الدول التى يهمها الأمر، وداخلياً بدراسة الأوضاع فى ليبيا، والانتشار فى مختلف الميادين، والارتباط بالعديد من الشخصيات الليبية الهامة، فلميكن أمام إيطاليا إلا أن تختار الوقت لاحتلال ليبيا.

فى ١٧ سبتمبر ١٩١١م وجهت إيطاليا إنذاراً إلى الصدر الأعظم "إبراهيم حقى باشا"، وفيه أشارت إلى ما يأتى:

١- سوء النظام فى طرابلس وبنغازى وتصحبها الباب العالى الإهتمام بالولاية حتى تُصبح كغيرها من أقسام أفريقيا الشمالية.

٢- مصالحها الحربية وتهديد طرابلس لها مع قربها من إيطاليا.

٣- تجاهل الدولة العثمانية رغبات إيطاليا فى طرابلس وإهمالها مصالح إيطاليا الإقتصادية.

٤- التحريض على الرعايا الأوربيين والإيطاليين خاصة واضطهادهم.

٥- قرار إيطاليا احتلال طرابلس، وعلى الحكومة العثمانية أن تُسهل ذلك[٩٨].

٦- خروج العساكر العثمانية من طرابلس وبنغازى ودرته.

٧- تشكيل جند فى هذه البلاد تحت قيادة ضباط إيطاليين.

٨- أن تكون إدارة الجمارك بأيدى موظفين إيطاليين.

٩- لا يتعين والى لطرابلس إلا برضا إيطاليا وموافقتها.

١٠- مدة الإنذار ٢٤ ساعة[١٠٠].

ومع ما فى الانذار من افتراء صريح وتعدٍ واضح، فقد ردت الحكومة العثمانية عليه رداً ضعيفاً متخاذلاً؛ فحملت وزر تأخر الولاية على الحاكم السابق، وتبرأت من عرقلة اشتراك رؤوس الأموال الإيطالية فى ترقية شئون الولاية، وردت أن الأمن مستتب فى الولاية، وليس هناك اضطهاد للأوربيين أو الإيطاليين، وطلبت من إيطاليا لائحة بطلباتها، وأبدت إستعداداتها لإعطاء الضمانات الكافية لرؤوس الأموال الإيطالية ما دامت إيطاليا لا تلجأ إلى الإحتلال، ووعدت بأن يتكفل الباب العالى بعدم إحداث أى تغيير عسكرى فى الولاية فى أثناء المفاوضات[١٠١]، لكن إيطاليا لم تقتنع بهذا الرد.

وفى ٢٩ سبتمبر ١٩١١م أعلنت الحرب على تركيا، وأرسلت قوة لإحتلال طرابلس والخمس وبنغازى ودرنة، متذرعة بأن تركيا أرسلت جنوداً إلى برقة

لتقوية حاميتها، وهكذا اعتبرالدفاع عن جزء من الإمبراطورية العثمانية سبباً فى عدوان يرمى إلى انتزاع هذا الجزء نفسه.

لم يكن الغزو الإيطالى لليبيا مفاجأة؛ لأن الأطماع الإيطالية فى ليبيا لم تكن خافية على الليبيين والأتراك، وقد بادر اليبيون منذ عام ١٩١٠م بالإبراق إلى إبراهيم حقى باشا الصدر الأعظم يُعلمونه بعزمهم على رد كل مجرم، وطالبوا بإرسال تحصينات وذخائر وأطعمة لمدة عام، وأنهم سيدافعون عن وطنهم حتى آخر قطرة من دمائهم(١٠٢).

وهكا نجد أن سياسة التتريك التى سارت عليها حكومة الاتحاد والترقى، وعجلت بضياع طرابلس الغرب، لأن هذه السياسة لم تلقَ ترحيباً من قِبل السنوسية فى طرابلس الغرب، بل أنها وقفت موقف عدم التأييد من إنشاء جمعية الاتحاد والترقى فى بنغازى(١٠٣).

استطاعت القوات الإيطالية أن تنجح فى الاستيلاء على أهم المراكز الساحلية بسبب استعدادها لكثرة عددها وحماية الأسطول الإيطالى بها، كانت الحملة الإيطالية تتألف من ٣٤ ألف جندى من المشاة، و٦٣٠٠ من الفرسان، و٤٨ مدفع ميدان، و٢٤ مدفع جبلى، ولم يكن يتجاوز عدد القوات الليبية عن ٥٠٠٠ جندى فى طرابلس و٢٠٠٠ فى برقة(١٠٤).

من هذا يتضح أن عبء الدفاع عن البلاد قد وقع منذ البداية على كاهل السكان الذين حولوا الحرب من حرب مع دولة استعمارية تُريد التوسع على حساب امبراطورية هرمة، إلى حرب عصابات لقى فيها الجيش الغازى مقاومة عنيفة لم يكن يتوقعها(١٠٥)، أرسلت تركيا بعض القوات إلى برقة، وكان السيد أحمد الشريف السنوسى الُقيم بواحة الكفرة بأخذ القضية بعين الجد.

ظهر فى هذه الأثناء السيد "عمر المختار" شيخ زاوية القصور، بناءاً على تعليمات جاءته من السيد أحمد الشريف، ودارت بين العرب والإيطاليين معارك عديدة منها معركة الضبط (قرب درنة)[١٠٦]، والتى أثبتت أن المواطنين يعرفون كيف يقاومون الأعداء، غير أن القوات الإيطالية استطاعت احتلال طرابلس وطبرق ودرنه وبنغازى، ولم يكن هذا هذا الاحتلال سهلاً فقد الإيطاليين الكثير من التضحيات[١٠٧].

يبدو أن الإيطاليين كانوا يعتقدون أن السنوسيين ليسوا على وفاق مع الدولة العثمانية، ولذا فسوف يكونون بعيدين عن المعارك، لكنهم دهشوا حين وجدوهم يندفعون لقتالهم غير مبالين بالموت فى سبيل الدفاع عن البلاد، وبسبب ضعف البحرية التركية، وقلة حاميتها فى ليبيا، وانعدام الوسائل التى تكفل ربط البلدين (ليبيا وتركيا)، خاصة بعد محاصرة الأسطول الإيطالى للشواطئ الليبية، وفوق ذلك كله فإن الحرب البلقانية كانت على الأبواب، والدولة الأوربية لم تكن مستعدة لمخاصمة إيطاليا، اضطرت تركيا إلى عقد صلح مع إيطاليا، وعقد بينهما معاهدة أوشى (لوزان) بسويسرا فى أكتوبر ١٩١٢م بواسطة انجلترا، تضمنت:

١- وقف القتال.

٢- سحب تركيا جنودها من ليبيا.

٣- تعيين ممثل للسلطان فى البلدان يمنح لقب نائب السلطان، والذى يقوم بحماية المصالح العثمانية.

٤- يحتفظ السلطان لنفسه بحق تعيين القاضى.

٥- منح أهالى ليبيا الإستقلال الذاتى[١٠٨].

وفى الوقت نفسه أصدر ملك إيطاليا منشوراً إلى أهالى ليبيا، يذكر لهم فيه :

١- أن بلادهم خاضعة خضوعاً تاماً للسيادة الملكية الإيطالية.

٢- عفو ملك إيطاليا عن الليبيين.

٣- المحافظة على الشعائر الدينية الإسلامية.

٤- يسمح له فيه جلالة السلطان فى الصلوات العامة بصفته خليفة المسلمين[١٠٩].

وترتب على هذه المعاهدةعدة نتائج منها على سبيل المثال:

١- كان للصلح تأثير سئ على الليبيين، فقد كانت القوة المعنوية للحرب تعتمد على وجود على وجود الترك والعرب متساندين، وكانت الآمال ما زالت معقودة على دولة الخلافة.

٢- عقب هذا الصلح أسرعت عدة دول أوربية بتبعية طرابلس وبرقة للإيطاليين.

٣- لم تحترم الدول اعتراف السلطان بحق الطرابلسيين فى بلادهم وتسابقت كلها فى الإعتراف بحق إيطاليا فى طرابلس.

٤- كان لتعهد تركيا فى المعاهدة بسحب كل قواتها من ليبيا نظير أن يسلم الإيطاليين إلى تركيا جزر الدوديكانيز التى احتلتها إيطاليا أثناء الحرب أثره على الليبيين لأنهم أدركوا أن الدولة العثمانية تخلت عنهم، فكان عليهم أن يواجهوا المغتصب لبلادهم بأنفسهم وبقوتهم الذاتية.

٥- عدم اعتراف الوطنيين بالسيادة الإيطالية عليهم[١١٠].

وعلى العكس اعتبر السنوسيون أن تنازل السلطان يعطيهم الحق فى الاستقلال، ولذا اعتبروا توقيع هذه المعاهدة بمثابة إعلان الاستقلال للإمارة السنوسية، وترتب على هذه المعاهدة أن أصبحت فى ليبيا قيادتان: الأولى فى برقة وفزان يتولاها السنوسيون والثانية فى طرابلس يتولاها سليمان البارونى.

سرعان ما اعتبر الإيطاليون المجاهدين الليبيين مجرد عصاه وثوار خارجين على الحكومة الشرعية –الحكومة الإيطالية- فى مقاومتهم، ويستحقون لذلك الإعدام شنقاً ورمياً بالرصاص إذا ما وقعوا فى أيديهم(١١١)، أما عن موقف السيد أحمد الشريف السنوسى، فقد كان رأيه " نحن والصلح على طرفى نقيض ولا نقبل صلحاً بوجه من الوجوه، إذا كان ثمن هذا الصلح تسليم البلاد للعدو"(١١٢).

انسحبت القوات التركية من طرابلس، وظل جزء منها فى برقة بقيادة "عزيز المصرى"، وقبل مغادرة القوات التركية برقة، قام مندوب تركيا بزيارة السيد أحمد الشريف السنوسى بالجغبوب، وأبلغه اسناداً أمر الأمة الليبية إلى سيادته، واخباره بأن الخليفة منح الأمة الطرابلسية (الليبية) استقلالها، تاركاً لها الحق فى أن تقرر مصيرها وندافع عن نفسها(١١٣).

وتحمل السنوسيين عبء النضال بأسلوب حرب العصابات فى الجبل الأخضر الذى سيطر الإيطاليون على قسم كبير منه خاصة مدنه، والذين صمموا على المضئ فى الغزو رغم تكيدهم نفقات ودماء كثيرة(١١٤)، ويمكن اعتبار هذا الحادث بدء استقلال الإمارة السنوسية.

بعد قتال عنيف استطاع المستعمر أن يخضع طرابلس، وتوغلت القنوات الإيطالية فى فزان، أما فى برقة؛ فقد ارسل السيد أحمد الشريف السنوسى مندوبه إليها، وإلى فزان أيضاً لرسم خطة موحدة لمقاومة المستعمر، وكان من نتائج هذه الخطة خروج المستعمر من فزان، وانتصار الليبيين فى موقعة القرضابية ١٩١٥م.

كان من عوامل انسحاب القوات الإيطالية من فزان بعد المسافة بينها وبين مقر القيادة، وصعوبة المواصلات، والنشاط السنوسى المقاوم للحكم الإيطالى، ثم قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، وانتهز السنوسيون فرصة هذا الانسحاب، واستعدوا لمهاجمة الجهات الشرقية من طرابلس، وأعد المستعمر حملة لصد هذا الخطر قادها القائد "ميانى"، وساعده رمضان السويحلى من أهل مصراته.

عند بئر القرضابية بـ "سرت" انقلب رمضان على الحملة، وهزمت القوات الإيطالية، وانسحبت وتركزت فى مدينة طرابلس و الخمس، وكان من نتائج هذه الموقعة ظهور رمضان السويحلى فى الميدان الحربى كرئيس للمقاومة الشعبية فى منطقة مصراته، وامتد نفوذ إلى الجهات المجاورة إلا أن ظهوره قد اقترن بالخلاف مع السنوسيين،ومع بعض الزعماء الآخرين فى اقليم طرابلس الغرب.

## الحرب العالمية الأولى وأثرها على ليبيا

### (أ)طرابلس:

لما قامت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م أردادت تركيا أن تستغل مقاومة الليبيين ضد الإيطاليين، فأرسلت بعض رجالها وعلى رأسهم "سليمان البارونى" الذى تمكن من جمع كلمة أهل طرابلس، ولما خرجت تركيا من الحرب، قرر زعماء حركة المقاومة فى طرابلس فى اجتماع لهم فى نوفمبر ١٩١٨م تأليف الجمهورية الطرابلسية لمواصلة الجهاد ضد الغزو الإيطالى، وتم اختيار أربعة أشخاص لإدارة شئون هذه الجمهورية، وهم:

١- رمضان السويحلى. ٢- سليمان البارونى.

٣- أحمد المريض ٤- عبد النبى بن الخير.

كما قرروا تأليف مجلس استشارى للجمهورية مكون من ٢٤ عضواً من أعيان البلاد، وقرروا أيضاً تأليف مجلس شرعى من بعض العلماء للنظر فى المسائل القضائية، ثم أعلنوا بعد ذلك تكوين هذه الجمهورية، وعلى الدول الأجنبية الاعتراف بها[١١٥].

وبدأ الاتصال بممثلى السلطات الإيطالية للوصول إلى اتفاق مقبول، وبعد التباحث والتفاوض انتهى مندوبوا الفريقين فى ٢١ أبريل ١٩١٩م إلى وضع القانون الأساسى، ووقعوا ميثاقاً بقبوله؛ عُرف بصلح "بنيادم"، وفيما يلى أهم مواده:

١- تُسمى الحكومة حكومة القُطر الطرابلسى.

٢- يُدير القُطر مجلس حكومى مكون من ٨ أعضاء وطنيين، ينتخبهم مجلس النواب الطرابلسى من بين أعضائه، ومن عضوين إيطاليين ينتخبهم النائب العام.

٣- يرأس هذا المجلس حاكم عام قد يكون عربياً أو إيطالياً، بيده السلطتين المدنية والعسكرية، ويقوم بتعيينه ملك إيطاليا.

٤- يسن قوانين البلاد مجلس للنواب ينتخبه الأهالى.

٥- لا تنفق ضرائب البلاد إلا فيما يقرره مجلس نوابها.

٦- لا يطبق من قوانين إيطاليا إلا ما يقبله مجلس النواب الطرابلسى.

٧- يتكون جيش الوطن من أبناء البلاد بالتطوع، وقائده هو الحاكم العام.

٨- للوطنيين حق التوظف فى الوظائف العامة مدينة كانت أو عسكرية.

٩- التعليم الأهلى حُر تحت إشراف الحكومة.

١٠- اللغة العربية لغة رسمية كالإيطالية.

١١- ينتخب الأهالى رؤساء البلديات فى العاصمة والملحقان.

١٢- المجلس الشرعى هو الذى يُعين القضاة.

١٣- الطرابلسيون الحائزون على الشهادة العامة كالطب والمحاماة وغيرهما له الحق فى مزاولة المهنة فى إيطاليا كما فى طرابلس.

١٤- الطرابلسى والإيطالى متساوون فى الحقوق.

١٥- الأوقاف تُدار بمعرفة هيئة إسلامية.

١٦- تُراعى حرمة الدين والتقاليد الحسنة[١١٦]

تلك هى القواعد التى قام عليها الدستور الجديد، واعتبرها الطرابلسيون خطوة لإعادة السلام والراحة من الحرب، ولكن الحرب استؤنفت لنقض الإيطاليون للاتفاقيات.

**(ب) برقة:**

تمكن الأتراك والألمان من الضغط على السيدأحمد الشريف السنوسى، حتى قام بمهاجمة الحدود المصرية الغربية ليشغل الإنجليز بهذه الجهة، فى الوقت الذى كان الألمان والأتراك يرغبون فى غزو مصر من جهة قناة السويس، وفى أواخر

عام ١٩١٥م تم الهجوم من ناحية الغرب، ولكنه كان هجوماً فاشلاً تمكن الإنجليز من القضاء عليه[١١٧].

وقد أدى تورط السيد أحمد الشريف السنوسى فى هذه الحملة الفاشلة إلى وقوع خلاف بينه وبين ابن عمه "ادريس السنوسى" الذى كان يميل إلى مصادقة الإنجليز، وتنازل له أحمد الشريف عن القيادة السياسية والعسكرية للسنوسية مكتفياً بالزعامة الدينية[١١٨].

واضطر أحمد الشريف – تحت ضغط الإنجليز الذين هددوا بمهاجمة الجغبوب أن بقى بها- إلى أن يغادرها إلى طرابلس الغرب، ومنها نقلته غواصة ألمانية إلى الأستانة ومنها سافر الحجاز حيث وافته المنية فى عام ١٩٣٣م.

وعندما تولى السيد محمد إدريس زعامة الحركة السنوسية، وجد أن المهمة شاقة، وأراد أن يُحسن أحوال أهل برقة، وذلك بالوصول إلى إتفاق مع الإيطاليين.

<u>فترة المفاوضات بين السنوسيين والإيطاليين والبريطانيين:</u>

جرت المفاوضات فى الزويتينية بين السيد إدريس والوفد الإيطالى، بينما كان الوفد البريطانى يقوم بالتوفيق بين الطرفين، واستمرت المفاوضات حتى أواخر ١٩١٩م.

وفى أوائل عام ١٩١٧م استؤنفت المفاوضات فى عكرمة بالقرب من طبرق، وانتهت بـ "معاهدة عكرمة" فى ٤ أبريل ١٩١٧م، وبموجب هذه المعاهدة:

١- الاتفاق على انهاء حالة الحرب بين الطرفين.

٢- اعترف الإيطاليون بالإمارة السنوسية للسيد إدريس على أن تشمل (جالو، أوجيله، الكفره، الجغبوب).

٣- يحتفظ الإيطاليون بما بأيديهم من مدن برقة وقراها ومن أراضى الساحلية.

٤- لا يعتدى طرف على حدود الطرف الآخر ولا ينشئ أحد من الطرفين مراكز حربية جديدة.

٥- تُعاد الزوايا السنوسية وممتلكاتها إلى أصحابها، ويدفع الإيطاليون مرتبات شيوخ الزوايا الموجودة فى منطقتهم.

٦- تُجرد القبائل من السلاح فى فترة أقصاها عام[١١٩].

٧- أخذت إيطاليا على نفسها تعهد أن تبقى على المحاكم الشرعية.

٨- قبلت إيطاليا أن تفتح المدارس العلمية والمهنية، وأن تعتنى بتعليم القرآن الكريم على أيدى قوم هم أهل لذلك.

٩- قَبِلت إيطاليا أن تُعيد الزوايا وأراضيها وأن تعفيها من الضرائب.

١٠- تسمح إيطاليا بتبادل التجارة بين الدواخل وثلاثة من الموانئ وهى (طبرق، درنة، بنغازى)، على أن يشمل بقية الموانئ عندما تتحسن الأحوال[١٢٠].

انصرف السيد محمد إدريس إلى المنطقة التى ظلت تحت نفوذه وهى التى تشمل: (الكفره، الجغبوب، جالو، أوجيله)، وقد نجح فى تكوين حكومة سنوسية، وكانت أهم التنيظيمات التى قام فيها:

١- التنظيم الإدارى للمنطقة السنوسية من حيث تقسيمها إلى منطقة عربية تمتد من "أجدابيا" إلى مركز "سرت"، وأخرى شرقية من

أجدابيا إلى حدود مصر الغربية، وكل منطقة يُديرها موظف كبير"نائب المنطق"، أما أجدابيا فكان يُديرها متصرف يعاونه بعض كبار الموظفين.

٢- اهتمت حكومة أجدابيا بالتعليم، فأسست المدارس القرآنية.

٣- اهتم السيد محمد إدريس بتنظيم القوات المتحاربة وأقام المعسكرات للتدريب[١٢١].

**اتفاقية الرجمة (٢٥ أكتوبر ١٩٢٠)م:**

خرجت إيطاليا من الحرب فى جانب الدول المنتصرة، ولكنها كانت منهكة القوى مثقلة بالديون، هذا إلى جانب ملل الشعب الإيطالى من الحرب، ولذا فكرت فى أن تعدل سياستها فى ليبيا بحيث يتمشى مع السياسة الجديدة، ومع ما أعلنه ولسن من حق الشعوب فى اختيار الحكم الذى ترتضيه، ولإرضاء الليبيين المطالبين بالحكم الذاتى، وبهذا يمكن أن تحكم ليبيا دون اللجوء إلى القوة[١٢٢].

وفى نفس الوقت كانت حكومة أجدابيا ترى من الضرورى الوصول كذلك إلى إتفاقية دائمة تحل محل اتفاقية عكرمة المؤقتة، وبعد مفاوضات بين الطرفين تم اتفاق الجمة "شرق بنغازى"، وكان من أهم شروطه:

١- اعتراف السلطات الإيطالية بإمارة السيد محمد ادريس السنوسى.

٢- تبعية الأماكن الساحلية للسلطات، أما الجهات الداخلية التى تضم واحة جغبوب والكفره وجالو وأوجليه، فإنها تخضع لإمارة السيد محمد ادريس السنوسى، وتكون الإمارة وراثية.

٣- أن تكون أجدابيا عاصمة لإمارة السنوسى، وله الحق فى أن يتجول ويقيم فى جميع أنحاء برقة، ويتدخل فى إدارة المنطقة الإيطالية متى شعر أن مصلحة العرب تتطلب ذلك(١٢٣).

بعد أن تم عقد صلح الرجمة صدر قانون أساس لبرقة، وبمقتضاه أصبحت برقة تتكون من:

١- والى يتولى الشئون المدنية والعسكرية يعينه ملك إيطاليا.

٢- قيام مجلس محلى نيابى يتكون من نواب القبائل وسكان المدن.

٣- تكوين مصالح حكومية يتولى إدارتها موظفون يُعينون بأمر ملك إيطاليا.

وأعلنت إيطاليا أنها لا تنوى انتزاع الأراضى من أصحابها سواء التى يملكها الأفراد أو أراضى الزوايا.

وتعهد سمو الأمير من جانبه بأن تحل الأدوار العسكرية وتسرح الوحدات العسكرية فى مدة ثمانية أشهر على أن تحتفظ بألف جندى فقط يستخدمهم فى شئون الإدارة وحفظ النظام وأن تقدم إيطاليا مساعدات مالية للإدارة السنوسية وتمكنها من تنظيم أعمالها، على أن يشجع الأمير التجارة ويضمن سلامة المواصلات(١٢٤).

بعد أن مضت المدة المتفق عليها (ثمانية أشهر)، ولم تخل الأدوار العسكرية، لأن الأمير رأى أن حلها قد يثير العرب، فإنه بدأ فى أمر بحثها من جديد مع الإيطاليين، وانتهى البحث بشأنها مع الإيطاليين فى"بو مريم" فى نوفمبر ١٩٢١م على ما يأتى:

١-وجوب حل هذه الأدوار، ولكن يؤجل ذلك الحل حتى يتسنى للإيطاليين توطيد مراكزهم فى مناطقهم.

٢-إنشاء الأدوار المختلطة من إيطاليين وسنوسيين بنسبة خمسة إلى أربعة، ويقوم ضباط كل طرف بالإشراف على جنده.

٣-إقامة "دور" إيطالى خاص فى المخيلة[١٢٥].

كان الطرابلسيون يرون أن اتفاق السيد إدريس مع الإيطاليين الذى بموجبه أصبح أميراً على برقة، يعنى توجيه ضربة قاصمة لوحدة القطر الليبى، ولذلك عقدوا مؤتمر فى غريان، وفيه تقرر المناداة بإمارة محمد إدريس السنوسى على ليبيا بحدودها المعروفة من حدود مصر شرقاً إلى حدود تونس غرباً[١٢٦].

وكتبوا وثيقة البيعة فى ٢٨ يوليو ١٩٢٢م وأرسلوها إلى السيد إدريس فى أجدابيا مع مع ممثل هيئة الإصلاح المركزية والتى تدير شئون المجاهدين، فقبلها ووعد بتفيذها ومواجهة العدو صفاً واحداً فى طرابلس وبرقة[١٢٧].

وبعد أن تولى موسولينى السلطة فى إيطاليا أراد أن يضع حداً لسياسة التقرب مع السنوسيين، ومحاولة استرضائهم، وتم حل الجيش المشترك، وأسروا الجنود السنوسيين فيه، وعين موسولينى حاكماً جديداً فى ليبيا هو لويجى بنجيو فانى، وأعلن أن جميع الاتفاقيات التى قامت بين إيطاليا والسيد إدريس أصبحت ملغاة.

ولم يلبث السيد إدريس بعد ذلك أن غادر ليبيا فى ديسمبر ١٩٢٢م إلى القاهرة عن طريق الجغبوب، وتبعه عدد من زعماء القبائل البارزين، وقد بقى بعضهم معه فى المنفى حتى تحررت البلاد.

بعد رحيل السيد إدريس إلى مصر قاد "السيد عمر المختار" المقاومة الليبية ضد الإيطاليين فى حرب عصابات كبدتهم خسائر فادحةوقد نظم عمر المختار المجاهدين معه على حسب قبائلهم، فجعل لكل قبيلة فرقة بإسمها يساعدها عدد من الإخوان، وعلى رأس كل فرقة قائد كان عمر المختار على اتصال دائم مع السيد محمد إدريس فى مصر، وكان يتلقى منه الذخائر والسلاح والمؤن والمعونات بقدر ما تسمح به الأحوال، ولجأت إيطاليا إلى أعمال الإبادة والقتل، ونجح الإيطاليون فى احتلال العديد من المدن الصغيرة والمتفرقة سواء فى الجبل الأخضر أو طبرق أو غيرها.

لكن فى الواقع ظلت سلطتهم لا تتعدى المراكز التى يقيم فيها الجند، وفى فبراير ١٩٢٦م احتلت ايطاليا واحة الجغبوب، وبعد وصول "جرازيانى" إلى برقة فى مارس ١٩٣٠م أغلق الزوايا السنوسية وصادر أملاكها، وملأ معسكرات الاعتقال بمن يشك فى انتمائهم أو عطفهم على الثوار. أقام جرازيانى حاجزاً من الأسلاك الشائكة المكهربة، بين مصر وليبيا بطول ثلاثمائة كيلو مترات من البحر شمالاً إلى الجغبوب جنوباً لمنع تسرب أية أسلحة من مصر للمجاهدين، وفى يناير ١٩٣١م سقطت الكفره فى أيدى الإيطاليين، واستمر عمر المختار فى جهاده حتى وقع أسيراً فى أيدى الإيطاليين على مقربة من سيدى رافع (الزاوية البيضاء) فى ١١ سبتمبر ١٩٣١م، وحين بلغ البنا جرازيانى أمر بمحاكمته وصدر الحكم بإعدامه فى ١٦ سبتمبر ١٩٣١م.ولما قامت الحرب العالمية الثانية، ودخلت إيطاليا الحرب ضد الحلفاء، دعا الأمير محمد إدريس إلى اجتماع فى القاهرة فى أغسطس ١٩٤٠م، وأصدر المجتمعون الذين أطلقوا على أنفسهم اسم "الجمعية الوطنية الليبية"، أعلنوا فيه وضع ثقتهم فى بريطانيا العظمى وخوض الحرب ضد إيطاليا بجانب جيوشها، وأقيم معسكر للتدريب فى إمبابة بمصر تدرب فيه الكثير، وساهموا مع جيوش الحلفاء، وفى فبراير ١٩٤٣م أخرج الحلفاء الإيطاليين نهائياً من ليبيا.

## الفصل السادس

## حكم البايات في تونس

يبدأ تاريخ تونس الحديث منذ أن تم ضمها إلى الدولة العثمانية عام ١٥٧٣ ، إذ استطاع العثمانيون طرد الأسبان الذين دخلوا تونس على أثر استنجاد الحسن الحفصى بهم ودخول القائد العثمانى ( دارغوث باشا ) القيروان [١] ، بل ملأ دارغوث الفراغ السياسى والحربى فى تونس على نحو ما فعل الأخوان بابا عروج وأخية خير الدين بربروسا ، وغدا منافساً خطيراً لأندريا دوريا فى البحر المتوسط واتخذ من طرابلس قاعدة عسكرية من قواعد الجهاد الدينى البحرى، واستطاع القائد سنان باشا الاستيلاء على الحصون ، وأسر محمد الحفصى فى نفس العام ، واعتقله بالآستانة حيث توفى ، وبذلك انتهى عصر الدولة الحفصية التى حكمت تونس ما يقرب من ثلاثمائة وخمسين عاماً. ظلت تونس موضع صراع بين التونسيين والأسبان – والعثمانيين حتى استطاع القائد سنان باشا فى ١٥٧٤ أن يستولى عليها [٣] .

جاء القائد سنان باشا إلى تونس ووضع نظاماً لحكمها ، على رأس هذا الحكم الوالى الذى لقب بالباشا يمثل السلطان العثمانى ، على أن يساعده ديوان استشارى مكون من ضباط عسكريين ، وموظف يدير الشئون المالية يلقب ( بالباى ) وكان يجب أن يتكون هذا النظام من عناصر يوازن بعضها بعضاً مما يساعد على بقاء الدولة العثمانية مستقراً فى البلاد ، لكن الأمور تطورت على غير ما يظن.

لم يلبث الدايات ( الداى إبراهيم ، الداى موسى ، الداى عثمان الذى حكم ١٦ سنة وهو أشهرهم ، والداى يوسف حكم مايزيد على سبع وعشرين سنة ) أن

استأثروا بالحكم دون الوالى الباشا ، فكان أول من تولى من هؤلاء ( إبراهيم رودوسى ) ودام حكم الدايات من ١٥٣٩ إلى ١٥٩٠ [٤] حين اختار التونسيون أحد رجالهم العسكريين حاكماً لولايتهم باسم " الداى " بموافقة الحكومة العثمانية.

ما لبث أن ظهرت سلطة أخرى غلبت على سلطة الدايات هى سلطة الباى ، تميزاً عن لقب حاكم الجزائر، وأصبح الحكم فى البلاد لهؤلاء البايات ، وقد حكمت منهم أسرتان أولاهما هى الأسرة المرادية من عام ١٦٣٧ – ١٧٠٢ ، وثانيهما الأسرة الحسينية التى حكمت من عام ١٧٠٥ – ١٩٥٧.

وكان أول بايات الأسرة المرادية ( اسطا مراد ) وقد منحته الدولة العثمانية لقب باشا ، ولكنه توفى فى نفس السنة ، وتولى الحكم بعده ابنه ( حموده ) الذى يعد المؤسس الحقيقى لأسرة البايات المرادية ، أما أسرة ( البايات الحسينية ) فكان مُنشئها ( حسين بن على تركى ) الذى بويع بالولاية عام ١٧٠٥ ، وأصبحت الولاية وراثية من بعده ، وقد بقيت هذه الأسرة تحكم البلاد إلى قيام الجمهورية التونسية عام ١٩٥٧ وبعد أسطا مراد ضعفت سلطة الدايات وعلا شأن البايات ، وخلال فترة حكم الدايات التى دامت نصف قرن ، حصلت فى تونس أحداث مهمة ذات تأثير فى الفترات التاريخية التالية من أهم هذه الأحداث وأكثرها تأثيراً على حياة البلاد التونسية قدوم حوالى ثمانين ألف مهاجر من الأندلس عام ١٦٠٩ .

استطاع عثمان داى أن يستفيد من ذلك الحدث إلى أبعد الحدود ، وجعل من تلك الهجرة انطلاقة اقتصادية وعمرانية وحضارية للبلاد التونسية ، حيث شيدوا القرى واهتموا بالزراعة وأسسوا المدن مثل ( سليمان وقربنالية والجديدة وزعوان وطبرقة ومجاز الباب وتستور وقلعة الأندلس وغيرها ، وأسسوا بعض الصناعات مثل صناعة الشاشية ( كمة أو قلنسوة رجالية بدون حافة ناتشة ، حمراء اللون فى الغالب ، استعمال تونس ) ، ونسج الحرير ونقش الرخام والجبس .

وقد نقل إلى البلاد عنهم أصول تلك الحرف حتى أتقنوها ، إلى جانب الإفادة من هذه الهجرة المهمة قام البايات ببعض الأعمال التى تدل على حكمهم القوى ، فقد أخمد الداى عثمان ثورات القبائل والعروش داخل البلاد ومهد الأمن والثروة بعهد صهره يوسف داى ، وفى عهد الباى الأخير وقع خلاف شديد بينه وبين داى الجزائر بسبب حدود البلدين أدى إلى قيام حرب انتهت بانتصار الجزائريين ، وتم تدارك الأمر بعقد صلح حقناً للدماء عام ١٦٢٧ ، وعلى يدى هذا الباى استرجعت تونس جزيرة جربة التى كان قد استولى عليها حكام طرابلس [٧] .

ويعتبر الباى أسطا مراد أول من سلب الدايات سلطانهم وأسس أسرة البايات المرادية ، وتولى إدارة المالية ، ثم أمير الحج فى أيام الداى يوسف ، فلما مات يوسف استأثر بالحكم بينما ظل الديوان أو المجلس الادارى قائماً يعين داى بعد داى ، حتى بلغ عدد الدايات فى عهد الأسرة المرادية التى عاشت نيف وستين سنة ، أربعين دايا وكلهم قتلوا بأمر المجلس ، ولما رأت الدولة العثمانية بأن مراد باى هو المسيطر الحقيقى على البلاد منحته لقب باشا عام ١٦٤٠ ، فتنازل حينذاك عن البكوية وما فيها من قيادة جيش وإدارة مال لابنه حمودة وأصبح هو الحاكم الأعلى الرمزى ومات فى نفس السنة .

أما الباى أبو محمد حمودة باشا الذى تولى الحكم بعد أبيه ، فقد رخى العنان للدايات فى تصرف جند الثغور البحرية ، وألف فرقة من الجنود السباهية ، وبهذه الفرقة استطاع أن يقضى على عصيان القبائل العربية ، وبعد أن هدأت الأمور بنى مسجده المجاور لمقام الولى سيدى أحمد بن عروس ، ومستشفى وأوقف عليها أوقافاً نافعة ، كما أوقف للحرمين الشريفين ، وأكرم العلماء ، وحصل على لقب باشا عام ١٦٥٧ ، وتنازل عن السلطة لأولاده وتوفى عام ١٦٦٦ .

تولى ابنه مراد ، الذى حدث بينه وبين أخويه نزاع وتغلب عليهما ، وقضى معظم وقته فى صراع مستمر مع الجند والعصابات والمنافسين والطامعين ، وتغلب عليهم جميعاً ، وقد ثار عليه الجند فى إحدى الثكنات فى العاصمة واستطاع أن يقضى عليهم ثم هدم الثكنة وبنى على أنقاضها المدرسة المعروفة باسم المدرسة المرادية ، وترك بعض الآثار العمرانية مثل جسر على نهر مجردة والمسجد الحنفى فى باجه ومسجد قابس وتوفى فى عام ١٦٧٥ بعد أن حكم نحو إحدى وعشرين سنة [٨] .

بويع بعد ذلك محمد باى بن مراد فى الديوان ، ولكنه خرج هارباً ومعه بعض خواصه ، وهذا ابتداء الخلل فى الدولة المرادية ، وواجهته بعض المشاكل مع عمه وابن أخيه الذى انضم إليه الجند ، فلجأ إلى الخداع فكاتب ابن أخيه ، يخبره أنه خلع نفسه ويسلم الأمر إليه ويطلب منه الحضور ، ولكن ابن أخيه اشترط ألا يدخل المدينة إلا إذا خرج عمه وتظاهر بالموافقة وعند دخوله بدأ القتال بين الطرفين وانتصر عليه ، وعقد ديواناً ببباردو وبويع بالولاية عام ١٦٧٥ ، وفعل الشئ نفسه مع عمه ، وفرض على ابن أخيه إقامة جبرية وهرب إلى أمير قسنطينه ، ودعى إلى عقد اجتماع آخر بجامع الزيتونة وبويع للمرة الثالثة .

وفى عام ١٦٩٩ تولى ابن أخيه مراد بن على ، وبدأ حياته بالانتقام من عمه وقتله ومثل به ومن تبعه ، وأتى وفد انجليزى وعقدت معاهدة للتبادل التجارى والصلح بين الطرفين وتم تبادل الهدايا ، وكان يعبث بالعلماء ويمتهنهم ويُكره بعضهم على شرب الخمر وأنزل العقاب بأهالى باجه والقيروان ، وقد أرسل وفداً ومعه الهدايا إلى الجزائر ، ولكن حاكمها ردها إليه فاستشاط غضباً ، وعزم على غزوهم ، وطلب من والى طرابلس الغرب التعاون معه ، وسار بجيشه إلى قسنطينة وهزمهم ولكن وصلت النجدة من حاكم الجزائر.

حدثت معركة كبيرة تعرف بجوامع العلماء وهُزم مراد وقتل معظم جيشه وعندما رجع الحاكم إلى الجزائر ، كافأ خليل باى طرابلس بإعطائه القيروان ، وأطلق يده فنهبها وسبى النسوة والذرارى ثم عاد إلى بلاده ، ثم أمر أهل القيروان بهدمها وتخريبها فصاروا يهدمون بيوتهم بأيديهم ، ولم يترك بناءً قائماً ، إلا الجوامع والزوايا .

ولما قتل مراد باى تولى إبراهيم الشريف ويعتبر من الباشوات العثمانيين الذى بدأ ولايته بالعدل والرفق بالرعية ، ثم سرعان ما تحول وظلم الرعية واتبع سياسة السلب والنهب والقتل ، وبدأ الناس يترحموا على أيام مراد من ظلم العثمانيين ، وثارت عليه القبائل العربية ولكنه قضى عليهم .على الرغم من ذلك قام بإصلاح أبراج المهدية والمنستير والحمامات وقليبية وأقامها وعمل على صيانة الحصون ، وأصلح مرسى بنزرت وغار الملح ، وأرسل حملة لقتال والى طرابلس وهزم خليل باى فى أكتوبر ١٧٠٤ وحاصر طرابلس ، ولكن طلب الأهالى الصلح وكان ذلك بواسطة كخيته حسين بن على ، ولكنه رفض الصلح ، وحذره وهرب منه بعض الأعراب الذين كانوا يؤيدونه ، ثم فك الحصار عن المدينة ذفى يونيو ١٧٠٥ وعاد إلى تونس ، ولكن الأمور اضطربت مع الجزائريين ، وعلم أنهم قد أعدوا حملة لغزو تونس.

قامت معركة بين الطرفين قتل فيها الكثير، وطلب حاكم الجزائر الصلح ، إلا أنه طلب منه مبلغاً كبيراً من المال والبعير وإرسال أولاده ليكونوا رهينة عنده ورفض ذلك، وكان الواسطة هو حسين بن على ووافق على الصلح، ولم ينتظر إبراهيم الشريف عودة الوفد وأمر بالاستعداد للقتال، ودار القتال وانتهى ذلك بأسره فى أيدى الجزائريين[٩] .

ومع ضعف الأسرة المرادية تمكن أحد الضباط من فرقة الانكشارية وهو حسين على من الاستيلاء على السلطة ، وكان من أصل أرناؤوطى وتمكن من توريث السلطة لأبنائه من بعده ، وبشكل جعلهم يسمون الأسرة الجديدة باسمه – أى الأسرة الحسينية – وقد احتفظت الأسرة الحسينية فى تونس بمظاهر الحياة التركية ، سواء فى قصورها أو فى طريقة معيشتها [١٠] .

تمكن الباى حسين من طرد قوات الجزائر ، واستطاع عن طريق كسبه للدعم المحلى ، نتيجة لقيامه ببعض الإصلاحات ، أن يحسن من صورته كحاكم مسلم ، وتمكن بفضل المساندة المحلية من إرجاع الوالى العثمانى الذى عينه السلطان على تونس ، وتصرف البايات الحسينيون كمستقلين فى شئونهم عن الدولة العثمانية ، فعقدوا المعاهدات وأعلنوا الحرب دون الحصول على موافقة السلطان ، ورغم ذلك فقد ظلوا يعترفون بالسلطة الاسمية للسلطان [١١] .

وشهدت البلاد حالة من الرخاء الاقتصادى ، حيث نشطت الزراعة ، وأدخل بعض المحاصيل الزراعية الجديدة ، وألغى بعض الضرائب على الفلاحين ، وعمل على تحسين الصناعة والعملة حيث جعلها من الذهب والفضة ، كما عمل على نشر العدل واستتباب الأمن ، وكرم العلماء وأمر بعمار القيروان ، وصيانة مبانى جامع الزيتون.

أنشأ أيضاً العديد من المدارس مثل المدرسة القريبة من جامع الزيتونة والمعروفة بمدرسة النخلة ، ومدرسة ساباط المعروفة بالحسينية الصغيرة ، ومن الجوامع جامعه المعروف بالجامع الجديد ، ومدرسته وتربته إلى جواره ، ومدرسة صفاقس ، والقيروان ، وبنى القناطر منها قنطرة أبى حميدة ، والفحص المعروفة بقنطرة الذبانه وقنطرة القديم بطريق الكاف وقنطرتان براوس وقنطرة المنارة بسوسة ، وغير ذلك .

ولكن انتهت حياته بالقتل فى إحدى المعارك عام ١٧٣٥ بينه وبين ابن أخيه الذى تمرد عليه قرب القيروان ، وفر أولاده إلى المغرب يستنجدون بأميرها ، فلم ينجدهم حتى لا تفسد علاقاته مع داى الجزائر فلجأوا إلى والى قسنطينة لصداقة بينه وبين على باشا فسكتوا يترقبون الفرص ليثوروا ويعلنوا عصيانهم ، حيث تولى زعامة هذه الثورة أحمد باشا أحد أولاد على باشا المسمى يونس.

استولى أحمد على دار الحكومة ووقف فى وجه أبيه ، وانقسمت العاصمة إلى فريقين ، وسالت الدماء فى الأسواق ، وانتهى الأمر بفوز الأبن وفر يونس إلى القيروان حيث طلب اللجوء من والى قسنطينة فأجابه ، ولكن أساء الظن به فأساء معاملته وسجنه حتى مات [١٢] .

توالى أفراد الأسرة الحسينية على الحكم فكان منهم بعد حسين باى أخوه على باى الذى حكم فترة طويلة من ١٧٢٩ – ١٧٨٢ والذى شهد عهده سلاماً مع الدول الأوربية خاصة بريطانيا وفرنسا ، وخلفه حموده بن على من ١٧٨٢ – ١٨١٤ الذى استطاع حل فرق الانكشارية وتشتيت أفرادها بتأييد التونسيين ، كما استطاع إنهاء العلاقة الخاصة التى تربط تونس بالجزائر ، وواصل سياسة عقد المعاهدات التجارية والسياسية مع الدول الأوربية ، كما واصل سياسة مؤسس الأسرة بالنسبة للناحية العمرانية .

ومن أفراد الأسرة حسين باى الذى تولى من ١٨٢٤ – ١٨٣٥ الذى واجه التنافس الانجليزى الفرنسى للاستئثار بالنفوذ الأعلى فى تونس ، كما شارك أسطول الباى حسين فى معركة نوارين البحرية ببلاد اليونان ودمر هناك مع الأسطولين التركى والمصرى وذلك استجابة منه لطلب السلطان العثمانى ، كما أنه حفاظاً على كرسى الحكم وعلى تونس وقف موقف الحياد من الغزو الفرنسى للجزائر عام ١٨٣٠ [١٣] .

( ورغم ذلك احتلت فرنسا تونس عام ١٨٨١ ، فلو أنه وقف موقفاً مشرفاً مع إخوانه المسلمين ضد هؤلاء الغزاة الفرنسيين لكان أفضل له ، وكذلك فعل محمد على حيث وقف نفس الموقف من احتلال فرنسا للجزائر ، ومع ذلك أيضاً تآمرت فرنسا مع إنجلترا التى احتلت مصر عام ١٨٨٢ ) .

وفى خلال الفترة حكم تونس الباى أحمد ١٨٣٧ ــ ١٨٥٥ فى وقت تعيش فيه تونس أزمة مالية وقوة عسكرية ضعيفة بعد تحطيم الأسطول التونسى فى نوارين دون تعويض من السلطان العثمانى ، مما أدى إلى استسلام الباى لنفوذ الدول الأوربية الكبرى خاصة إنجلترا وفرنسا ، فظهرت المدارس والكنائس الأجنبية ، ومع ذلك فقد ظل معترفاً بالسيادة العثمانية ، بل ولم يتقاعس عن المشاركة فى حرب القرم فى صف السلطان العثمانى .

جاء بعده الباى محمد الصادق الذى زادت فى عهده الامتيازات الفرنسية فى تونس وكذلك المصالح الإيطالية ، وكانت الدولتان الفرنسية والإيطالية تتنافسان فى الاستيلاء على تونس ، فى نفس الوقت الذى كان فيه الباى معترفاً بالسيادة العثمانية على تونس ، بل وساهم فى الحرب التركية الروسية بتقديم مساعدات غذائية للقوات التركية المحاربة [١٤] .

وفى تقرير من حيدر أفندى الموفد من قبل السلطنة العثمانية إلى تونس بأنه أبلغ الوالى الباشا بواسطة الباخرة العثمانية " بك شرف " التى وصلت إلى حلق الوادى أن حضرة السلطان المأمور بخدمة الحرمين الشريفين ، قد أهدى ١٠,٠٠٠ كيسه أقجه ( عملة البلاد فى ذلك الوقت ) لتصرف على صيانة أمن تونس ، وقد أرسل نصف هذا المبلغ على أن يلحقه النصف الآخر عند الطلب .

فى التقرير يشرح حالة تونس المالية بأنها مفلسة ، وأن هذا الإفلاس قد تسبب فى عدم قدرتها على مواجهة مشاكلها من جانب ، ومن جانب آخر ، فإن

اقتراب " على بن غذاهم " من الأماكن التى تبعد ٧ أو ساعات عن تونس ، واقتراح الفرنسيين إرسال جنود إلى تونس ، سبب اضطراب الشعب والوالى وبلغ ذلك حداً لا يمكن تصوره ، وأن الوالى والشعب التونسى ينتظران الإغاثة من الله ، ثم من وصول الباخرة العثمانية " بك شرف " إلى تونس ، كما تم إرسال ثلاثة أشخاص من الصالحين إلى معسكر العصاة لاستمالتهم لطاعة الباى ، ومنهم على بن غذاهم .

الجدير بالذكر أنه لما علم العصاة بوصول الباخرة بك شرف وبها هذا المدد وقرأت عليهم الرسائل التى تبين ذلك ، أطاع على بن غذاهم وعاد إلى مقره ، ثم أن أكثرية العصاة البالغ عددهم ٢٠٠ قد التحقوا بالجيش ، وتبين أنه لا مجال لهم للاعتراض الآن ، واتفقت الحكومة مع العصاة على تخفيض ٢٠ قرشاً من الضرائب الشخصية والتى كانت تبلغ ٣٦ قرشاً يدفعها العرب [١٥].

وفى رسالة أخرى من الباى محمد الصادق تبين أن المساعدة العثمانية أدت إلى عودة الأمن لبعض قرى الساحل وإقبال العصاة على الطاعة وتوجيه الشكر للسيد حيدر أفندى الموفد من قبل السلطنة العثمانية [١٦] .

أما الباى محمود فقد حكم تونس خلال الفترة من ١٨٦٤ إلى مجئ الاحتلال الفرنسى عام ١٨٨١ ، وقد اشتهر عهده بأزمة مالية أدت إلى التدخل الإنجليزى الفرنسى فى شئون تونس الداخلية نتج عنه الاحتلال الفرنسى لتونس ، وهذا هو أسلوب الاستعمار لمعظم الدول العربية التى وقعت تحت الاحتلال ، وأكبر مثال على ذلك اختلاق الأزمة المالية فى مصر فى عهد إسماعيل والتى نتج عنها أيضاً الاحتلال الإنجليزى لمصر عام ١٨٨٢ .

كان نظام الحكم فى الأسرة الحسينية حكماً وراثياً ولم يكن ليصبح سارى المفعول إلا بعد صدور فرمان من السلطان العثمانى بتعيين الباى الجديد ، ونظراً لموقع تونس وكذلك الجزائر فى مواجهة أوربا كانت الفرامانات السلطانية تسمح للبايات فى تونس والدايات فى الجزائر بعقد المعاهدات التجارية والمالية بما يدعم الاستقلال المالى لهذه الولايات .

كان الباى هو رئيس الدولة ، وبالتالى هو قائد عام القوات المسلحة ، وكان يستعين بوزراء فى تصريف الشئون الداخلية ، وإن كان يقلل من سلطة الوزراء وجود الامتيازات الأجنبية التى أدت إلى خراب البلاد الاقتصادى بسبب تهرب الأجانب من المساهمة فى الاقتصاد التونسى رغم ضخامة ما يملكونه فى تونس من أملاك واسعة ، وبسبب مقاومتهم لكل إصلاح مالى أو دستورى والاحتماء بالقناصل وعدم المثول أمام القضاء الوطنى [١٧] .

وقد شهدت تونس فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر نشاطاً ملحوظاً فى الحركة الإصلاحية فى مختلف المجالات مثل :

١- إصلاح الإدارة العامة خاصة خلال الفترة من ١٨٦١ – ١٨٦٢ .

٢- إنشاء وزارة متكاملة من الناحية الوظيفية ، بحيث ألغى الازدواج الوظيفى .

٣- إخضاع القضاء الشرعى لتنظيم قائم على التوافق بين المذاهب المختلفة .

٤- إدخال التحسينات على إدارة الولايات .

٥- إنشاء مجلس بلدى لمدينة تونس فى عام ١٨٥٨ .

٦- تغيير النقود وضبط المكاييل وإنشاء مراكز للجمارك لضبط وتحصيل الرسوم الجمركية .

٧- تم إنشاء طريق طويل يربط بين تونس العاصمة وحمام الأنف ( نحو ١٢ ميلاً ) .

٨- تم فى أيام خير الدين إنشاء سجن عمومى للنساء وآخر للرجال على نسق السجون فى أوربا .

٩- تم ربط البلاد بشبكة من السكك الحديدية [١٨] .

## الاحتلال السابع

## الاحتلال الفرنسى لتونس

**أولاً : مقدمات التدخل الفرنسى فى تونس :**

عمدت الحكومة التونسية إلى الاقتراض محلياً من التجار الأجانب المقيمين فى تونس ولكن الحالة ازدادت ارتباكاً يوماً بعد يوم ، وزاد دين الحكومة حتى بلغ ٢٨,٠٢٦,٠٠٠ فرنك عام ١٨٦٢ ، ثم حاولت الحكومة التونسية أن تسوى مركزها بعقد قرض جديد وكبير ومنخفض القيمة ، تسدد به الدين الأول وبشروط مريحة ، فعقدت فى عام ١٨٦٣ قرضاً بمبلغ ٣٥ مليون فرنك وبفائدة قدرها ١٢ % ويستهلك فى خمسة عشر عاماً ، ولكنها لم تستلم من هذا المبلغ الأخير إلا ٥,٦٤٠,٠٠٠ فرنك وضاع الباقى فى جيوب رئيس الوزراء ورجال البنوك والسماسرة.

اضطرت الدولة إلى زيادة الضرائب ، مما أدى إلى قلقلة الأحوال فى البلاد ، وزاد من ضيق الأهالى حدوث الكوارث وانتشار وباء الكوليرا ثم التيفوس ، ثم انتشار المجاعة بين الأهالى فى عام ١٨٧٦ وعجزت الحكومة التونسية عن دفع أقساط أرباح الديون ، فاحتج الدائنون لدى حكوماتهم ، التى تدخلت فى الأمر لحماية مصالح رعاياها والإفادة من الموقف [١٩] .

عملت فرنسا على دعم استقلال البايات عن الباب العالى ودعم نفوذها فى تونس ، فاستقبلت الباى أحمد باشا استقبال الملوك ، وتبادلت وإياه الأوسمة ، وازداد النفوذ الفرنسى فى تونس حتى أن الباى عرض دستوره على إمبراطور فرنسا للموافقة عليه قبل إصداره ، وشكا قناصل إنجلترا من أن نفوذ القنصل الفرنسى أكبر بكثير من نفوذهم ، وأرسلت فرنسا إلى تونس ١٨٧٤ قنصلاً قديراً اسمه " وستان " ليصلح ما فسد أثر نكبة فرنسا على يد الألمان عام ١٨٧٠ فنجح

فى ذلك لقد تشابكت المصالح والأطماع المختلفة فى تونس قبيل انعقاد مؤتمر برلين ١٨٧٨، وإذا كانت المعاهدات والاتفاقيات الدولية تعرف بضرورة المحافظة على الدولة العثمانية وسلامة أراضيها، إلا أن نمو مصالح وأطماع بعض الدول الاستعمارية فى تونس جعل بعض هذه الدول يميل يميل إلى اعتبار تونس مستقلة تماماً عن الدولة العثمانية حتى يسهل عليها أمر افتراسها دون إثارة المسألة الشرقية والحقوق الدولية .

بل وجعل بعض الدول الأخرى تسعى إلى محاولة اعتبار تونس فى حالة حياد وكانت الدول ذات المصالح والأطماع فى تونس هى انجلترا وفرنسا وإيطاليا ، ولكن انجلترا تمكنت من الحصول على قبرص بعد الحرب التركية الروسية ، فبقيت المنافسة واضحة بين كل من إيطاليا وفرنسا على تونس ، ولم يكن من السهل على أى من هاتين الدولتين أن تحصل على تونس دون الحصول على موافقة بقية الدول العظمى الجدير بالذكر أن المستشار الألمانى " بسمارك " تدخل فى قضية تونس مشجعاً فرنسا على الانصراف إلى أفريقيا فأيد مطالب فرنسا فى تونس وحمّل انجلترا على تأييدها عام ١٨٧٨ ، وصرح للسفير الفرنسى " أن الكمثرى التونسية قد نضجت وقد حان وقت قطافها ، وأن عناد الباى ، وعدم المجاملة هو العامل الأساسى فى نضج المسألة ، وستفسد هذه الفاكهة أو تسرق إذا تركتموها على الشجر لمدة طويلة. حمل بسمارك على مشاكسات الباى " ذاك الحاكم المتبربر " ( ألا أنهم هم المتبربرون المعتدون ) ، واتصل بسمارك بإنجلترا لإعادة الصفاء بينها وبين فرنسا وحملها على نقل قنصلها فى تونس الذى كان يقاوم أطماع الفرنسيين ، وبالفعل أيدت إنجلترا أطماع فرنسا فى تونس ، وحذرت بريطانيا فى عام ١٨٧٨ فرنسا بأن عليها أن تعتمد على نفسها فى حالة اعتراض إيطاليا ، وأن بريطانيا ليس لها مصالح خاصة فى البلاد ، هذا فضلاً عن أن احتلال فرنسا لتونس سيجعل فرنسا تؤيد بريطانيا فى محاولاتها القادمة للسيطرة على بعض المناطق العربية .

ورغم محاولات فرنسا لطمأنة إيطاليا ، إلا أن إيطاليا قاومت النفوذ الفرنسى بشدة فى تونس ، وأرسلت ممثلاً لها إلى تونس لإقناع الباى بقبول الحماية الإيطالية أو بالتنازل عن بنزرت أو بإعلان بنزرت ميناءً حراً ، ولكن الباى رفض كل ذلك [٢٢]

وقد كان النفوذ الفرنسى فى تونس كبيراً ، حيث كان لفرنسا:

١- امتلاك فرنسا مائة مليون فرنك من مجموع الدين التونسى البالغ ١٢٥ مليوناً .

٢- امتياز مائتى كم من الخطوط الحديدية .

٣- مصايد الأصداف على الشواطئ التونسية منذ قرنين.

٤- امتياز جميع مشروعات البرق والبريد .

٥- بناء ميناء تونس الجديد .

٦- الجزء الأكبر من تجارة تونس الخارجية مع فرنسا.

٧- ممتلكات عقارية قيمتها ٥٠ مليون فرنك .

٧- وجود ٣٠٠ كم من الحدود المشتركة بين كل من تونس والجزائر المستعمرة [٢٣] .

ثانياً : الاحتلال وسياسة الحماية الفرنسية :

لم يبق أمام فرنسا سوى أن تجد المبرر لغزو تونس ، ومنذ الوقت الذى تولى فيه " فيرى Ferry " الحكم فى فرنسا كانت الاستعدادات الحربية على قدم وساق على الحدود الجزائرية وذلك لمنع باى تونس من اتخاذ أية خطوة معادية لفرنسا التى كانت تمهد السبل لإثارة مشكلات القبائل على الحدود.

وقع اختيار فيرى على قبائل الكرميين لكى ينسب إليهم حوادث العدوان وذلك فى أوائل عام ١٨٨١ ، وقام فيرى بنشر رسالة تلقاها من الحاكم هناك مؤداها أن حوالى ٣٠٠ شخص من أفراد هذه القبيلة قاموا باجتياز الحدود الجزائرية وقتلوا أربعة أفراد وسطوا على بعض المواشى ، واهتم فيرى بإظهار ذلك للرأى العام الفرنسى حتى يعطى المبرر بأنه مضطر لغزو تونس حماية للمستعمرات الفرنسية فى الجزائر .

وبعد أن هيأ فيرى الرأى العام الفرنسى لتنفيذ رغبته فى احتلال تونس تقدم إلى مجلس النواب يطالب باعتماد مليون و ٦٠٠ ألف فرنك ليقوم بحملة تأديبية على قبائل تونس التى تغير على حدود المستعمرة الجزائرية ، وبالطبع حصل فيرى على الدعم المطلوب وبقى عليه الاستعداد لحيلة الغزو الصليبى لبلاد المسلمين [٢٤] .

وأوجدت فرنسا المبرر حينما عبرت قبيلة تونسية الحدود الجزائرية فى مارس ١٨٨١ ، فدعت الباى لمشاركتها فى تأديب القبائل ، ولم تنتظر حتى عبرت القوات الفرنسية حدود فى ٢٤ أبريل ، وفى أول مايو نزلت القوات بميناء بنزرت ، وفى ١١ مايو وصلت أمام قصر الباى محمد الصادق ، المعروف بقصر البارود ، وكان الجنرال بربار يحمل معه نص المعاهدة الخاصة بتنظيم العلاقات بين تونس وفرنسا تحت الاحتلال [٢٥].

أكد القنصل العام للباى أن القائد العام سيحمل بما فيه سعادة الباى وضمان حقوقه وامتيازات أسرته ، وسلامة أراضى تونس ، ولكن على أساس الاعتراف بتفوق المصالح الفرنسية فى تونس ، وتقدم الجنرال بعد ذلك وقرأ المعاهدة [٢٦] ، ثم قدمت إلى الباى لتوقيعها مع إعطائه مهلة خمس ساعات فقط ، فلم يكن أمامه من سبيل سوى التوقيع فوقعها فى ١٢ مايو ١٨٨١ ، وسط جو من الإرهاب والتهديد بخلعه وتنصيب أخيه الطيب باى مكانه ، وأطلق على هذه المعاهدة اسم

معاهدة الباردو على اسم البلد التى يسكنها الباى محمد الصادق أو معاهدة القصر السعيد وهو اسم القصر الملكى الذى تم فيه التوقيع ، وبذلك أعلنت تونس محمية فرنسية. وبمقتضى معاهدة باردو وافق الباى على احتلال القوات الفرنسية لبعض المناطق فى تونس ، بدعوى المحافظة على الأمن ورعاية حسن الجوار ، وعدم إنهاء هذا الاحتلال إلا بموافقة الطرفين ، كما وافق على أن تتولى فرنسا تمثيل تونس ورعاية مصالحها ومصالح رعاياها فى الخارج ، وضرورة إبلاغ فرنسا بأى اتفاق مع دولة أخرى للحصول على موافقتها مسبقاً ، وتعهد فرنسا ببذل مساعدتها المستمرة للباى وحمايته وحماية عائلته وممتلكاته وأمن مملكته ، وتعيين مقيم فرنسى عام يكون هو الواسطة بين فرنسا والسلطات التونسية ، وفرض غرامة حربية على القبائل العاصية على الحدود وبالداخل ، وقد اعترفت جميع الدول الاستعمارية بهذه المعاهدة ، فيما عدا إيطاليا وتركيا ، فقد أعلن السلطان العثمانى أن الباى التونسى موظف عثمانى ليس من حقه عقد معاهدات دولية .

وفى ٨ يونيو ١٨٨٣ قبل الباى الجديد " على باى " توقيع معاهدة جديدة تعرف بمعاهدة المرسى ، اعتبرها الفرنسيون ، حسب البند الرابع للاتفاقية " مؤكدة ومكملة " لمعاهدة باردو ، وكان الهدف منها إدخال الإصلاحات الإدارية والقانونية والمالية التى ترى الحكومة الفرنسية فائدة من إدخالها [٢٨] .

وتعتبر أيضاً بمثابة الخطوة الأولى نحو تنفيذ خطة فرنسية واستيعاب تونس ، وقد عمل بول كومبان الوزير الفرنسى المقيم فى تونس الذى خلف روستان على تنظيم شئون تونس سياسياً وإدارياً كما يلى :

١- إقناع بريطانيا بأن تتخلى عن امتيازاتها الخاصة .

٢- قبول إيطاليا التخلى عن بعض امتيازاتها .

٣- أقنع كومبان الحكومة الفرنسية بوجوب ضمان الدين التونسى .

٤- أدخل كومبان القضاء الفرنسى إلى تونس .

٥- كانت الأوامر والمراسيم والقوانين تصدر فى تونس موقعة من قبل الباى والوزير المقيم معاً .

٦- كان القضاة الفرنسيون لا يقبلون العمل بالقوانين التى تصدر فى تونس ، لذا كان من الضرورى أن يوقع رئيس الجمهورية الفرنسية القوانين المتعلقة بالقضاء ، لتصبح جزءاً من القانون الفرنسى وعندئذ يحكم القضاة بموجبها .

٧- أعاد كومبان تنظيم المجلس البلدى لمدينة تونس ومجالس بلدية بعض المدن الكبرى ، وفى عام ١٨٨٥ تم إنشاء غرفة تجارية فى العاصمة .

٨- تم تعيين ماشول مديراً للتربية وعهد إليه بتنظيم شئون التعليم فأدخل النظام الفرنسى للمدارس ، وجعل لغة التعليم فيها الفرنسية ، كما فتح المدرسة العلوية لتدريب المعلمين ، حتى جامع الزيتونة وضعه ماشول تحت إدارته [٢٩] .

لقد استندت فرنسا إلى معاهدة المرسى وأصدرت مرسوماً لتوسيع اختصاصات المقيم العام فى ١٨٨٤ وجعل منه المسيطر فعلاً على الشئون التونسية ، وألغيت معظم الوزارات التونسية ، ولم يبق منها إلا منصب رئيس الوزراء ، ووزير القلم ، واحتل الفرنسيون جميع الوظائف العليا فى البلاد [٣٠] .

وبهذه المعاهدات وسعت فرنسا من اختصاص المقيم العام الفرنسى؛ حيث أعطته سلطات تشريعية وتنفيذية كاملة وصارت فرنسا توجه الاقتصاد التونسى لخدمة مصالحها الاستعمارية [٣١].

وسرعان ما بدأت فرنسا فى تنفيذ سياستها الاستعمارية المعروفة فى سائر الأقاليم التى استعمرتها وهى السياسة التى تتلخص فى " فرنسة " التعليم وشحن الإدارات بالموظفين الفرنسيين وتحويل الأراضى الزراعية بالطرق المختلفة وإقطاعها للفرنسيين لاستغلالها ، وأخيراً بتجنيد المواطنين وضمهم إلى صفوف قواتها ومحاولة تحويلهم جميعاً إلى الجنسية الفرنسية ، مع العمل على قطع الصلات التى كانت تربطهم فى شمال أفريقيا بالعرب جميعاً وبالثقافة العربية خاصة [٣٢] .

ففى هذا الإطار نفذت سياسات الفرنسة كالتالى :

١- فرنسة أجهزة صنع القرار السياسى ، والمتمثل فى تكوين مجلس لمعاونة المقيم يتألف من مديرى المصالح الفرنسية الذين كانوا مفروضاً أن يلحقوا بالوزارات التونسية كخبراء .

٢- فرنسة الأرض ، حيث تقرر فى ١٨٨٥ تطبيق نظام تورنز الخاص بتنظيم الملكية العقارية وهو النظام السارى فى استراليا ، كما اعتمدت فرنسا لاستكمال عملية فرنسة الأرض على إدارة تسمى " إدارة الفلاحة والاستعمار " التى تأسست عام ١٨٩٨ لتنظيم توزيع الأراضى على المعمرين الفرنسيين ، كما تم تأسيس ( صندوق الاستعمار ) فى عام ١٩٠٠ .

٣- فرنسة التعليم .

٤- فرنسة الإدارة ، حيث تم اعتبار اللغة الفرنسية هى الأصيلة فى الإدارات ، واعتبار اللغة العربية لغة ثانوية [٣٣] .

الجدير بالذكر أن نظام الحماية على سرعة وقوة عملية استغلال الفرنسيين لإمكانيات تونس خاصة وأنه جعل منهم رعايا الدولة المتفوقة فى البلاد وأعطاهم الحماية اللازمة للقيام بعملياتهم ، وعضدهم أمام أى منافسة يقوم بها أى أوربى آخر ، وقد عملت سلطات الحماية على تمهيد الطريق أمام التوسع الاستغلالى الفرنسى فى تونس .

ولقد تمكن الفرنسيون من الاستيلاء على مساحات كبيرة فى تونس ، وخاصة فى الوسط والجنوب ، وذلك لاستغلالها فى زراعة الزيتون ، وحاول الفرنسيون فيما بعد أن يسندوا إلى ذلك لكى يظهروا أن المستغلين فى تونس ينتسبون إلى الطبقة البرجوازية ، فى الوقت الذى ينتسب فيه معظم الفرنسيين المتوطنين فى الجزائر إلى الطبقة الشعبية الكادحة ، ونسوا أن هذا التمويه غير مقنع لأبناء الجزائر أو لأبناء تونس ، ما داموا قد هبوا لاسترجاع أراضيهم وتحرير بلادهم .

كما استولى الفرنسيون على الأراضى الزراعية أو القابلة للاستصلاح فى وسط تونس وجنوبها ، كما تمكنوا من استغلال الثروة المعدنية فى البلاد ، وخاصة بعد أن تمكنت سلطات الحماية من إعلان الوديان والغابات والمناجم ملكاً للدولة التونسية ، تمنح حقوق استغلالها لمن تشاء ، ( وهو ما كان متبع فى أوربا العصور الوسطى وظهور طبقة الأسياد وطبقة عبيد الأرض) ومهدت الحماية بذلك الطريق لمنح امتيازات استغلال الثروة المعدنية للفرنسيين ، مانعة بذلك الأجانب من النزول إلى هذا الميدان ، وواثقة من أن التونسيين لم يصلوا بعد إلى المستوى اللازم لاستغلال الثروة المعدنية فى بلادهم .فهم من الشعوب المتخلفة [٣٤] .

**المقاومة التونسية ضد الاحتلال الفرنسى :**

لم يلبث الشعب التونسى أن هب يقاوم هذا الاعتداء على استقلاله وإرادته ، وأعلن عدم اعترافه بتوقيع الباى على معاهدة الحماية ، وكانت القبائل التونسية هى أول من أشعل نيران الثورة فى الجنوب التونسى ، وخاصة مدينة القيروان الإسلامية المشهورة ، فقد أخذت الرسائل تطير بين قابس وصفاقس تردد شعار الجهاد ، وفى ١٨ يونية ١٨٨١ أعلنت مجموعة من قبيلة " الميتيليت " عزمها على المقاومة ، وتضامنت معها قبائل حمامه وزلاص ونفات ، وطلبت تضامن جماعة المرابطين معها .

وأخذت هذه القبائل تتجمع على الطريق إلى صفاقس وعلى حدود طرابلس ، وبدأت فى قطع أسلاك التلغراف والتليفون إلى بلدة مهرس ، وفى ٢٤ يونية انتخب الثوار [٣٥] على بن خليفة أميراً عليهم ، وقد ترأس حركة المقاومة فى قابس حوالى أربع سنوات وامتدت ثورة الشعب التونسى فى صفاقس والقيروان لكنها فشلت فى صد الهجوم الفرنسى وذلك لعدم وجود خطة موحدة للمقاومة والحاجة إلى الأسلحة الحديثة ، وفشل الأتراك فى تقديم الدعم المطلوب [٣٦] .

وفى ٢٦ يونية ١٨٨١ كانت قبائل زلاص وميتيليت ونفات تقترب من صفاقس ، التى أعلن حاكمها حسونة جلولى انحيازه للفرنسيين ، ولكن أهالى صفاقس انضموا إلى الثوار وخلعوا طاعة الباى .

وفى جبل مطماطة على بعد ٢٧ جنوبى قابس ، تعاهدت قبائل ورغاما ووروانا وممارنة وعالية وخريم وهوية وبنى زيد على تكوين جيش كبير ، وسقطت مدينة زرجيس فى أيديهم ، وفى أول يولية تدفقت القبائل على صفاقس وأخذت تحيط بها من كل جانب ، ووصل على بن خليفة إليها ، وكون الثوار فيها لجنة من أربعين عضواً لحفظ الأمن والنظام ، وأخذ أصحاب المهن والحرف يتحملون نصيبهم فى

القتال ، وأقام الثوار الطوابى والمعاقل وقطعوا أسلاك البرق ، وفى يوليو بدأت الثورة فى فى قابس واحتل الثوار قلعتها المسماة كسلا Kisla .

وفى ذلك الحين تمكن الثوار من قتل ثلاثة من الجنود فى القرى المجاورة لتونس ، واعتالوا أحد الضباط قرب مقر الباى فى معسكر مانوبا ، وفى ١٤ يولية هرب نصف حرس الباى من الخدمة ، ونهبت مزارع الوزير مصطفى بن إسماعيل فى شمال تونس بين ماشر وبنزرت ، وفى ٢٦ يولية أصبحت منطقة تونس بما حولها تغلى بالثورة.

لم يحل شهر أغسطس حتى كانت الحالة سيئة جداً فى حلق الوادى بالنسبة للفرنسيين ، وبلغ عدد ثوار القيروان عشرين ألف ثائر وأخذوا يدعمون قواتهم فى القيروان والحمامات وزغوان وتستور ، وساروا بقيادة على بك والجنرال أحمد زروق وعلى بن توركيا ، ولم تستطع قوة فرنسية من ١٥٠٠ جندى السير نحو الحمامات ، وأصبحت سوسة محاصرة بالثوار الذين قطعوا أسلاك الاتصال بين الحمامات وزغوان وتونس ، وأجبروا قوات الجنرال كاريارد Careard على التقهقر صوب الحمامات والليف ، وكان هذا من أكبر انتصارات الثوار .

وفى سبتمبر كانت الانتخابات العامة فى فرنسا ، وقبل أن يبدأ البرلمان الفرنسى الجديد اجتماعه فى أواخر أكتوبر ، استطاع الجنرال فيرى أن يحشد خمسين ألف جندى فرنسى بقيادة سوسييه Saussierوسار الجنرال مولان إلى قرية سهلين بالقرب من سوسة وتمكن من دخولها ، وفشل الثوار فى استردادها ، ولكنهم هاجموا مساكن وسوسة والجهات المجاورة لها وقتلوا الكثير من الفرنسين ، ولكن الجنرال مولان تمكن من احتلال القلعة الصغيرة ومهاجمة الثوار .

وفى ١٠ أكتوبر دخلت مدينة تونس نحو ثلاثين ألفاً من الجنود الفرنسيين ، وكان الباى محمد الصادق قد اتفق مع الفرنسيين على شروط دخول قلعة تونس ، وهى تأمين أرواح الأهالى ، واحترام المنشآت العامة ، ومصاحبة البوليس الوطنى لهم ، ورفع العلمين الفرنسى والتونسى معاً ، ولكن بعد دخول تونس أُجبر الباى على تسليم قصره ليكون مقراً للجنرال " لامبرت " ، باعتباره قائداً للحرس الجمهورى ، وقائداً ومحافظاً عسكرياً لتونس [٣٧] .

هاجم الثوار قوات سوسييه عند القلعة الصغيرة أثناء توجهه إلى القيروان كما هوجم من جانب أولاد ماجرز والفراشيش بين رأس العيون وتيبوسا وغيرها ، وفى ٢٩ أكتوبر تمكن الفرنسيون من دخول القيروان ، وكان قاضى القيروان والمفتى قد أرسلا إلى الباى يبديان استعدادهما لتسليم المدينة دون قتال ، بشرط عدم قصفها ، وخرج الثوار إلى المرتفعات المحيطة بالمدينة ، وقبض الفرنسيون على ثمانية من مشايخ القبائل ، ولكن الثوار انسحبوا جنوباً إلى قابس وانضموا إلى على بن خليفة الذى التجأ إلى الجبل الأخضر على حدود طرابلس .

هاجم الثوار الجيش الفرنسى فى منطقة البحيرات حول قابس ، ولكن القوات الفرنسية تمكنت من احتلال قفصة فى ١٩ نوفمبر بعد أن أخضعت فى طريقها قبائل الفراشيش ، وفى يوم ٢٢ نوفمبر وصلت إلى عين جيتار وأخضعت سكان هذه المناطق ، ولكن الثوار أشعلوا ثورة عارمة فى الحمامات مرة أخرى يوم ٢٧ نوفمبر بعد أن تقهقر منها الفرنسيون إلى حمامات الليف .

وفى ٢٠ نوفمبر ثارت القبائل بالقرب من قابس واضطر الفرنسيون من احتلالها من جديد ، كما احتلوا صفاقس مرة أخرى فى ٢٣ ديسمبر ١٨٨١ وتركوا جنداً كافياً فى حلق الوادى ، وثارت بنى زيد فى وجه القوات الفرنسية التى حاصرت جبال مطماطة ، وأعلنت قبائل وردنا على بن خليفة بايا عليهم .

وحتى شتاء ١٨٨٢ كان لدى على بن خليفة نحو عشرة آلاف جندى ، وكانت بعض القبائل لا تزال تؤيده ، ولكن أعمال القمع من جانب الفرنسيين أخذت تؤتى ثمارها فى النهاية بفضل الأسلحة الجديدة ، فلم يلبث الثوار أن أخذوا يلجأون إلى مدينة طرابلس ، ومنهم على بن عمار ومفتى صفاقس وبعض زعماء القبائل .

ولم يلبث على بن خليفة أن لجأ إلى طرابلس فى أوائل أبريل ١٨٨٢ ، وانتهت الثورة ( مؤقتاً ) بسبب قلة التنظيم وقلة السلاح والمال ، ومواجهة الفرنسيين من جانب والباى من جانب آخر ، فضلاً عن تجريد فرنسا عدداً كبيراً من جنرالاتها الأكفاء لإخماد الثورة [٣٨] .

وكان ظهور الحزب الوطنى فى مصر بزعامة مصطفى كامل أثره على الحياة فى تونس خصوصاً وأن الحزب كان يدعو إلى الجامعة الإسلامية ، وقد تطرقت جريدة اللواء لسان حال الحزب إلى موضوعات تتعلق بالسياسة الفرنسية وأوضاع المسلمين فى تونس والجزائر ومراكش ، وأسهمت فى نشر الكثير من الحقائق بين سكان هذه البلاد وإيقاظ الوعى القومى لديهم ، وقد ساعد ذلك على صبغ الحركة الوطنية بالصبغة الدينية .

كما لعبت الشخصيات المصرية من أمثال الشيخ محمد عبده ومصطفى كامل دوراً لا يقل أثراً عن دور الصحافة المصرية فى بث روح النهضة والمقاومة فى نفوس الوطنيين فى تونس ، وفى عام ١٩٠٢ زار الزعيم الوطنى المصرى محمد فريد تونس وأثار همم الوطنيين فى تونس.

كما انتقد القيود المفروضة من جانب سلطات الاحتلال الفرنسى وعدم إدخال الجرائد الإسلامية التى تهتم بشئون المسلمين بصفة عامة ، كما التقى فريد بالمثقفين التونسيين وعلم منهم أن أحد التونسيين قد نفى نفياً إدارياً إلى إحدى

البلاد لمدة ثلاثة أشهر لأنه كان يقرأ المؤيد على المقهى بمسمع من إخوانه فاعتبر هذا تحريضاً على الثورة ، فتأثر بذلك محمد فريد [٣٩] .

شهدت السنوات الأولى من القرن العشرين فى تونس تجمع عدد كبير من خريجى المدرسة الصادقية والذين عملوا على تجميع عدد من المدرسين والمثقفين فى حركة قومية ودينية تساير حركة الجامعة الإسلامية وتتصل بالرأى العام عن طريق الصحف مثل جريدة الحاضر والتى أصبح مقرها ندوة تجمع رجال الفكر العربى والإسلامى.

اهتمت الجماعة بالأحداث التى وقعت فى بلدان المغرب العربى وأخبار الشرق العربى أيضاً ، كما أنها وقفت ناقدة لسياسة المولى عبدالعزيز الموالية لدول الغرب فى المغرب الأقصى، أيضاً نبهت لخطورة الاتفاق الودى الانجليزى الفرنسى على مستقبل العرب والمسلمين ، وقد اشتملت هذه الجماعة من بين ما اشتملت عليهم على ، الشيخ عبدالعزيز الثعالبى الذى يعتبر علماً من أعلام الحركة الوطنية العربية الإسلاميةفى تونس والعالم العربى ، وقد أنشأ جريدة سبيل الرشاد منذ ١٩٠٤ [٤٠] .

تطورت الحركة الوطنية واتسع مجالها حينما تحولت إلى حزب سياسى يقوده " على باشا حانبه " ألا وهو حزب تونس الفتاة فى عام ١٩٠٨ ، ويعتبر على باشا حانبه أول زعيم مغربى فكر فى ضرورة توحيد المغرب العربى فى ميدان الكفاح والنضال والاتصالات التى قام بها ، وكان لآراء محمد عبده وجمال الدين الأفغانى ومصطفى كامل أثر كبير فى بلورة أفكاره القومية ونضاله فى سبيل تحرير بلاده [٤١] .

ويظهر الترابط بين طريقة العمل السياسى فى كل من تونس والدولة العثمانية ، فحين قام الأحرار العثمانيون بإنشاء جمعية الاتحاد والترقى ، عمل

التونسيون على إنشاء حزب التقدم ، وحين ظهرت جماعة تركيا الفتاة ، نشأ فى تونس حزب تونس الفتاة .

وحينما نشبت الحرب الإيطالية التركية عام ١٩١١ بشأن طرابلس الغرب وبرقة كانت تونس الفتاة جهازاً هاماً من أجهزة تكتيل الرأى العام العربى والإسلامى للوقوف فى وجه الاستعمار على هذا الإقليم العربى الإسلامى ، بل لقد قامت تونس الفتاة ورجالها بدور هام فى إمداد المحاربين الليبيين فى ميدان المعركة بما يلزمهم من أسلحة وذخائر وتموين وعملوا من باريس ومن تونس على الوصل بين رجال السفارة العثمانية فى فرنسا وبين المجاهدين العرب والأتراك وخاصة فى إقليم تونس ، كما أسهموا بنصيبهم فى تسهيل عمليات مرور بعض الضباط الأتراك عن هذا الطريق إلى ميدان القتال .

وفى نفس الفترة حدث عدد من الاصطدامات الهامة بين التونسيين وقوات الاحتلال الفرنسى ، فعلى سبيل المثال المعركة التى نشبت بين الأهالى ورجال السلطة الفرنسية حين قررت بلدية تونس مسح مدافن الجلاز لتقسيم الأراضى المجاورة لها وبيعها [٤٢] ، ونزلت الشعارات بأن هذه العملية تهدف تدنيس مقابر المسلمين التى لا يحق للمسيحيين التصرف فيها ، وتهدف أيضاً إلى وقوع صدام مسلح بين الوطنى المسلم والمحتل المسيحى ، وبالفعل ، أطلقت قوات البوليس النار على الأهالى فكانت معركة سالت فيها الدماء ، وباسم الدين ، وفى وقت هجمت فيه إيطاليا على ليبيا ، فظهر التجاوب مع بقية المسلمين.

لقد كانت هذه الحادثة سبباً فى إعلان السلطات الفرنسية الأحكام العرفية فى تونس مدة عشر سنوات ، ولكنها كانت بداية لتبلور الرأى العام التونسى ، وسرعان ما ظهرت المشكلات بين العمال التونسيين نتيجة لاختلاف مرتباتهم وأجورهم عن أجور العمال الإيطاليين والفرنسيين.

أدى ذلك إلى إضراب عام وإلى حركة لمقاطعة البضائع الأوربية والتعامل مع المؤسسات الأجنبية ، وحاولت سلطات الحماية إرهاب القائمين على الحركة الوطنية ، فحكمت بنفيهم من الأقاليم ، فاختار على باش حمبه والشيخ عبدالعزيز الثعالبى الآستانة مقراً لهم وستكون سياستهم فى أثناء الحرب العالمية الأولى هى سياسة الجامعة الإسلامية ، وفى توافق مع الدولة العثمانية فى كل شمال أفريقيا.

اتصلوا فى الآستانة بالأمير شكيب أرسلان والبارونى ، وعبدالعزيز جاويش ، ومحمد فريد ، وألفوا فى عاصمة الدولة العثمانية هيئة لتحرير شمال أفريقيا تعاونت مع السنوسيين فى برقة واتصلت بعدد من رجال الطوارق فى فزان وجنوب تونس وجنوب الجزائر ، ووصلت دعايتها إلى قلب الصحراء الكبرى ، وكانت هذه اللجنة وراء إمداد السيد أحمد الشريف السنوسى ببعض ما يحتاج إليه وتوجيهه صوب التوغل فى حدود مصر الغربية وفى عام ١٩١١ قامت فى تونس ثورة أيدها حزب تونس الفتاة، وكانت هذه الثورة بسبب محاولة الفرنسيين مد خط حديدى عبر مقابر المسلمين فثار أهل تونس إلا أن السلطات الفرنسية قمعت هذه الثورة بالعنف والشدة ، ونفت كذلك كل من على باش حمبه وأخاه محمداً ، وبشير الأصفر ، والثعالبى ، وحلت حزب تونس الفتاة . ذهب على ، وبشير ، والثعالبى إلى استانبول حيث عمل الأول مستشاراً لوزارة الخارجية التركية ، أما محمد باش حمبه فقد قصد جنيف ، وأصدر فيها عام ١٩١٦ مجلة " المغرب " للدفاع عن قضايا المغرب العربى بصفة عامة ، والتى توقفت عن الصدور عام ١٩١٨ بسبب انقطاع المدد المالى من استانبول (٤٤) .

وأصدرت جماعة الشباب التونسيين جريدة أسبوعية فرنسية اللسان تحت عنوان " التونسى " وانتظمت فى الظهور حتى احتجبت فى مارس ١٩١٢ قبيل الحرب العالمية الأولى. كما أن تطور الأوضاع فى كل من تونس والعالم العربى كانت قد عملت على إخراج تشكيل سياسى جديد ، هو الحزب الدستورى ، وإذا كان

على باش حمبه هو الروح الموجه لحزب تونس الفتاة فيمكننا اعتبار عبدالعزيز الثعالبى الموجه الأول للحزب الدستورى فى تونس ، وكانت فرنسا قد حلت حزب تونس الفتاة منذ عام ١٩١١ ونفت أعضاءه البارزين.

اضطر من بقى منهم فى البلاد إلى أن يعمل فى الخفاء طوال مدة الحرب العالمية الأولى – سافر عبدالعزيز الثعالبى إلى باريس ، وكان يعلق آمالاً كثيرة على مبادئ الدكتور ويلسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، وإذا كان مؤتمر فرساى قد خيب آمال الشعوب فى تلك المبادئ النظرية التى لم تقدم أى دولة أوربية على تنفيذها فإن هذا لم يمنع الثعالبى من محاولة الاتصال بالعالم الفرنسى ليشرح قضية بلاده ومحاولة الاتصال بالجناح اليسارى الفرنسى من بين الأحزاب هناك لشرح مساوئ نظام الحماية المفروضة على بلاده ، وكانت ظروف الحرب قد ساعدت على نمو طلائع هذه الطبقة الاجتماعية الجديدة فى تونس ، كما كانت الحالة بالنسبة لمصر. ولما كان بتونس عديد من المواطنين النازحين من صقلية ومالطة وإيطاليا ، وكان عدد هؤلاء المواطنين التابعين لإيطاليا يفوق عدد الفرنسيين ، فإن النزاع بين فرنسا وإيطاليا بشأن تونس ظل قائماً حتى قبيل الحرب العالمية الثانية وبعد أن سمح لإيطاليا باحتلال طرابلس وبعض جزر بحر إيجه. على أن المصاعب الحقيقية التى واجهها الفرنسيون فى تونس قد جاءت عن طريق الوطنيين الذين بدأوا ينظمون أنفسهم ويتخذون من مسجد " الزيتونة " فى تونس موئلاً للوطنيين وللثقافة والتقاليد العربية ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بلغت مسامع التونسيين أحداث ثورة عام ١٩١٩ فى مصر وأحداث العراق والهند والشرق الأوسط ، ومؤتمر فرساى فى فرنسا ، فنشطت الحركة السياسية فى تونس [٤٧] .

ولكن الحركة الوطنية فى تونس بدأت تطور تطوراً مختلفاً عن تطور الحركة فى مصر ، فبينما مالت الحركة الوطنية فى مصر إلى العنف فأصبحت تنشد الاستقلال التام ، بدأت الحركة الوطنية التونسية التى طالبت ( ولسن ) بالاستقلال التام تدعو إلى التعاون مع فرنسا ، وتنشد مساعدة وعطف الأحزاب اليسارية فى فرنسا ، وكان باى تونس أكثر تأييداً لنضال بلاده من ملك مصر ، وقدم الوطنيون فى مطالبهم الوطنية المتواضعة التى طالبوا فيها بما يلى :

١- تشكيل جمعية تشريعية مختلطة ( فرنسية وتونسية ) لها صلاحيات واسعة لاسيما فى القضايا المالية .

٢- تأليف وزارة مسؤولة أمام المجلس .

٣- الفصل بين السلطات التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية فصلاً تاماً .

٤- منح التونسيين حق إشغال الوظائف حسب كفاءاتهم ومساواتهم بالفرنسيين .

٥- المساواة بين الموظفين التونسيين والفرنسيين بالرواتب .

٦- تشكيل مجالس محلية منتخبة .

٧- جعل التعليم إجبارياً .

٨- منح التونسيين حق شراء أراضى الدولة .

٩- منح التونسيين حرية عقد الاجتماعات ، وتشكيل الأحزاب وضمان حرية الصحافة .

ويلاحظ أن هذه المطالب لا تتعرض لذكر الاستقلال ، بل تقرر للفرنسيين بحق الاشتراك فى حكم تونس ، وكل ما طلبه الوطنيون هو مشاركة الفرنسيين بنصيب عادل من خيرات بلادهم.

# الفصل السابع

# الدايات في الجزائر

**الدايات فى الجزائر :**

كان رؤساء البحر فى الجزائر هم الذين قاموا بإنشاء الاتحاد بين إقليمهم وبين الدولة العثمانية وامتدت سيطرتهم على إقليم تونس كذلك بعد أن نجحوا فى طرد الأسبانيين منه والقضاء على آخر أمراء الحفصيين ، واستمر بك تونس يخضع لبك بكوات أفريقيا المقيم فى الجزائر فى أثناء الفترة الأولى من الاتحاد مع الدولة العثمانية ، وإن كانت الظروف قد عملت بعد ذلك على انفصال حكام تونس عن حكام الجزائر ، رغم خضوعهما سوياً واتحادهما مع بقية الممالك العثمانية تحت السيادة العثمانية .

ويمكننا أن نقسم نظام الحكم فى الجزائر إلى فترات متتالية ، طبقاً للقادة الذين تولوا أمر هذا الإقليم ، وكانت أولى هذه الفترات هى فترة حكم البيكلر بك ، والتى تمتد من عام ١٥١٨ حتى ١٥٨٧ ، وكان هؤلاء الأمراء من رجال البحر ، الذين عملوا على مد نفوذهم بل وسلطتهم الفعلية على المناطق الداخلية من الجزائر وحتى واحات توجورت وورجلا ، رغم انشغالهم فى عمليات الجهاد البحرى .

ومع ضعف رؤساء البحر الجزائريين ، والذين كانوا يحتلون فى نفس الوقت منصب القبطان باشا للدولة العثمانية أخذت حكومة الآستانة فى إرسال باشاوات باسم ولاة لحكم إقليم الجزائر ابتداء من عام ١٥٨٧ وعلى أساس كون الجزائر أحد الأقاليم العثمانية ، وكان الوالى أو الباشا العثمانى يشبه إلى حد كبير زميله فى المقيم فى القاهرة أو دمشق أو بغداد أو غيرها من الولايات العثمانية ، وكان يأتى

ومعه هيبة الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية ، وكانت لقصر مدة ولايته وارتباطه " بالتنفيذ " أكثر من محاولته " التطوير " سبباً فى تدهور الأوضاع فى الإقليم الذى يحكمه ، وقد استمر حكم هؤلاء الولاة أو الباشوات حتى عام ١٦٥٩ حين قرر رؤساء الجند نزع السلطة من آخرهم وتسليمها للديوان الذى كان يضمهم ويتخذ القرارات الهامة التى تخص الولاية .

وقد امتد حكم الأغاوات منذ عام ١٦٥٩ وحتى ١٦٧١ ،وكان رؤساء الجند لا يستقرون فى السلطة مدة طويلة ، وتحولت الجزائر إلى ما يشبه الجمهورية العسكرية التى يصل فيها كل ضابط إلى حسب أقدميته ، وكثيراً ما كان الأغا يرفض تسليم اختصاصاته لمن يليه فى الأقدمية .

نتج عن ذلك أن معظم الأغوات كانوا يقتلون بأيدى من يليهم فى السلطة ، ولم يستمر هذا النظام إلا لمدة ١٢ سنة ، وأنهك قواد الجيش ، وسمح بالتالى بازدياد أهمية رؤساء البحر من جديد ، واستيلائهم على السلطة فى عام ١٦٧١ ، وبدأوا بذلك المرحلة الرابعة من نظم الحكم فى الجزائر ، والتى امتدت حتى عام ١٨٣٠ وكان آخرهم هو حسين داى الذى سقطت فى عهده مدينة الجزائر فى أيدى القوات الفرنسية [١] .

وكان السكان ينقسمون من ناحية ولائهم للسلطة العثمانية إلى ثلاثة أقسام :

١- قسم كان يتحالف مع السلطة العثمانية مقابل فوائد مادية وأدبية ، ويعرف بقبائل المخزن ، التى اتخذت مع الزمن شكل قبائل مستقلة كقبائل الدوائر والزمالة ، أو شكل مجموعات عرقية مغلقة كمخزن الكراغلة Kuloglu .

٢-قسم خاضع مباشرة للأتراك ، ويعرف بقبائل الرعية .

٣-قسم مستقل عن السلطة التركية متحصناً فى المناطق الجبلية كالأوراس والونشريس والبابور والقبائل ، أو بعيداً عن أيدى النظام بأرض الجنوب الملائمة لحياة الرعى والترحل من مكان إلى آخر ، وتنتمى غالبية سكان هذا القسم إلى مجموعات قبلية على رأسها عائلات تعتمد فى فرض نفوذها على السلطة الروحية أو الكفاءة الحربية .

وكانت العائلات ذات الطابع الدينى تتركز فى الغرب الجزائرى ، فى حين كانت العائلات الإقطاعية ذات الطابع العسكرى تتركز فى الشرق الجزائرى ، أما الحياة القبلية الديمقراطية فانحصرت فى المناطق الجبلية الحصينة فى شمال وشرق الجزائر الوسطى .

أما فى المدن فقد اتخذ التركيب الاجتماعى فيها شكلاً هرمياً ، تحتل قمته الأرستقراطية التركية التى كان عددها لا يتجاوز عشرين ألفاً وكانت منعزلة عن بقية السكان للحفاظ على تقاليدها الخاصة فى نظم العيش والسلوك ، ويلى هذه الأرستقراطية جماعة الكراغلة التى تكونت نتيجة التزاوج بين الجند الإنكشارية ونساء البلاد ، وبلغ عددها فى المدن الكبرى فى نهاية القرن التاسع عشر حوالى ٦٠٠٠ نسمة ، كما أصبحت تكون غالبية سكان تلمسان وأصحاب الرأى فيها .

ويلى طبقة الكراغلة طبقة الحضر التى تتكون من العائلات الحضرية المتأصلة فى البلاد ، ومن مهاجرى الأندلس بعد تكاثر عددهم ، وتولى بعض أفرادها مناصب القضاء والإفتاء والكتابة ، ويلى هذه الطبقة " طبقة البرانى " ، وهم أصحاب الحرف ، ثم طبقة الدخلاء وهم من جماعة الأسرى المسيحيين فى الحانات أو السجون أو رعاية البساتين أو الخدمة فى قصر الداى ، وقد قل عددهم بعد هجوم " اللورد أكسموث عام ١٨١٦ ، ولهذا أصبحت طبقة الدخلاء تتكون من

اليهود التى عملت بالسمسرة والربا الفاحش والتجارة وكونت ثروات ضخمة ، وكانت محل غضب الأهالى الجزائريين ، الذى تحول إلى ثورات انتقامية منهم خاصة فى سنوات ١٨٠١ و ١٨٠٤ و ١٨٠٥ و ١٨١٥ [٢] .

وكانت الجزائر تنقسم إدارياً إلى ثلاث ولايات هى ولاية قسطنطينة فى الشرق وولاية تيطرى فى الوسط وولاية وهران وعاصمتها المعسكر فى الغرب ، ويدير كل ولاية أحد البكوات ، وكان هناك نظام معين لتسليم كل بك مبلغ معين من المال إلى رئيسه فى كل عام ، وهو فى ذلك يشبه إلى حد كبير نظام الإلتزام الذى كان معمولاً به فى مصر وسوريا حين دخول القوات العثمانية إليها .

ومع الاتحاد مع الدولة العثمانية أصبحت مدينة الجزائر تضم بعض الأتراك مع الألبانيين أو الأرناؤوط والجراكسة وبعض السوريين وسكان الجزائر نفسها ، مع عدد من الأسرى الإيطاليين والفرنسيين والأسبانيين الذين كانوا يستخدمون فى البناء والتجديف على السفن ، وكان هناك عدد من الأندلسيات أو السيدات من سلالة الأندلس ، والمغربيات ، وكان عدد من الضباط الانكشارية أو رؤساء البحر يأتون بزوجات لهم من الأناضول أو حتى من استانبول ، هذا علاوة على الجوارى البيضاء

## الفصل الثامن

## الاحتلال الفرنسى للجزائر

لجأت بعض الدول الأجنبية إلى العدوان على الجزائر بدعوى وقف عمليات " القرصنة " ، ففى ١٨١٥ أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجزائر عدة سفن حربية لكى تجبر الداى على وقف المطالبة بالجزية السنوية المفروضة على سفنها فى البحر المتوسط ووقف عملية زيادة وتفتيش السفن ، وقد نجحت الولايات المتحدة فى عقد معاهدة مع الجزائر حققت فيها الشروط الأمريكية بعد أن قامت السفن الحربية الأمريكية بالاعتداء على سفن الجزائر بل وعاصمة الولاية نفسها .

وفى عام ١٨١٦ حاولت بريطانيا إخضاع الداى لشروطها وهى فك الأسرى الأوربيين واحترام قوانين الملاحة وإلغاء " القرصنة " ، وانضم الأسطول الهولندى إلى الأسطول البريطانى فى تهديد الجزائر لتوافق على تلك الشروط ، ونتيجة لرفض الداى هذه الشروط دارت معركة انتهت لغير صالح الجزائر حيث تم إغراق معظم قطع الأسطول الجزائرى وتدمير جزء من تحصينات مدينة الجزائر ، فاضطر الداى تحت الضغط الحربى إلى إطلاق سراح الأسرى المسيحيين وكانوا من الأسبان والطليان وعددهم حوالى ١٢٠٠ أسير .

بدأت المؤتمرات الأوربية تناقش موضوع القرصنة ، فكان مؤتمر لندن عام ١٨١٦ ، ومؤتمر إكس لاشابل عام ١٨١٨ ، ولكن كان هناك بعض الدول الأوربية التى لم تتفق على عمل موحد اكتفت بإنذار الجزائر للكف عن القرصنة واسترقاق الأوربيين الأسرى مع التهديد باستخدام القوة [٤].

تأزمت العلاقات بين فرنسا والجزائر فى عام ١٨٢٦ ( مع عدم إهمال العلاقات العسكرية القديمة منذ بداية الجهاد البحرى والذى قاده خير الدين بربروسا

) ، وتطور الأمر إلى ضرب الحصار على مدينة الجزائر فى عام ١٨٢٧م، وانتهى الأمر بإرسال حملة لاحتلال الجزائر فى يونية ١٨٣٠م .

هناك أسباب كثيرة يمكن أن نسوقها لهذه الأزمة بين فرنسا والجزائر ، منها على سبيل المثال :

١- أن فرنسا كانت تريد إحياء سياستها التوسعية وتأسيس إمبراطورية استعمارية ثانية ، خاصة بعد القضاء على نابليون وتنازل فرنسا لإنجلترا عن بعض مستعمراتها نهائياً فى عام ١٨١٥ .

٢- لما عادت حكومة البربون إلى السلطة فى فرنسا على أكتاف الأجانب ، وعجزت عن تعديل شروط معاهدة فيينا راحت تبحث عن نصر خارجى ، وكانت الجزائر هى المكان المرشح لهذه العملية .

٣- وتذرعت فرنسا عند قيامها بحملة الغزو هذه ببعض الدوافع الدينية ونشر المدنية بين السكان الأصليين وإدخالهم فى النصرانية .

٤- أما عملية محاربة القرصنة فقد جاءت لتكون ستاراً تخفى وراءه فرنسا رغبتها فى السيطرة على الجزائر [٥] .

٥- التنافس الدولى على البحر المتوسط ، ورغبة فرنسا فى حسم الموقف لصالحها .

٦- انتهاز فرصة فقدان الدولة العثمانية لأسطولها فى موقعة نوارين البحرية عام ١٨٢٧ ومحاولة فرنسا اقتطاع الجزائر من أملاك الدولة العثمانية .

٧- الدوافع الاقتصادية والتى من بينها رغبة فرنسا فى الحصول على المواد الأولية ، وإيجاد الأسواق لمصنوعاتها ، وتوظيف رؤوس أموالها فى المستعمرات ، خاصة وأن فرنسا تتمتع فى الجزائر بامتيازات تجارية خاصة منذ القرن السادس عشر [٦].

٨- وأما حادث المروحة الشهير والذى كان سبباً فى فرض الحصار ثم الاحتلال فلم يكن سوى ذريعة أخرى ، لأنه من غير المعقول أن تحرك جيشاً قوامه أربعين ألف جندى وأن تصرف من خزانتها كل هذه المبالغ الطائلة ( ١٥٠ مليون فرنك ) من أجل ضربة مروحة ، كما يزعم الفرنسيون .

وقصة هذه المروحة طريفة يجدر أن نذكرها كمثل للحجج الاستعمارية الواهية حينما تريد أن تجد هذه الدول الذريعة للسيطرة أو بسط النفوذ على إحدى المناطق غير التابعة لها ، وتعود القصة إلى عهد الثورة الفرنسية عندما اضطرت فرنسا إلى شراء قمح من الجزائر على سبيل الاقتراض واشترك بعض الماليين من اليهود كوسطاء فى هذه الصفقة.

كان الدايات فى الجزائر يبيعون القمح بثمن بخس نظير اقتراضهم الأموال من هذه البنوك أو البيوت التجارية ، ويقوم الوسطاء من اليهود ببيع القمح إلى فرنسا بمبالغ باهظة ، وقد بدأ الداى مصطفى سلسلة من المراسلات مع الحكومة الفرنسية لتسوية الديون فيما بينهما .

وظل الداى حتى عام ١٨٠٥ فى مراسلاته دون حلاً لهذه المشكلة وتوترت العلاقات بين الطرفين بسبب ذلك ، وبعد عام ١٨١٥ انتهت المنازعات الدولية بمؤتمر فيينا فأرسلت فرنسا قنصلاً جديداً إلى الجزائر يدعى " بيير ديفال Pierre Deval " الذى عاش فترة جميع الأحداث التى انتهت باحتلال فرنسا للجزائر فى عام ١٨٣٠ [٧].

بدأت فرنسا فى البحث عن حلول تجنبها نفقات الحرب ، وفى نفس الوقت تجعل المسلمين يقاتلون بعضم بعضا فاقترح " دورفتى Drovetti " قنصل فرنسا فى الإسكندرية قيام محمد على والى مصر بحملة على الجزائر بمساندة فرنسا لتأديب الداى والقضاء على حكومته ، واحتلال الجزائر وضمها إلى أملاكه على أن يكون لحليفته فرنسا امتيازات واسعة فى هذه البلاد .

لما فوتح محمد على فى الأمر تردد فى البداية خشية فقدان ثقة العالم الإسلامى فيه وقال للقنصل الفرنسى " أنتم مسيحيون أما نحن والجزائر يون مسلمون ، وسماع أقوال كتلك ونحن ذوو دين ، وأمة وشريعة ودولة واحدة ، لا يتلائم مع ديننا ودولتنا " ، ولكن سرعان ما عدل محمد على عن رأيه ووافق على فكرة القيام بحملة لتأديب الداى بشرط أن تدفع له فرنسا مبلغاً مالياً ، ودعماً بحرياً ، يمكنه من إعادة بناء أسطوله الذى تحطم فى موقعة نوارين البحرية عام ١٨٢٧ .

وكان دروفتى قد تمكن من إغراء محمد على بالتدخل فى الجزائر ولقيت هذه الفكرة ترحيباً من محمد على على أساس أنها ستبعد أخطار احتلال دولة أجنبية لدولة إسلامية من جهة ، وعلى أساس توسيع ملكه وأفق دولته من جهة ثانية ، وتتلخص هذه الفكرة فى زحف محمد على برياً فى ولاية طرابلس وتونس والجزائر ويخضع الداى ويضم كل هذه الولايات إلى حكمه ، وباسم السلطان ويدفع له جزية عنها .

وفى محاولة من محمد على يتكشف فيها الموقف أرسل إلى الداى وينصحه ويحذره من العواقب الوخيمة إذا أصر على موقفه المعادى لفرنسا ، وكان رد الداى عليه فليذهب محمد على ليأكل الفول . وحتى يأخذ مشروع محمد على بالحملة على الجزائر شكلاً رسمياً لا تعترض بريطانيا أو غيرها عليه رأت فرنسا ضرورة أخذ موافقة السلطان العثمانى على المشروع ، وعندما تسرب الخبر إلى الإنجليز اعترضوا عليه وحرضوا السلطان العثمانى ضده ، كما حذرت بريطانيا محمد على الذى بدأ يرتبط بالمصالح الفرنسية من الإقدام على هذا العمل .

وقد ثارت الدول الأوربية خاصة بريطانيا ضد هذا المشروع ، وأيضاً السلطان العثمانى عارض امتداد نفوذ محمد على إلى شمال أفريقيا ، وأمام هذه العقبات أغمضت فرنسا أعينها عن المشروع مؤقتاً ، وظلت تتحين الفرص المواتية للقيام بنفسها بحملة عسكرية ضد الجزائر والانفراد باحتلالها [٨].

وقد شكلت فرنسا لجنة مالية لتسوية الخلافات مع الداى ، وانتهت هذه اللجنة إلى تخفيض الديون من ٢٤ مليون فرنك إلى سبعة ملايين فرنك ، واضطر الداى إلى الموافقة على هذا التعديل بشرط أن تقوم فرنسا بسداد هذا المبلغ دون مماطلة.

لكن ما أن عرضت هذه الاتفاقية الجديدة المعدلة فى ٢٨ أكتوبر ١٨١٩ على مجلس النواب الفرنسى حتى قرر الإفراج عن مبلغ اثنين ونصف مليون فرنك فقط للوسطاء اليهود ، وحجز بقية الدين حتى تصدر المحكمة الفرنسية حكمها فى بقية المبلغ واعترض الداى على هذا الإجراء ، وتعلل القنصل الفرنسى بتعقيد الإجراءات الفرنسية كلما طالبه الداى بسداد الديون ، وأخيراً ضاق الداى ذرعاً وطالب فرنسا باستدعاء ديفال وتعيين قنصل آخر يكون محل ثقته .

وازدادت الأمور تعقيداً حينما حاول نائب القنصل ويدعى ألسكندر ديفال Alexander Deval إقامة منشآت على الساحل الجزائرى ودعمها ببعض العسكريين – وعندما علم الداى بذلك أرسل قواته لتدميرها ، وفى ٢٩ أبريل ١٨٢٧ دار حوار بين الداى والقنصل الفرنسى ديفال حيث استفسر الداى عن سبب تأخير الرد الفرنسى على رسائله ، ويبدو أن رد القنصل أغضب الداى الذى ثار ، فوجه إليه ثلاث ضربات من المروحة التى كانت فى يده .

وكتب القنصل الفرنسى تقريره عن هذا الحادث إلى حكومته ، وطالبها باتخاذ الوسائل الضرورية والفعالة للمحافظة على كرامة فرنسا وكيانها ، وهنا ينتهى الفصل الأول من المسرحية الفرنسية لاحتلال الجزائر(٩) .

الجدير بالذكر أن الداى فى حالة شديدة من الضعف والإفلاس ، تبعاً لما هو عليه الحال فى الدولة العثمانية التى كانت أكثر ضعفاً من الداى خلال تلك الفترة ، وكان على الداى أن يأخذ العبرة من الحملة الفرنسية على مصر ، ففرنسا وبريطانيا وأوربا غالباً كانت دول استعمارية ، أى أنه كان على الداى أن يتعظ بذلك ، وقبل أن يقدم على مثل هذه الضربة اللطمة التى لطمها للقنصل ، أن يكون متمكناً من قوته العسكرية ، أو على الأقل أن يستعد لما سوف يحدث بعد ذلك ، ويعد عدته العسكرية لمقاومة أى عمل عسكرى محتمل .

تجمعت القوات البرية والبحرية مع معدات الحرب والذخائر فى المنطقة الواقعة بين طولون ومرسيليا ، كما تجمعت سفن النقل والسفن الحربية فى الموانى ، فى مايو عام ١٨٣٠ مؤلفة من سبعة وثلاثين ألف وستمائة جندى ، واشتملت الحملة على ٤٥٠٠٠ حصان ، و ٩١ قطعة مدفعية ، وقلد الملك الأميرال دوبريه القيادة البحرية ، وقلد الجنرال برمون القيادة البرية ، كما اشتملت الحملة على بعض الضباط والجنود الذين كانوا قد خدموا فى جيوش نابليون وظلوا يحلمون

بعظمة الإمبراطورية ، كما اشتملت على بعض الجنود الذين شاركوا فى حملة نابليون على مصر .وصل عدد قطع الأسطول إلى ٦٠٠ قطعة ، اجتمعت أمام طولون ، وكانت تشتمل على ١٠٣ قطعة حربية ، مقسمة إلى ثلاث فرق ، الأولى للعمليات ، والثانية لإنزال الجند ، والثالثة احتياطية ، أما السفن التجارية فكانت معدة لنقل الجنود والمهمات .

تمت عملية إنزال الجنود فى الخليج الغربى لشبه جزيرة سيدى فرج وعلى شاطئ رملى وفى مرسى محمى من الرياح ، ووجه الفرنسيون أول طلقات مدافعهم على ما زعموا أن الأسبانيين قد سموه برج الشيخ ، فهدموه ولم يكن هذا البرج سوى مئذنة مسجد سيدى فرج التى سميت المنطقة باسمه .

وقد تمكنت إحدى الفرق المصرية الثلاث ، وبحماية مدفعية الأسطول من الزحف والاستيلاء على قطع المدفعية الجزائرية التى كانت مصوبة إلى داخل شبه الجزيرة واستمرت عملية إنزال المدفعية والمعدات ، وقام الفرنسيون بتحصين شبه الجزيرة لاتخاذها قاعدة عسكرية لهم تشتمل على مخازن المهمات والمستشفيات ، وتصبح نقطة تموين من الأسطول فى أثناء العمليات الحربية القادمة [١٠] .

وكان نزول القوات الفرنسية فى وهران تحت قيادة الجنرال دامريمون فى شهر ديسمبر ١٨٣٠ ، والظلم الذى عامل به المغاربة إخوانهم الجزائريين ، كافياً لهبوط عزيمة أنصارهم ، وقبل مرور شهر واحد على ذلك الاستقبال الحماسى الذى قابلته به القبائل العربية بدأ الخليفة فى إظهار الضعف والتساهل ، وفى أثناء شهر يناير وفبراير ١٨٣١ كانت تقارير الممثل الفرنسى فى طنجة تشير إلى الإمدادات بالجنود وقوافل الذخائر والمؤن ، التى كانت تأخذ طريق فاس وتازا متجهة إلى الجزائر ، وسرت الإشاعات حتى عن أن السلطان ( سلطان المغرب ) سيقود بنفسه جيشاً ويأتى به لمعونة خليفته فى تلمسان .

وقد وجد السلطان أن عدم نجاح الحملة كان يرجع لسوء تصرف ابن عمه فجدد له النصائح وأوصاه بالمحافظة على النظام والوئام بين الجنود ، وعدم إغضاب الأهالى [١١] .

**الأمير عبدالقادر الجزائرى والجهاد ضد الفرنسيين :**

وبعد اختيار عبدالقادر بن محيى الدين أمير جهاد قرر قبل القيام بحملات عسكرية ضد قوات الغزو الفرنسية ، أن يقضى على حالة الفوضى التى كانت موجودة فى إقليم الغرب الجزائرى ، ولذلك فإنه عين عدداً من الخلفاء والأغوات والقواد لإدارة الدوائر التى تزايد عددها مع امتداد سلطته وعمل على إقامة العدالة وجمع الضرائب ، وبدأ فى إنشاء قواته المسلحة [١٢].

وكان الأمير عبدالقادر عضواً فى الطريقة الدرقاوية الصوفية مما جعل كفاحه يتسم بالجهاد ، وبفضل نضاله ورجاله لم يستطع الاستعمار أن يتعمق فى داخل البلاد ، وظل المستعمر على الساحل مهدداً بهجمات القوى الوطنية التى تعمل لتحرير البلاد [١٣] .

وبدلاً من أن يبدأ بمهاجمة الفرنسيين ، فى الوقت الذى كانت فيه قوات القبائل الخاضعة له غير كافية ، فضل أن يحصل على اعتراف أهالى إقليم الغرب الجزائرى بسلطته ، ورغم أن هذا التفكير منطقى ، فإنه لم يكن من السهل تحقيقه ، وذلك لأنه لم تكن هناك أية فرصة تسمح للأمير عبدالقادر لاستمالة العناصر العثمانية ، الذين كانوا أعداءه بالأمس ، وبذلك نجد أن الأمير لم يهمل فى أثناء السنوات الأولى من حكمه والتى قضاها فى تدعيم سلطته ، وأظهر خضوعه لسلطان المغرب ، حتى يتمكن من الحصول على المعونة ، ويخلق عدواً جديداً لفرنسا .

اهتم أن يعلن نفسه خليفة للسلطان ، وأمر بضرورة الاستمرار فى إلقاء الخطبة باسمه فى مساجد تلمسان ، حتى لا يغضب منه أهالى هذه المدينة ، وعند

نهاية عام ١٨٣٣ كان بعض الجنود الفرنسيين قد وقع فى أيدى رجاله ، واقترح عليه قائدهم أمر مبادلتهم ببعض الرهائن الموجودين عند الفرنسيين ، وأجاب الأمير عبدالقادر مدعياً أنه لا يمكنه تسليمهم دون تصريح بذلك من سلطان المغرب الذى أعطاه الأمر بالاحتفاظ بهم [١٤] .

وبحكم اتفاقيات ٤ و ٢٦ فبراير ١٨٣٤ التى وقعها الأمير عبدالقادر مع الجنرال ديميشيل الذى عرفت باسمه هذه الاتفاقية ، وتبين الرسالة المرسلة من عبدالقادر إلى السلطان العثمانى ( عبدالحميد ) أن الفرنسيين قد طلبوا الصلح مع الجزائريين حينما وجدوا فيهم القوة والمنعة .

وقد اشترط هذا الصلح على علو الإسلام ، وان المستعمر الكافر تحملها - أى وافق عليها – لظنه أن يصلح يحل – يقلل – من عزيمة المسلمين ، ويتركون الجهاد ، وقد استمر هذا الصلح لمدة سنة [١٥] ، وأصبح الأمير الذى اعترفت به فرنسا ، يتزود عن طريقها بالأسلحة والذخائر ، وسلم إليه ميناء أرزيو ، فلم يعد بحاجة إلى الالتجاء إلى المغرب ، من أجل الحصول على ما يحتاجه من مهمات حربية ، وعلاوة على ذلك فإن مجرد اتفاقه مع الأعداء ، دفع سلطان المغرب إلى ألا يرتاح إليه ، فساءت العلاقة بينهما .

كان الأمير يرغب فى أن يمد سلطته إلى كل الوطنيين ، فرغم معارضة الكثيرين من المسلمين لاتفاقية ديميشيل فإنه طلب إلى القبائل أن تترك أماكن معسكراتها قرب الساحل وتأتى إليه فى المعسكر ، وأن تقدم له كل شيخ يكون قد باع أحد الخيول للفرنسيين ، ولكن هذه القبائل خشيت من العقاب فلم تنفذ هذه الأوامر ، وطلبت من الفرنسيين حمايتها من الأمير.

ومنذ يناير ١٨٣٥ كان الجنرال تريزيل Trezel قد أخذ مكان ديميشيل ، وكان تريزيل لا يعترف بالأمير ، وقد أدى ذلك إلى حدوث معركة بين قوات الأمير وقوات الجنرال الفرنسى فى ٢٨ يونيو ١٨٣٥ وفيها تمكن المجاهدون من القضاء على معظم قوات الجنرال ، كما تم ذبح معظم الجرحى ، واستولوا على الأمتعة والمهمات .

فى الوقت الذى هربت فيه غالبية الجنود فى فوضى كاملة صوب الساحل [١٦] ، وقد ورد فى رسالة عبدالقادر للسلطان العثمانى أنه بعد صلح ١٨٣٤ خرج العدو للحرب وغدر والمسلمين على حين غفلة وسار إلى أم العساكر من وهران فهزمه الله هزيمة شنعاء ، كأنما أرسلت عليهم ريح عاتية فترى القوم فيها صرعى ، وأجبرهم المسلمون إلى البحر فألقوا بأنفسهم فيه ، ولم ينجوا منهم إلا العشر ، ولم يبق من سلاحهم إلا القليل [١٧] .

كانت أنباء هذه الهزيمة الخطيرة التى نزلت بالقوات الفرنسية تثير المخاوف على كل جانب من شاطئ البحر المتوسط ، وتحت ضغط الرأى العام الفرنسى ، تم إرسال الماريشال كلوزيل Clouzel للثأر للشرف الفرنسى الجريح

وقام الأمير بتأييد من المسلمين بعد هذا الانتصار الكبير الذى حصل عليه ، بنشر دعوة جديدة للجهاد ، كما زاد الحماس فى المغرب من أجل الجهاد بعد نشر أنباء هذا الانتصار ، ونتيجة لتسامح المولى عبدالرحمن ، وقد وصلت المعونة إلى الأمير الحربية من المغرب [١٨] ، وقد أخذت المواجهة بين الأمير والماريشال شكلاً آخر .

ففى ٢١ نوفمبر ١٨٣٥ ذهب الماريشال إلى وهران ، وأعد نحو ١٢,٠٠٠ جندى ليدخل بهم ميدان المعركة ضد عبدالقادر ، الذى كان بدوره على أتم الاستعداد لملاقاته ، حيث كانت قواته تتكون من ٨٠٠٠ فارس ، و٢٠٠٠ رجل ، وأربعة مدافع . كما طلب المعونة من ملك إنجلترا ، ففى رسالة من عبدالقادر لرئيس حكومة بريطانيا : ( أن الإنجليز أشفقوا فى حالنا وقالوا أن الفرنسيين ظلموا العرب وأضروا بهم ، وإذا احتاج الأمير عبدالقادر إلى دراهم أو سلاح أو غير ذلك ، نشلف له أو نبيع لع كل ما يحتاجه ) [١٩] حيث العلاقة الودية بين لندن وفاس ، وأنه خليفة السلطان المولى عبدالرحمن ، وأنه أيضاً حصل منه على أسلحة وذخائر ومواد تموينية . فى ٢٧ نوفمبر جاءت قوات كوزيل إلى مدينة المعسكر ( مدينة الأمير ) الذى رفض الدخول فى معركة فاصلة مع كوزيل ، حيث أنه لم يستطع السيطرة على قواته ، وتوزعت كتائبه فى البادية ، وعاد فرسان القبائل بعضهم إلى المنازل والبعض الآخر إلى المعسكر .

وساد النهب والسلب ، وبدت حالة الأمير بائسة من الإهانة التى ألصقت به نتيجة لضعف وجبن البعض ، وخيانة البعض ، واعتقد الأمير أن أعوانه قد تخلوا عنه ، وحين دخل كلوزيل مدينة المعسكر فى ٦ ديسمبر وجدها مهجورة محروقة ، فقد خربها عبدالقادر قبل مغادرته إياها ، ولم يبق بها سوى جمع من اليهود البؤساء ، فاضطر كلوزيل وقواته إلى مغادرتها والجلاء عنها ، وكان ذلك فشلاً واضحاً للماريشال كلوزيل .

وما أن خرج الفرنسيين من مدينة المعسكر ، بعد أن حطموا دار الصناعة ، وعادوا إلى وهران ، حتى عادت المدينة آهلة بالعرب وعامرة بالأسواق والسكان ، وأقبلت القبائل أفواجاً على الأمير عبدالقادر متأسفين له نادمين [٢٠] .

الجدير بالذكر أنه ما من مدينة من مدن الإسلام دخلها الكفار ، إلا كان ( الينشارى ) هم دعاتهم إليها – والينشارى كلمة تركية Yenicheri وهم الجنود الأتراك الذين وفدوا على الولايات المغربية وشكلوا بذلك وحدات الجيش البرى والبحرى خلال وجود الأتراك بهذه البلدان الجزائرية ، وقد خرجوا عن طاعة الأمير ، وقبلها خرجوا على طاعة السلطان العثمانى محمود [٢١] .

الجدير بالذكر أن السياسة الفرنسية فى الجزائر قامت على فكرة الاحتلال المحدود المقتصر على الساحل دون الداخل ثم تحولت هذه السياسة إلى التوغل فى الداخل ، فنجح الفرنسيون فى احتلال سيدى فرج والوصول إلى مدينةالجزائر ، ومهاجمة قلعة السلطان ، وحصن القصبة ، وإشعال النار فى مخازن الذخيرة ، ولما رأى الداى تحول الموقف فى غير صالحه حاول الحصول على صلح مشرف مع الفرنسيين ، ووسط فى ذلك قنصل بريطانيا ، ولكن الفرنسيين رفضوا هذه الوساطة وأصروا على فرض شروطهم والتى كان من أهمها ما يلى :

١- تسليم حصن القصبة ، وجميع حصون مدينة الجزائر وأبوابها للفرنسيين .

٢- ضمان القائد الفرنسى حمايى الداى ، وممتلكاته الشخصية .

٣- ترك الحرية للداى فى الإقامة أو الرحيل إلى أى مكان يريده .

٤- عدم اتخاذ أى إجراءات انتقامية ضد الجنود الجزائريين .

٥- كفالة حرية الجزائريين فى إقامة شعائرهم ، وصيانة ممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم ، والمحافظة على أعراضهم .

وقد وافق الداى على هذه الشروط التى تضمنت متطلباته وقرر مغادرة مدينة الجزائر هو وأسرته إلى نابلى بإيطاليا ، ونتيجة لذلك انتهت آخر مظاهر التبعية للعثمانيين فى الجزائر ووقعت أعباء المقاومة على الشعب الجزائرى نفسه ، وبدأ الاستعمار الفرنسى الرسمى فى الجزائر وأخذ الفرنسيون فى استغلال موارده مستخدمين فى ذلك شتى السبل والوسائل للوصول إلى أهدافهم ، كما حاولوا التقرب إلى رؤساء القبائل فى محاولة لكسب اعترافهم بالسيادة على أقاليمهم ، ولكن تصميم الشعب الجزائرى على استقلال بلاده جعل مهمة الفرنسيين شديدة الصعوبة

فى فبراير ١٨٣٦ قررت الحكومة الفرنسية إرسال الجنرال بوجو على رأس الإمدادات إلى مدينة وهران ، وكلفته بفك حصار معسكر تافنا ، وإعادة المواصلات بينه وبين تلمسان ، وكانت هذه هى أول مرة تصطدم فيها القوات الفرنسية مع قوات الجزائر فى أرض سهلة ، وانتهت بانتصار الفرنسيين فى ٦ يوليو ١٨٣٦ ، وإن كان الحال لم يتغير فى قليل أو كثير عما كان عليه قبل مجيئه ، ولم يكن النصر الفرنسى عامل حسم ، إذ ظل الفرنسيون محاصرين فى المدن الساحلية ، وظل عبدالقادر مسيطراً على بقية البلاد ، وعاد بوجو إلى الجزائر فى أبريل ١٨٣٧[٢٣] .

وفى ٢٢ أبريل ١٨٣٧ أنشأت السلطات الفرنسية فى الجزائر مديرية للشئون العربية ، ومنذ تأسيسها عرفت عدة تطورات على امتداد القرن التاسع عشر حتى أصبحت عبارة عن جهاز عسكرى و سياسى وإدارى قوى ، وتعددت مهام ضباط مكاتب الشئون العربية فى كثير من المهام المختلفة [٢٤] .

دخل بوجو فى مفاوضات مع مندوب عبدالقادر ، وطلب منه الاعتراف بالسيادة الفرنسية، وشرح له المناطق التى ستكون تحت سيادته هو ، وكانت هذه المقترحات مطابقة لتعليمات الحكومة الفرنسية التى وافقت عليها ، وسمحت له بالمفاوضة على أساسها ، وعلى شرط تصديق الملك على المعاهدة ، ولكن

عبدالقادر رفض هذه الشروط ، وقد تدخلت الحكومة الفرنسية وسمحت لبوجو بمواصلة المفاوضات مع الأمير [٢٥] .

على أن عبدالقادر رفض أن يتحمل وحده مسئولية اتخاذ القرار فى مسألة إبرام الصلح مع الفرنسيين ، فقد دعا إلى مؤتمر عام فى ٢٥ مايو ١٨٣٧ على ضفة نهر الهبرة ، حضره كل شيوخ القبائل الكبار ، وزعماء الفرسان العسكريين ، والمرابطون البارزون ، وأعيان المحاربين فى إقليم وهران ، حيث جرت مناقشة قضية السلام والحرب مع الفرنسيين ، وقد شرح عبدالقادر فى هذا الاجتماع المراسلات التى جرت بينه وبين الجنرال بوجو ، وطلب رأى الحاضرين .

وقد انقسم المجتمعون إلى قسمين : قسم يطالب باستمرار الحرب مع المستعمرين ، وقسم آخر يرى أن ظروف الجزائر تقتضى التفرقة بين سلام مقبول وسلام مطلوب ، وقالوا أن القرآن لم يأمر بإهدار الدم بدون جدوى ، بعد أن نادى المستعمرون بوضع السيف فى غمده ، وأن الفرنسيين قد طلبوا الصلح ، وقد أملى السلطان ( عبدالقادر ) عليهم شروطه ، وكان هذا القسم الأخير يتكون من المرابطين [٢٦] – مع ملاحظة أن صلح الفرنسيين ليس صلحاً ، وإنما هو من قبيل الهدنة لحين التمكن ، فالعدو المستعمر لا أمان له ولا عهد ولا ميثاق .

وقد اتفقت غالبية الآراء على أن الفوائد التى سيجنيها الشعب الجزائرى من السلم تبرر الاستجابة لبعض التنازلات والتضحيات التى يطلبها الفرنسيون مثل التنازل عن مدينة ( البليدة ) ، وسهل مدينة الجزائر ، مادام كل مسلم سيكون حراً فى الانتقال من المناطق الخاضعة للفرنسيين إلى المناطق الخاضعة للسلطان ، وقد أرسل عبدالقادر مندوباً عنه إلى القيادة الفرنسية على التافنة ، بموافقته على هذه الشروط [٢٧] .

وقد كان هذا الصلح بعد أن لقى العدو الفرنسى كثير من المشقة ، نتيجة الحصار والقتال ، على أن يدفع أموالاً للمجاهدين الذين استجابوا لهذا حتى يستعدوا بالسلاح وتنظيم صفوفهم انتهت هذه المفاوضات بتوقيع معاهدة تافنا فى ٣٠ مايو ١٨٣٧ ، وهى المعاهدة التى تركت لفرنسا مدن الجزائر ووهران ومستغانم ومزاجران ، ومنطقة الساحل ومتيجة قرب مدينة الجزائر ، أما بقية الإقليم فقد ظل فى أيدى الأمير ، واعترفت فرنسا بسلطته على تافنا وتلمسان وتتيرى ( تيطرى ) .

وقد اعترفت فرنسا مرة ثانية باستقلال الأمير بتوقيعها على هذه المعاهدة التى نصت على تبادل الممثلين والمندوبين بين الطرفين ( مع الوضع فى الاعتبار أن الاستعمار لا عهد له ولا ميثاق ) ، أما تعليمات فرنسا إلى بوجو بإرسال الأمير لودائع ويدفع جزية سنوية فإنها لم تنفذ ولم تذكرها المعاهدة قد امتازت المعاهدة بإثبات سوء نية الحكومة الفرنسية وممثليها ورغبتها فى ترك الباب مفتوحاً للطعن من جديد ، ذلك أن النص الفرنسى للمعاهدة قد اعترف بسيادة فرنسا على كل الجزائر ، فى الوقت الذى لم يذكر فيه النص العربى إلا أن " أمير المؤمنين يعرف أن السلطان كبير " ، وأمير المؤمنين هو عبدالقادر والسلطان هنا هو ملك فرنسا ، وعلى أى حال فإن مسألة عدم المطابقة بين المعاهدات وترجمتها شائع فى المجال الاستعمارى ، وقصد به إملاء شروط على الزعماء الوطنيين الجزائريين فى اتفاقيات لم يعرفوا محتوياتها [٢٩] .

## مقاومة الحاج أحمد باى قسنطينة :

وقد وضحت هذه المعاهدة الحدود الفاصلة بين الدولتين فى وهران والجزائر ، ولكنها سكتت عن شرق الجزائر ، فإذا لوحظ أن عنابة وبجاية كانتا فعلاً تحت أيدى الفرنسسين ، وإن بقية إقليم قسنطينة كان ما يزال تحت حكم الحاج أحمد ، فإن هذا يشير إلى ما كان يخبئه كل طرف للآخر من نوايا حول شرقى البلاد ،

فالأمير عبدالقادر كان يعتقد أن المعاهدة ستجعل أهالى قسنطينة يتخلون عن الحاج أحمد وينضمون إليه ، والفرنسيون كانوا يخططون للاستيلاء على إقليم قسنطينة .

وقد أتاحت معاهدة التافنة للأمير عبدالقادر الفرصة لإرساء قواعد دولة وطنية فى الجزائر ، ولكنها أتاحت للفرنسيين من جهة أخرى الفرصة للتخلص من المركز الثانى للمقاومة فى الجزائر ، والذى كان يتمثل فى مقاومة الباى أحمد الوالى العثمانى فى قسنطينة ، فقد كان جده بایاً ترکیاً اسمه أحمد الكولى ، وأمه من أصل جزائرى وعندما هاجم الفرنسيون مدينة الجزائر ، هب أحمد باى للدفاع عنها مع قوات من الفرسان ، وعندما ظهرت حركة الأمير عبدالقادر رفض أحمد باى والأشراف الإقطاعيون فى شرق الجزائر النضال تحت لوائه ، وعندما عرض عليه القئد العام الفرنسى للجزائر الاعتراف به ، فى حالة قبوله الحكم الفرنسى – ودفع الضريبة – أعلن ، بمشورة أشراف المدينة ، الرفض ، واعتبروا أنفسهم فى حالة جهاد ضد الفرنسيين ، واختاروا علماً أحمر يتخلله سيف .

وقد كتب أحمد باى إلى السلطان العثمانى يطلب منه منحه رتبة أمير الأمراء ، والعمل على استرداد ميناء عنابة من الفرنسيين ، ولكن الباب العالى تردد فى منحه رتبة أمير الأمراء ، بعد أن أعلنت فرنسا أن منح هذه الرتبة سوف يعتبر بمثابة إعلان حرب على فرنسا ، ، ومع ذلك صك أحمد باى العملة باسم السلطان ، واستعمل لقب الباشا ، وأنزل هزيمة مهينة بالجيش الفرنسى المهاجم فى نوفمبر ١٨٣٦ .

على أنه بعد إبرام معاهدة التافنة ، اتخذت فرنسا الإجراءات لضرب حصار طويل على قسنطينة ، وأرسلت إلى أحمد باى مقترحات قاسية للصلح لدفعه إلى رفضها ، وهو ما حدث بالفعل ، وفى أوائل أكتوبر ١٨٣٧ قاد الجنرال دامريمون Damremont القائد العام والحاكم العام للجزائر ، جيشاً من عشرة آلاف ،

استطاع به فتح المدينة ، وبعد حرب شوارع حامية تم احتلال المدينة فى ١٣ أكتوبر ١٨٣٧ ، وقتل فى هذه المعركة الجنرال دامريمون [٣٠] .

وعلى أثر سقوط قسنطسنة ، تم نقض معاهدة التافنة واشتعلت نار الحرب من جديد ، وسقط كثير من القتلى من الطرفين ، ويذكر الأمير فى رسالته للسلطان العثمانى : " وعجز الناس عن دفن القتلى ... وأن جيش العدو يناهز المائة ألف ، بالسلاح والمدافع ، وأنه إذا جمع قوته وقصد بعض المواقع ، فلا نقدر أن نرده ، إذ ليس لنا قوة بارود ولا سلاح ولا مدافع مثل ما عنده لكى نرده " [٣١] .

وعلى أثر سقوط قسنطينة ، انسحب أحمد باى إلى جبال الأوراس الواقعة إلى الجنوب ، ولكن القوات التى معه أخذت تتضاءل حتى اضطر إلى الاستسلام فى يونية ١٨٤٨ ، وبقى فى مدينة الجزائر حتى توفى سنة ١٨٥٠ ، أما الأسر الإقطاعية فى قسنطينة فقد اضطرت إلى قبول التعاون مع السلطات الفرنسية ، وكانت تخضع للقائد العام الفرنسى فى تلك المقاطعة [٣٢] .

كانت القوات الفرنسية المنصرة فى قسنطينة بقيادة الجنرال فالى ، ومكونة من ١٢٠٠٠ جندى ومزودة بستة عشر قطعة من مدفعية الميدان ومثلها من مدفعية الحصار ، وقافلة تحمل إمدادت تكفى ثمانية عشر يوماً ، وكانت فرنسا قد رأت فى فالى قائداً منصراً على العكس من بوجو الذى وقع معاهدة تافنا فعينته حاكماً عاماً وأنعمت عليه برتبة الماريشال ، وكانت خطته تتلخص ف الاعتماد على معسكرات دائمة أكثر من اعتماده على طوابير متحركة ، أى أنه كان من أنصار الحرب الدفاعية لا الهجومية ، وقد اعترض على فكرة استخدام الجزائريين فى القوات النظامية وأشار بتجنيدهم فى فرق غير النظاميين الخاصة بهم ، ووافقت الحكومة الفرنسية على رأيه.

ويعتبر تنظيم مقاطعة قسنطينة أهم الأعمال التى قام بها الجنرال فالى ، وكان قد فكر فى سحب قواته من هذه المدينة حتى لا يوسع المنطقة المحتلة فى شرق الجزائر ، ثم فكر فى إعادتها إلى أحمد باشا أو تعيين أحد الأمراء التونسيين عليها حتى يوازن نفوذ الأمير عبدالقادر بنفوذ تركى من الشرق . لكن مع الوقت شعرت فرنسا أنها تستطيع استغلال انتصارها إلى آخر درجة ممكنة لصالح تجارتها ونمو مستعمراتها ، كما أنه وجد من شيوخ الأهالى من يرغب فى التعاون معه ويسهل عليه أمر الإبقاء على احتلال قسنطينة ، وتعتبر القرارات الصادرة فى ٣٠ سبتمبر وأول أكتوبر ١٨٣٨ هى الواضعة لأسس تنظيم مقاطعة قسنطينة .

وقد قسمت فرنسا المقاطعة إلى إدارتين إحداهما خاصة بعنابة والثانية خاصة بقسنطينة ، وكانت إدارة الأولى تنقسم إلى دوائر تخضع كل منها لقائد فرنسى يجمع فى يديه السلطات العسكرية والمدنية والقضائية ، أما بقية المقاطعة فكانت متروكة لسلطة الرؤساء الإقطاعيين من الأهالى الذين قبلوا التعاون مع السلطة الفرنسية ، وكان عليهم جمع الضرائب من الأهالى والاحتفاظ بجزء منها كمرتب لهم ، وكان لهم الحق فى الاحتفاظ بقوات محلية خاضعة لهم كحرس غير نظامى يساعدهم فى فرض نفوذهم على الأهالى ، وكان لهم حق تعيين الشيوخ وترشيح القوادالذين سيعملون تحت إدارتهم ، وبعد موافقة الحالكم العام الفرنسى .

وكانت مساحة الأراضى التى انتقلت ملكيتها إلى الفرنسيين قد زادت وشملت منطقة الساحل ومنطقة متيجة المحيطة بمنطقة الجزائر ، كما انتشر فيها عدد من أكواخ العمال الزراعيين وصغار التجار المتعاملين مع قوات الاحتلال ، وكانت هناك إقطاعات تصل مساحتها إلى ثلاثة أو أربعة آلاف هكتار تمنح للأغنياء وذوى الألقاب ، وأخرى من أربعة هكتارات وتمنح للمحاربين القدامى والمهاجرين من فرنسا وأسبانيا ومالطة .

وقد بلغ عدد الأوربيين ٢٥٠٠٠ نسمة فى آخر عام ١٨٣٩ منهم ١١٠٠٠ فرنسى ، ولقد كان هناك ١٤٠٠٠ أوربى فى مدينة الجزائر و٥٠٠٠ فى وهران و٣٠٠٠ فى عنابة ، أما الباقى فكان موزعاً بين بجاية ومستغانم وقسطنطينة ، وأصبح الفرنسيون يكونون أكبر جالية أجنبية فى مدينة الجزائر ( ٦,٨٠٠ ) والأسبانيون يكونون أكبر جالية أجنبية فى وهران ( ٢,٣٠٠ ) وساد عدد المالطيين فى عنابة ( ١,٣٠٠ ) ، وظل هذا التوزيع مقياساً لاشتراك الأسبانيين والمالطيين مع الفرنسيين فى استعمار غرب الجزائر وشرقها [٣٣] .

**الحرب بين الأمير عبدالقادر والماريشال فاليه :**

لجأ فاليه إلى خطط الخداع ، فحينما تحركت قواته من مدينة ميلة فى ١٨ أكتوبر ١٨٣٩ ووصلت إلى مدينة سطيف يوم ٢١ ، أسرعت القبائل للدفاع عن نفسها ، ولكن الفرنسيين خدعوا شيوخ القبائل بتصريحات مرور مزورة عليها خاتم عبدالقادر ، ثم تحركت القوة نحو " باب الحديد " فى منطقة جبلية صعبة ، وعبرت المضيق الهائل لباب الحديد ، ثم مرت وسط قبيلة بنى منصور ، ثم وصلت بنى ينى ، ولم يكن لدى بن سالم خليفة عبدالقادر فى تلك المنطقة وقت كاف للاستعداد ومواجهة القوة الفرنسية ، ، وفى أول نوفمبر دخل فاليه والدوق دورليان مدينة الجزائر دخول المنتصرين ، وقد اعتقدوا أنهم احتلوا الجزائر .

وعندما وصلت الأخبار إلى عبدالقادر عقد مجلساً عسكرياً كبيراً فى ١٤ نوفمبر ١٨٣٩ ، حضره اليهودى دوران Durand وهو ضابط اتصال بين عبدالقادر وفاليه ، وقد حاول دوران أن يثبط همة الزعماء ، وأسهب فى الحديث عن عدم نضج جيش عبدالقادر وضعف موارده والاضطرابات الداخلية التى تعوق حركته ، وذلك بالمقارنة مع قوة الجيش الفرنسى وانضباطه ووحدته.

ورغم ذلك فقد نادت الأصوات بالجهاد ، فقال عبدالقادر : " ليكن ذلك مادامت هذه رغبتكم ، ولكنى لن أقبل المسئولية إلا بشرط واحد ، فإنكم ستتعرضون للمتاعب والمشقة والمحن ، وخيبة الأمل ، وقد يتملككم اليأس ، أو تتعبون من الحرب ، فأقسموا لى على القرآن الكريم أنكم لن تتخلوا عنى أبداً ما دمت أحمل راية الجهاد " ، فأقسم له جميع الشيوخ والخلفاء [٣٤] .

وفى يوم ١٨ نوفمبر ١٨٣٩ أعلن عبدالقادر الحرب رسمياً على الفرنسيين ، ولم يلبث عبدالقادر أن أعلن التعبئة العامة لجيوشه ، وفى خلال فترة وجيزة بدأت تتدفق من أعلى مرتفعات بنى صالح أعداد غفيرة غطت سهول مدينة الجزائر ، ، وعبر خليفتا المدية وملیانة نهر الشلف على رأس جيوشهما ، وفرض ابن سالم الحصار على المراكز والمستعمرات الفرنسية المنعزلة فى الشرق .

وسرعان ما هوجمت المستعمرات الفرنسية والمؤسسات الزراعية والمزارع النموذجية والمراكز الفرنسية المنتشرة ، وغطى دخان القرى المحترقة الجو ، وتعرض المستعمرون الفرنسيون لمذابح كبيرة فى معظم القرى ، وطوردوا حتى أبواب مدينة الجزائر نفسها .

وفى مدينة الجزائر انتشر الذعر ، حيث انتشرت الشائعات بأن عبدالقادر قادم على رأس جيش عرمرم تعداده ٣٠,٠٠٠ مقاتل ، تسبقه طليعته التى تبلغ ٥٠٠٠ جندى لتلغيم أسوار المدينة ، فجلا الناس فى الضواحى عن منازلهم ، وأخلى فاليه نفسه منزله ، ونصبت المتاريس ، وقلت المواد الغذائية فى الأسواق .

ولكن تغير الموقف حينما أراد عبدالقادر اختبار قوته عن طريق مهاجمة الفرنسيين طبقاً لمبادئ فن الحرب الأوربى ، وأمر قواته بمهاجمة قلعة بودورو ، فقد شتت المدافع الفرنسية صفوفهم وأجبروا على الفرار ، وبسرعة دعم فاليه قواته فى مدينتى البليدة وبوفاريك على أقدام جبال الأطلس.

وأرسل وحدات عسكرية لحماية ما بقى من المستعمرات المخربة ، ووصلت إليه التعزيزات بسرعة من حكومته ، فبلغ ما تحت تصرفه ٣٠,٠٠٠ محارب ، وقرر الاستيلاء على المراكز التى أقامها عبدالقادر وتخريبها ، بما فى ذلك مخازن أسلحته ومستودعات تموينه ، ومهاجمة وسحق جنده النظامى ، الذى يعد العمود الفقرى لقواته ، ثم الاحتلال الدائم للمقاطعات الآهلة بالقبائل العربية الرئيسية ، حتى تقتنع بعجز السلطان عن حمايتها والدفاع عنها [٣٥] .

وفى يوم ٢٧ أبريل ١٨٤٠ عبرت قوات فاليه نهر الشفة ، وتمكنت من هزيمة قوات عبدالقادر التى تصدت لها فى " مضايق المزاية " الجبلية ، ورفع العلم الفرنسى على أعلى قمم جبال الأطلس ، وتلا ذلك احتلال مدينتى : المدية التى كانت مهجورة ونصف محروقة ، كما تم احتلال مدينة مليانة .

وقد استفاد عبدالقادر من هذه الهزائم فى تغيير خطته فى القتال ، فقرر عدم مواجهة الفرنسيين وفقاً لأساليب فنون الحرب الأوربية ، وأصدر تعليماته إلى خلفائه وشيوخه بتحاشى مواجهة الفرنسيين مرة أخرى بقوات ضخمة ، والاقتصار على مناوشتهم ، ومطاردة أجنحة جيوشهم وتعقب مؤخراتهم ، وقطع خطوط مواصلاتهم ، والهجوم على على معداتهم ووسائل نقلهم ، والتراجع الخادع ونصب الكمائن ، وتمكن بذلك من تغيير الموقف لصالحه .

فرض عبدالقادر الحصار على مدينتى المدية ومليانة ، وأخذ العرب والقبائل فى المناطق المجاورة يهاجمون القوات الفرنسية الباحثة عن المؤن ، وخلال شهر أكتوبر ١٨٤٠ أوشك معسكر مليانة أن يتلاشى تحت عوامل الجوع والحمى ومات نصف الجنود ، ودخل ٥٠٠ منهم المستشفى ، وأصبح الباقون هياكل متحركة [٣٦] .

وقد طلب عبد القادر المدد من الباب العالى فأرسل برسالته إلى الصدر الأعظم يشرح له فيها ظروف المعركة وأحوال المجاهدين متوسلاً إليه فى ذلك قائلاً

له : " وإنا قد كاتبنا سيدنا فخر الزمان والمكان ، وسيد ملك يكون أو كان ، وطلبنا منه المدد بالعدة والعدد ، وأخبرناه بأحوالنا ، وسردنا عليه بعض أهوالنا ، فكن لنا لوجه الله ورسوله معيناً ، واسقنا من زلالك ماءً معيناً ، وأزل لهفتنا وارحم ضعفنا ، فإن العساكر وافرة ، والجزائر عامرة ، ونحن من عيالكم ، وتعلقنا بأذيالكم ، فادركونا قبل الفوات بمددكم قبل الوفاة ، وصِلوا فينا بفضلكم رحم الإسلام ، وراعوا فينا وجه النبى عليه الصلاة والسلام ، فإنه ليس للمسلمين حصن غير حصنكم يلجئون إليه ، وأنتم المكلفون بالإسلام ، وليس هنا أحد لك تتكلمون فى هذا الأمر عليه ، والله سائلكم عن أمثالنا الضعفاء ، وانتم ملجأ الهاربين سلفاً وخلفاً ، وأن أكف خدامكم المجاهدين لاستمطار فضلكم ممدودة ، وحاش جودكم وكرمكم أن ترجع بالحرمان مردودة [٣٧].

وفى ربيع سنة ١٨٤١ هاجم بوجو عاصمة عبدالقادر القديمة ( المعسكر ) وهدمها حينما وجدها خالية ، وقد رأت القبائل الموالية لعبدالقادر أن الفرنسيين يحرقون محاصيلها ويستولون على مواشيها وأغنامها ، وفى بعض الجهات حصدوا القمح والشعير وصادروه ، وتم تخريب القرى حتى مليانة وأراضى القبائل ، وخرج بوجو مرة أخرى وخرب الإقليم الذى ولد فيه عبدالقادر ، وهدم الزاوية التى تعلم فيها واستباح دماء بنى هاشم فى كل مكان .

وفى عام ١٨٤٢ حاول بوجو الاشتباك مع قوات الأمير النظامية ، فهاجم تلمسان وأعاد احتلالها وأرسل طوابير إلى ندرومه والمعسكر ومستغانم ، ولكن قوات الأمير كانت تهدد القوات الفرنسية فى كل مكان ، حيث هاجمت أحد الطوابير الفرنسية الذاهبة إلى بليدة وقضت عليه ، ولكن خضوع الأهالى كان مؤقتاً ، وما أن يعود رجال عبدالقادر إلى تلك المناطق حتى تنضم إليهم رجال القبائل ويقدمون لهم

المساعدات الوطنية اللازمة ، وبدأ عام ١٨٤٣ بثورة مسلحة قام بها رجال القبائل الساكنة فى وادى الشليف ضد الفرنسيين .

وفى نفس العام خرج طابور فرنسى بقيادة الدوق دومال ، ابن ملك فرنسا ، واتجه جنوباً باحثاً عن قاعدة الأمير عبدالقادر ، وكانت هذه القاعدة عبارة عن مدينة كبيرة من الخيام يعيش فيها أهله وأسرته مع أسر المجاهدين النظاميين ، وقد علم بموقع القاعدة وهاجمها بالفرسان وأخذ منها ثلاثة آلاف أسير وكمية كبيرة من الغنائم ، فأنعم ملك فرنسا على ابنه برتبة الفريق ، وأرسل عصا الماريشالية للقائد العام " بوجو " فى آخر يوليو ١٨٤٣ .

كما نجح الفرنسيون فى قتل القائد مبارك الساعد الأيمن لعبدالقادر ، وذلك فى المعركة التى وقعت عند سيدى يحيى فى ١١ نوفمبر ١٨٤٣ ، وكانت هذه الضربة أشد على الأمير من فقدانه قاعدته ، واضطر بعدها إلى الالتجاء إلى المغرب ، واعتقد بوجو أن الحرب قد انتهت ، وأنه لم يبق أمامه سوى القضاء على عبدالقادر وأنصاره الباقين معه ، ولكنه أخطأ التقدير [٣٨] .

المقاومة الجزائرية حتى النهاية :

خشيت فرنسا من أن يؤدى لجوء عبدالقادر إلى المغرب إلى قيام حركة تحررية كبرى فى شمال أفريقيا تقذف بقواتها إلى البحر ، فعملت على الضغط على المولى عبدالرحمن وتخويفه حتى يتخلى عن عبدالقادر ، ووقع اشتباك بين المغاربة والفرنسيين فى ٣٠ مايو ١٨٤٤ بالقرب من سيدى عزيز .

بل وأرسلت فرنسا قطعاً من أسطولها لضرب طنجة ، وأمرت قنصلها فى هذه المدينة بالمفاوضة مع السلطان فى شأن تسليم عبدالقادر ، ولكن فرنسا كانت تخشى من إثارة الرأى العام الأوربى وخاصة من تدخل بريطانيا فى المسألة بعد أن أصبحت تمس السلطنة المغربية ، فكلفت سفيرها فى لندن بأن يشرح للحكومة

البريطانية ويؤكد لها أن هدف فرنسا هو منع المغرب من أن يصبح ملجأً لعبد القادر يتزود فيه بالقوات لكى يواصل الحرب ضدها [٣٩] .

حاول عبدالقادر الاتفاق مع بريطانيا على أن يترك لسيادتها المدن الساحلية فى مقابل مساعدته على طرد فرنسا من الجزائر ، ولكن بريطانيا رفضت ، فحاول الاستعانة بالسلطان العثمانى على أساس الاعتراف بسيادة الخليفة العثمانى ، فى مقابل نجدة تصل منه على وجه السرعة ، ولكن السلطان العثمانى لم يستجب لذلك [٤٠] ــ وقد سبقت الإشارة إلى تلك المحاولات والاتصالات التى تمت بين عبدالقادر والسلطان العثمانى وكذلك الصدر الأعظم .

أيضاً حاول الأمير عبدالقادر الاستعانة بالسلطان عبدالرحمن ملك المغرب منوها له أن القضية مشتركة بينهما وأن الخطر مشترك كذلك تتعرض له الجزائر والمغرب ، ولابد من توحيد الصفوف ضد الخطر الفرنسى ، ولكن الملك كان يخشى الفرنسيين ، فرفض مساعدة عبدالقادر ، ولكن لسوء حظ السلطان عبدالرحمن أن وضع عبدالقادر على الحدود المغربية فجعل ذلك التصادم بين المغرب وفرنسا أمراً لابد منه .

قد وجهت القوات الفرنسية إنذاراً إلى سلطان المغرب بهذا المطلب ، وعندما رفض قاموا فى شهر يونيه ١٨٤٤ باحتلال مدينة وجدة المغربية على الحدود الجزائرية المغربية ، فاضطر السلطان إلى خوض الحرب دفاعاً عن كيان سلطنته ، ولكن جيوشه انهزمت هزيمة منكرة فى معركة وادى إيزلى يوم ١٤ أغسطس ١٨٤٤ وقامت البحرية الفرنسية فى اليوم التالى بضرب مدينة طنجة وميناء موجادور على ساحل الأطلنطى ، وفرضت على السلطان معاهدة تقضى باعتبار عبدالقادر خارجاً عن القانون فى جميع أنحاء الدولة المغربية، والجزائر، ووجوب

مطاردة القوات المغربية له فى أرض المغرب ، كما تطارده القوات الفرنسية فى الجزائر [٤١] .

الجدير بالذكر أن هزيمة القوات المغربية أمام القوات الفرنسية جاءت بعد محاولة الأمير عبدالقادر أن يشرح لسيدى محمد قائد القوات المغربية طرق تكتيك الفرنسيين فى الحرب ولكن نصائحه لم تجد أذناً صاغية ، وكان عدد قواته ٦٠٠٠ من الفرسان النظاميين و ١٢٠٠ من المشاة وعدد كبير من الفرسان المتطوعين غير النظاميين قد يصل إلى ٤٠ أو ٥٠ ألف جندى مقاتل ، أما القوات الفرنسية بقيادة بوجو فكانت تتألف من ١٨ كتيبة مشاة و١٩ آلاى فرسان ، أى ما يبلغ ١١٠٠٠ جندى مزودين بستة عشر قطعة من المدفعية ، هذا علاوة على النظام والتكتيك [٤٢] .

ويمكن اعتبار عامى ١٨٤٥ و ١٨٤٦ من أصعب السنوات التى أمضتها القوات الفرنسية فى الجزائر ، ولولا قوة الفرنسيين فى حربهم ضد الجزائريين التى أنهكت قوى المجاهدين ، ونشرت الخراب والدمار فى كل أنحاء الجزائر ، مما قلل من مقومة الجزائريين ، وحصار الأسطول الفرنسى لسواحل الجزائر بجانب الحصار البرى على الحدود المغربية والشرقية الذى قلل من وصول الأسلحة والإمدادات إلى المجاهدين الجزائريين ، ولولا أن " أبو معزة " اضطر إلى التسليم ، لما تمكنت فرنسا من البقاء فى الجزائر وخضوع قبائل بنى عباس لفرنسا على أن تحتفظ بنظامها الداخلى وتقاليدها تحت إمرة الشيخ المقرانى [٤٣].

**الحرب بين عبدالقادر وسلطان المغرب :**

كان عبدالقادر يأمل فى أن يعسكر على وادى ملوية فى المغرب ، وعدم التعرض له من جانب القوات المغربية ، ولكن السلطان عبدالرحمن تحت الضغط الفرنسى ، سارع إلى مطالبته بالانسحاب الفورى من الحدود المغربية ، بل وصدرت

التعليمات بمضايقة عبدالقادر وعدم التبادل التجارى معه وعدم بيع المواد الغذائية له ولأتباعه .

اضطر عبدالقادر إلى استخدام القوة فى معاملة القبائل ، فأمر قواته التى تتكون من ١٢٠٠ فارس و٨٠٠ من المشاة ، بحراسة المنطقة من جميع الجهات ورد المغيرين على أعقابهم ومطاردتهم إلى خيامهم وإحضارهم إلى الدائرة ومعاقبتهم ، وبهذه الطريقة تحسن موقفه ، وتهاطلت عليه المواد الغذائية ، بل أن أكثر من قبيلة طلبت الانضمام إلى الدائرة ، كما أرسلت قبيلة بنى حميان ذات النفوذ تأييدها لعبدالقادر .

وعندما تبين السلطان المغربى أن استخدام القبائل لم يعد مجدياً ، أرسل فى يوليو ١٨٤٧ قوة كبيرة من جنده تحت قيادة ابن أخيه مولاى هاشم لمهاجمة عبدالقادر ، وكانت دائرة عبدالقادر معسكرة فى وادى سلاف على حدود قبائل الريف ، وأرسل عبدالقادر إلى هاشم يطلب تفسيراً لهذا العمل العدوانى ، فرد عليه هاشم بعنجهية وسخرية ، فانقض عليه عبدالقادر فى نفس الليلة انقضاضاً صاعقاً وألحق به هزيمة منكرة ، وقتل قائده الحمراء ، ونجا هاشم بأعجوبة ، وغنم عبدالقادر غنيمة ضخمة وكمية من المال بلغت ألفى جنيه إنجليزى ، وكمية من المعاطف والبرانيس الفاخرة التى كان الأمير المغربى يحملها لتوزيعها على شيوخ القبائل وإغرائهم بالانضمام إليه .

وعندما عاد عبدالقادر إلى الدائرة وجد أن بنى قلعية قد انتهزوا فرصة غيابه وأغاروا على الدائرة ( معسكره ) وحملوا معهم كل الأبل ، فقام بمطاردتهم وقتل منهم حوالى مائة ، وأسر جميع شيوخهم ، وقد أزعج ذلك السلطان عبدالرحمن وبعث فى قلبه الرعب ، واعتقد أن عبدالقادر سوف يهاجم قصره وينحيه عن العرش ، فأصدر أمراً سلطانياً يقضى بأنه " على عبدالقادر إما أن

يستسلم شخصياً إلى السلطان عبدالرحمن ، أو يعود إلى الصحراء الجزائرية ، وفى حالة الرفض أو التأخير ، يزحف الجيش السلطانى ضده " ، وهكذا انقطع آخر أمل يربط بين عبدالقادر والسلطان عبدالرحمن .

فى ٩ ديسمبر ١٨٤٧ وصلت أنباء إلى عبدالقادر بأن ولدى السلطان عبدالرحمن ( مولاى محمد ومولاى سليمان ) على مسافة ثلاث ساعات من موقعه ، على رأس جيش قوامه ٥٠,٠٠٠ جندى ، مقسم إلى ثلاث فرق كبيرة ، تفصل كل منها عن الأخرى مسافة نصف ميل ، وكانت الفرقة الأولى مكونة من العرب الاحتياطيين ، كقبائل الريف وبنى سناسن وغيرهم ، وقد عسكرت بالقرب من قلعة سلوان الأثرية .

وقد رأى عبدالقادر أن لا ينتظر هذا الجيش الجرار ، بل يباغته ، حتى وإن كانت قوته صغيرة ، وحتى وإن بدا هذا العمل انتحارياً ، وتحرك فى يوم ١١ ديسمبر بنحو ١٢٠٠ فارس و٨٠٠ راجل ، وقد وضع فى مقدمة قواته جملين محملين بالحلفاء ومطليين بالقطران والقار ، وما أن وصل إلى الفرقة الأولى ليلاً حتى أمر بإشعال النيران فى الحلفاء .

فانطلق الجملان وقد اشتعلت فيهما النار بجنون عظيم نحو الفرقة المغربية ، يتبعهما فرسان عبدالقادر وهم يصيحون صيحة الحرب ، بينما كانت مشاة عبدالقادر تطلق النيران ، واستيقظت الفرقة الأولى على ظلام الليل وقد تحول ألى نور بفضل الوميض المنبعث من الجملين المحترقين ، ، واندفع رجال الفرقة الأولى فى كل اتجاه كأن أبواب جهنم قد فتحت عليهم تاركين أسلحتهم وخيامهم ومقتنياتهم ، وكانت هزيمة ساحقة [٤٤] – وهذا يذكرنا بما فعله طومان باى ضد قوات سليم الأول العثمانى ، حينما حمل الجمال بساس الأرز ودفع بها خيام العدو العثمانى ليلاً فى معسكر بولاق على النيل ، وقتل منهم عدداً كبيراً.

لم يتوقف عبدالقادر فقد واصل وفرسانه مسيرتهم حتى التقوا بالفرقة الثانية فأخذوها على غرة ومزقوها شر ممزق ، ثم انطلقوا إلى الفرقة الثالثة وباغتوها قبل أن يجد الأميران الفرصة لتنظيم صفوفهما ، وكان عبدالقادر يهدف إلى المضى قدماً إلى خيمهما وأسرهما ، ولكنه لم يتمكن بسبب ستار كثيف من نيران المدفعية والمشاة أجبرته على التخلى عن هدفه ، وفى منتصف النهار تحرك خمسة آلاف فارس مغربى للهجوم ضده ، فتركهم عبدالقادر يتقدمون بينما كان يتربص بهم على مرتفع مجاور ، وعندما وصلوا إلى مدى إطلاق النار انقض عليهم برجاله ، وتمكن من تشتيتهم ، ثم عاد بفرسانه إلى وادى ملوية عند الغروب [٤٥] .

أشاعت القوات الفرنسية أن عبدالقادر يريد إنشاء سلطنة مستقلة فى فاس ، أو القيام بثورة عاتية والاستيلاء على الحكم من أسرة العلويين ولصالح الهاشميين ، وذلك لبث الفتنة بين الفريقين ، وأرسلت إلى سلطان المغرب أن القوات الفرنسية ستدخل حدود المغرب لتعقب الأمير عبدالقادر وأتباعه سواء سمح هو بذلك أو لم يسمح ، فما كان من السلطان إلا أن أمر عبدالقادر بتسريح قواته والحضور بنفسه إلى فاس فرفض الأمير ذلك ، فأرسل السلطان قوة لتنفيذ ذلك الأمر .

وفى نفس الوقت وضع الفرنسيون خمسة آلاف جندى على الحدود عند اللامغنية لانتظار خروج عبدالقادر من الأراضى المغربية ، ورغم انتصاراته ضد المغاربة إلا أنه نصح مجاهديه أن يسلموا أنفسهم للفرنسيين وتابع هو سيره جنوباً ، محاولاً الدخول فى الأراضى الجزائرية ، وكانت القوات الفرنسية قد أقامت له النقط العسكرية على طول الحدود ، مما اضطره إلى أن يطلب التسليم ، على أساس وعد للسماح له بالسفر إلى الإسكندرية أو عكا ، وقد قبل الفرنسيون هذا الشرط ، واستقبلوه استقبالاً يليق بخصم شهم ، وبرئيس دولة محارب ، ثم جاء الدوق دومال بنفسه لقبول استسلام الأمير ، وقبل منه فرسه السوداء .

ولقد استسلم الأمير عبدالقادر فى أواخر ديسمبر ١٨٤٧ ، وقد ركب الأمير عبدالقادر وعائلته وأتباعه السفينة " أسمودوس " التى توجهت بهم إلى طولون ، ولم تنفذ فرنسا وعودها يالسماح له بالسفر إلى الشرق إلا فى عام ١٨٥٢ ، وذلك بسبب نشوب ثورة فبراير ١٨٤٨ ، ولقد استقر به الأمر فى مدينة دمشق هو وأسرته ، بعد أن أمضى خمسة عشر عاماً فى الجهاد ضد المحتل الأجنبى ، ويمكن القول بأن الغزو الفرنسى للجزائر قد انتهى باستسلام عبدالقادر ، وأصبحت الجزائر فريسة سهلة أمام رجال الإدارة الفرنسية ورجال الاحتلال ، فاستخدموها حقلاً لتجاربهم.وقد استقبل نبأ استسلام عبدالقادر فى فرنسا بالفرحة الطاغية ، وقد زفته جريدة المونيتور إلى الفرنسيين قائلة : " اليوم تستطيع فرنسا أن تنقل المائة ألف جندى الذين تستخدمهم فى الجزائر إلى أية مناطق أخرى تريد استخدامهم فيها " ، فكان هذا القول خير تمجيد للأمير عبدالقادر الذى كان وجوده فى الجزائر يساوى مائة ألف جندى فرنسى مخصصين لإخضاعه [٤٦] .

وبعد استسلام الأمير عبدالقادر أعلنت فرنسا أن الجزائر أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الأراضى الفرنسية ، وعمدت إلى القضاء على هويتها العربية وشخصيتها الإسلامية ، ومع ذلك لم يتوقف النضال الجزائرى ضد فرنسا ، وكانت أهم ثوراتهم ثورة محمد المقرانى الذى انضم إليه حوالى مائة ألف مقاتل ، واستطاع أن يكتسح القوات الفرنسية ويستولى على العديد من المناطق .

ساعده فى ذلك تطور الأمور فى أوربا فى غير صالح فرنسا ، نظراً لهزيمتها من ألمانيا فى سيدان ، وسقوط الإمبراطورية الفرنسية ، وزحف الجيش الألمانى على باريس واضطرار فرنسا لعقد صلح فرانكفورت مع ألمانيا ، ونتيجة لذلك عمت الثورة فى الجزائر ضد الفرنسيين ودارت العديد من المعارك التى ارتكبت فيها القوات الفرنسية شتى أنواع الجرائم ، واستشهد فيها ما يقرب من ستين ألف

جزائرى ، ، ومع ذلك لم تتوقف الثورة إلا بعد استشهاد المقرانى فى ٥ مايو ١٨٧١ ، وسقوط أخيه أسيراً فى العام الذى بعده [٤٧] .

**فرنسا فى الجزائر بعد استسلام عبدالقادر :**

ما كان يهم فرنسا من الوجهة الحربية وهى تعانى اطراد النقص فى مواليدها أن تلتمس العوض من ذلك بتجنيد رجال المستعمرات دون أى تفرقة بين الفرنسى أو الأوربى أو الوطنى ، وكانت الحكومات الفرنسية تخطئ كلما ثار الشعب على الحكم الفرنسى مطالباً بالاستقلال أو الحكم الذاتى ، وكانت تقابل ذلك بأعنف وسائل القمع ، لأنها كانت تعتقد أنها مبعوثة الحضارة والثقافة الأوربية إلى هذه الشعوب ، وأنها دون الدول الأوربية كلها تؤمن بمبادئ المساواة والإخاء وتطبقها دون تمييز بين الأجناس أو الألوان أو العقائد ، وأن غايتها العليا من حكمها إنما هى " فرنسة " هذه الشعوب .

وكان الغرض من سياسة " الفرنسة " الإدماج أو الاستيعاب ، أن ينشأ الأهالى على اختلاف أجناسهم وألوانهم على النظم الفرنسية فى التربية والتعليم والمعاملات ، وأن يطبق القانون الفرنسى على الجميع ، وليس هناك مانع من تجنس الجميع بربر وعرب ويهود بالجنسية الفرنسية فيخدموا فى الجيش الأسطول الفرنسى ويخدموا فى الوظائف الحربية والمدنية وغيرها ، ومن ذلك حق التصويت والانتخاب للبرلمان الفرنسى .

لم يستعص على هذه السياسة إلا المسلمون، وذلك لأن الحكومة الفرنسية كانت قد تعهدت حين دخولها الجزائر بأن تترك لأهالى البلاد المسلمين حرية العبادة وألا تتدخل فى شئونهم الدينية ، ولما كانت المعاملات بين المسلمين تجرى وفق الشريعة السمحة وفيها من القواعد والنصوص الشرعية ما يخالف القانون الفرنسى العام وخاصة فى شئون الميراث والزواج والطلاق ، ومن ذلك مثلاً عدم قصر

الزواج على زوجة واحدة ، فقد تعذر تخويل المسلمين جميع حقوق المواطنين الفرنسيين .

وحاولت الحكومة أن تعالج هذه المشكلة فأصدرت فى عام ١٨٦٥ قانوناً يبيح لكل وطنى مسلم أن يتمتع بحقوق المواطن الفرنسى إذا تقدم بطلب ذلك ، وفى هذه الحالة يصبح خاضعاً للقانون المدنى الفرنسى فى جميع أحكامه [٤٨].

وفى عام ١٨٧١ وعلى أثر هزيمة فرنسا فى الحرب السبعينية ، شبت أضخم الثورات وأخطرها فى الشرق الجزائرى ، وهى ثورة محمد بن أحمد مقرانى ، وهو من طبقة الحكام الوطنية ، وتوطدت صلته بالشيخ على الحداد الذى قام بنشر الطريقة الرحمانية فى بلاد القبائل فى الخمسينيات ، وعرف أتباعه بالإخوان ، وقد عمت الثورة أولاً إقليم قسنطينة حيث تقع جبال القبائل ، ثم انتشرت فى أطراف سهل المتيجة غرباً ، وإلى بسكرة جنوباً ، وأصبحت تسيطر على ثلث أرض الجزائر ، وعزلت الحاميات العسكرية فى المنطقة ، وقدر عدد الذين اشتركوا فى الثورة بنحو ١٥٠ ألفاً ، منهم ١٢٠ ألفاً من الإخوان الرحمانية .

ولسوء الحظ وقع مقرانى صريعاً فى بداية المعارك الأولى فى ٢ مايو ١٨٧١ مع القوات الفرنسية ، التى تعززت بعدد من الأسرى الذين أطلق سراحهم بسمارك للاشتراك فى قمع ثورة الجزائر لتخفيف وطأة الهزيمة ، واضطر زعماء القبائل إلى المفاوضة فى التسليم ، وتبعهم الشيخ الحداد على رأس طائفة الإخوان فى يوليو ١٨٧١ ، وأما بومزران مقرانى الذى خلف أخاه فى الزعامة فقد ظل يناضل حتى يناير ١٨٧٢ بعد أن انتقل إلى الواحات الجنوبية ، وتعتبر ثورة المقرانى نهاية المقاومة الوطنية المسلحة من الناحية الفعلية [٤٩].

بدأت فرنسا فى التوسع من الجزائر صوب الشرق والجنوب والغرب ، وعملت على زيادة مساحة الأراضى التى تحتلها فى شمال أفريقيا ، وادعت فى عام

١٨٨١ أن المشاكل قد قامت على الحدود الشرقية مع تونس ، وكانت قد رتبت الأمر مع كل الدول الأوربية منذ اجتماع مندوبها فى مؤتمر برلين ١٨٧٨ ، أخذت بريطانيا قبرص ولم تمانع فى توسع فرنسا فى تونس ، أما بسمارك فقد رأى فى هذه العملية الجديدة توجيهاً لأنظار فرنسا بعيداً عن الإلزاس واللورين ، وأما إيطاليا فإنها لم تعلم بالأمر إلا بعد إتمامه .

ارتبط التوسع الفرنسى بمشروع استعمارى جرئ وهو مشروع السكة الحديد عبر الصحراء الكبرى ، وذلك بوصل شمال أفؤيقيا بغربها بخط سكة حديد ، وبدأت فرنسا فى دراسة هذا المشروع منذ ١٨٨٠ وأرسلت البعثات وحملات الاستكشاف إلى هذه المناطق ، وقد المشروع كثير من المؤيدين وأنه سيعود على فرنسا بمزايا كبيرة من النواحى الاقتصادية والاستراتيجية ، ولكن لم تستمر فرنسا فى تنفيذ المشروع لعدم قدرتها على احتلال الصحراء فى ذلك الوقت .

قام بعض المغامرين مثل الكلونيل فلاترز بالسفر فى الصحراء الجزائرية رغم علمه بعداء الطوارق للدخلاء الأجانب وتحذيرهم إياه من القيام بمثل هذه المغامرة ، وانتهى الأمر بقتل الفرنسى ، وأثر ذلك على مركز فرنسا فى الإقليم الجنوبى من الجزائر ، ونشبت الثورة فى جنوب وهران برئاسة بوعمامة من قبيلة أولاد سيدى الشيخ ، فتصدت لهم فرنسا واحتلت القرى الصغيرة ، مما اضطر المجاهدين الثائرين إلى الدخول فى الأراضى المغربية .

وفى العام التالى قامت فرنسا باحتلال منطقة الخوارج الإباضيين الذين يسمون بالمزاب فى الجنوب وقضوا بذلك على مركز من مراكز الثورة فى الجنوب ، ثم احتلت فرنسا مناطق توجرت والواد ووارجلا وأنشأت نقاطاً محصنة فى واحة فجيج على الحدود المراكشية ، وعند بورزق ، وفى ذلك الوقت وصلت السكة الحديد إلى عين الصفرة ، وأنشأت فرنسا قاعدة حربية فى الجوليا [٥٠] .

ومنذ ١٨٩٠ نجحت مجموعة الضغط الفرنسية فى عقد تحالف مكون من الفرق البرلمانية والبيروقراطية ورجال الأعمال فأصبحت تتجه بأنظارها الجشعة نحو احتلال المغرب ، إلا أن مشروعها لم يحظ بتأييد الناخبين ، نظراً لما خلفه احتلال الجزائر من خسائر بشرية ، فأصبحت الأوساط الاستعمارية تروج لفكرة مفادها أنه بالإمكان احتلال المغرب انطلاقاً من أسس علمية ، وذلك بتشجيع البعثات العلمية لدراسة ميادين الضعف والقوة قصد استغلالها لاحتلال المغرب دون إحداث الخسائر البشرية (٥١) .

ونجحت فرنسا فى التوقيع على اتفاقية مع انجلترا فى ٥ أغسطس ١٨٩٠ لتقسيم مناطق النفوذ فى الصحراء وفى المناطق السودانية ، وقد أعطت الاتفاقية أهمية كبرى للجزائر وللاستعمار الفرنسى شمال أفريقيا ، وحينما استولى كامبون على السلطة أخذ فى تهيئة الطريق وإعداده وركز بين يديه إدارة شئون الأهالى التى كانت ملحقة قبل ذلك بقيادة المقاطعات فى الجزائر ووهران وقسطنطينة .

واصل كامبون تقديم المشروعات حتى جاءت اتفاقية مارس ١٨٩٨ ويونيو ١٨٩٩ مع انجلترا وأنهت تحديد المناطق بين ظهير المستعمرات الخاضعة لكل من موريتانيا وتشاد ، وتبعه احتلال تمبكتو وتشاد والقضاء على إمبراطورية رابح .

احتلت فرنسا واحات الجنوب الغربى بعد الاعتداء على بعض قواتها التى كانت قد استولت على عين صلاح فى عام ١٨٩٩ ، ثم تمكن الفرنسيون من احتلال الواحات رغم أن عدداً من رجالها قد فر منها واستطاع الاتصال بالبربر ، وعاد لكى يقلق مضاجع الفرنسيين ، واستمرت المقاومة ، وتكبدت فرنسا خسائر جسيمة فى الأرواح والأسلحة والأموال فى احتلالها للصحراء الجزائرية (٥٢) .

عملت فرنسا على التوسع على حساب المغرب الأقصى ( الذى رفض التعاون مع الأمير عبدالقادر – لصالح العدو الفرنسى – وهكذا أكلت يوم أكل الثور الأسود – وتكالبت الدول الأوربية على العالم العربى دولة تلو الأخرى ) ، فبدأت تهتم بمسألة أمن الحدود الغربية للجزائر ، وطلبت إلى حكومة المغرب إعادة النظر فى اتفاقية ١٨٤٥ ونجحت فى عقد اتفاقيتين ادعت أنهما لتفسير هذه المعاهدة السابقة ، ووقعت عليها مع المغرب فى عام ١٩٠١ وعام ١٩٠٢ أى فى نفس الوقت الذى سعت فيه إلى الحصول على اعتراف من الدول بأن مراكش نفسها تدخل فى منطقة النفوذ الفرنسى .

ولم يكن لسلطنة مراكش فى ذلك الوقت قوة فعلية يمكنها التصدى لذلك ، فسمح هذا للفرنسيين بمد ما سموه بعمليات " بوليس الحدود " والتوغل شيئاً فشيئاً داخل حدود الدولة المغربية ، وادعت فرنسا أن المراكشيين يغيرون على أراضى الجزائر ، وأرسلت قوات بوليسية لتأديبهم ، وكان الفرنسيون يستفزون الأهالى [٥٣] .

ولما تعذر على فرنسا تطبيق مبدأ " الفرنسة " بصفة عامة عمدت إلى سياسة أخرى أقل عمقاً من سياسة الإدماج وهى سياسة " المشاركة " ، ولا تتطلب هذه السياسة أن ينزل الوطنى المسلم عن قانون أحواله الشخصية لكى يصبح مواطناً فرنسياً ، بل تركت له أن يجمع بين الميزتين ، وكان أمل فرنسا هو جذب الصفوة الممتازة من الأهالى فتحملهم على " التفرنس " ، وتترك سواد الشعب يتقدم على مهل مؤملة أن تؤدى هذه السياسة إلى التفرقة بين أبناء الشعب وانقسامه .

وسواء اتبعت فرنسا فى خطتها الاستعمارية سياسة الإدماج أو مبدأ المشاركة فإن الأمر الذى لا شك فيه أنها لم تستهدف يوماً فى برنامجها استقلال الشعوب الخاضعة لها أو تأخذ بيد هذه الشعوب مخلصة فى هذا الطريق [٥٤] .

الجدير بالذكر فإن الجزائريين منهم من تجنس بالفرنسية ومنهم من كان يرفض ، ومن أبرز الشخصيات رجل جزائرى الجنسية كان يعمل فى الجيش الفرنسى برتبة ملازم ثان، ثم فر منه هارباً إلى صفوف الجيش الجيش الألمانى ووضع نفسه تحت خدمة الدعاية الألمانية ، وممن قام بزيارة ألمانيا أيضاً الأمير على ابن المجاهد الكبير عبدالقادر الجزائرى.

ولكن نشاطه فى ألمانيا لا يعد شيئاً يذكر ، وكانت ألمانيا تعمد على اطلاع الضيوف العرب أمثال الأمير على بن عبدالقادر وغيره على معسكر الهلال للأسرى المسلمين الذى أنشئ فى ونسدورف على مقربة من برلين ، وقد جلب إلى هذا المعسكر الأسرى المسلمين الذين كانوا يعملون فى صفوف الأعداء والذين كانوا قد وزعوا على معسكرات مختلفة فى شتى أنحاء ألمانيا مع غيرهم من الأسرى الإنجليز والفرنسيين والروس ، ثم نقلوا إلى هذا المعسكر ( الهلال ) ، وكان الهدف من وراء جمع المسلمين فى معسكر واحد بهذا الشكل هو تيسير مهمة نشر الدعاية بينهم لقبول الأهداف الألمانية التركية [٥٥] .

فرضت فرنسا الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين ، مما أدى إلى خروج عدد كبير من أبناء الجزائر وهجرتهم واستيطانهم فى المشرق العربى خاصة سوريا ، وقد ساعدت سوء الحالة الاقتصادية وبؤس الأهالى على خروج عدد من الجزائريين يطلبون العمل وذهب عدد منهم إلى فرنسا نفسها ، حيث وجدوا أن الأحوال تختلف تماماٍلك التى يطبقها الفرنسيون فى الجزائر ، وأخذت فرنسا فى

استغلال القوى البشرية خاصة وأنها أخذت تشكو من قلة المواليد ، وجاءت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ [٥٦] .

ورغم هذا فإن نضال الشعب الجزائرى لم يتوقف ، ولكنه اتجه اتجاهاً آخر ، وهو النضال السياسى فتأسست لجنة وطنية فى عام ١٩١٠ برئاسة المحامى أبو دربه ، وقد سعت هذه اللجنة إلى الارتباط بالحركات التحررية القائمة فى العالم الإسلامى وقتذاك . وفى أعقاب الحرب العالمية الأولى وأثناء انعقاد مؤتمر الصلح فى باريس تبنى بعض الضباط الجزائريين برئاسة خالد الهاشمى فكرة حضور المؤتمر والمطالبة بمنح الجزائر حق تقرير مصيرها ، كما تأسست منظمة " نجمة شمال أفريقيا " فى عام ١٩٢٦ للمطالبة باستقلال الجزائر وجلاء الجيوش الفرنسية عنها ، هذ إلى جانب قيام " عباس فرحات " بتأسيس حزب " الاتحاد الشعبى الجزائرى " للمناداة بحقوق الإنسان والمواطن وحزب البيان [٥٧] .

## الفصل التاسع

## بريطانيا والعرب فترة الحرب العالمية الأولى ؛ مصر نموذجاً

قامت الحرب العالمية الاولى نتيجة لاغتيال الارشيدوق فردينا ند ولى عهد النمسا بيد احد الصربيين ونتيجة لدخول النمسا الحرب ضد الصرب وموازرة الروسيا للصرب مما استتبع دخول فرنسا وانجلترا الحرب الى جانب روسيا ٤ اغسطس ١٩١٤ م .ولقد انتهزت انجلترا هذه الفرصة لكى تعمل على اعلان حمايتها على مصر ، وكشفت بذلك النقاب عن سياسة كانت تطبقها بشكل غير رسمي منذ نزول قواتها الى مصر سنة ١٨٨٢م حيث انها لم تستطيع ضم مصرالى الممتلكات البريطانية واعلان الحماية عليها منذ اختلالها اياها فى ١٤سبتمبر ١٨٨٢م وذلك خشية اثارة شكوك الدول الموالية لسياستها واثارةالفوضى فى مصر لمناهضتها للسياسة التى اعلنت عنها حكومة جلالة الملكة اثر احتلالها للبلاد وذلك مراعاة للراى العام الانجليزى الذى كان ينفذ سياسة ضم مصر الى الممتلكات البريطانية وبناء عليه فضلت اعلانالحماية المقنعه عليها لانها رات فى انتهاجها لمثل هذه السياسة احتفاظا.بشخصية مصر من حيث تبعيتها للباب العالي بمقتضى فرمانات ( ١٨٤١ ـ ١٨٧٦ – ١٨٧٩ ) التي هي وثائق دولية لموافقة الدول عليها وليس في مكانتها تغييرها أو تعديلها دون موافقة السلطان و الدول الأوربية ، فرأت عدم إثارة تلك الدول وخاصة فرنسا التي ظلت معارضتها للاحتلال الإنجليزي مستمرة حتى إبرام الوفاق الودي ١٩٠٤م و الذي بمقتضاه أطلقت فرنسا يدها في شمال أفريقيا وأطلقت إنجلترا يدها في مصر. وعلى هذا الأساس ظلت مصر تابعة لتركيا حتى قيام الحرب العالميةالأولى في سنة ١٩١٤م فتضافرت عوامل اتخذتها إنجلترا ذريعة لفصل مصر عن الدولة العثمانية نهائيا وإعلان الحماية عليها ، ولقد كانت هذه العوامل متعددة منها : تفاقم الموقف في الشرق الأدنى ثم ما كانت تخشاه إنجلترا وقتئذ من حدوث فتنة داخلية يقوم بها الألمان والأتراك المقيمون بمصر بعد أن

اشتركت تركيا في الحرب ضد الحلفاء وانحاز الخديوي إلى جانب الأعداء ثم ما كانت تراه شذوذا في موقف المصريين الذين وجب عليهم بمقتضى الفرمانات السلطانية التي تنظم العلاقات بين مصر و الباب العالي أن يقدموا المساعدة الحربية لتركيا حين يحول وجود الاحتلال دون تمكينهم من فعل ذلك فخشيت إنجلترا من انضمام المصريين إلى الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم و التي تربطهم بها وشائح الدين و العاطفةوجد الاحتلال مخرجا في جعل الحكومة المصرية تبادر بإعلان أن وجود جيوش الاحتلال بمصر يعرضها للغزو الأجنبي وعلى ذلك فقد أسندت مهمة الدفاع عن مصر إلى الجنرال جون مكسويل أمام الاستعداداتالتي تقوم بها تركيا في سوريا و التي اعتبرتها تمهيدا لغزو مصر وفي ذلك الوقت كانت وزارة الخارجية الإنجليزية قد انتهت من تقرير مسير محسر واستقرار رأيها على إعلان الحماية عليها بعد أن نبذت فكرة ضم للممتلكات البريطانية ضما صريحا رغبة منها في تجنب خلق مشاكلمصر هي في غني عنها ، في تلك الآونة العصيبة، كما أنها نبذت فكرة إعلان حياد مصر على أساس أن هذا ربما يؤدي إلى قيام المصريين بعمل معاد لإنجلترا ومعاونة هؤلاء ( المصريين ) لألمانيا التي كانت متحالفة مع تركيا بمقتضى معاهدة دفاعية سرية أبرمت في " نزابيا " في ٢ أغسطس ١٩١٤م بين السفير الألماني فونفانجنهام وبين الصدر الأعظم سعيد حليم لا سيما وأن الأتراك كانوا قد وضعوا خطة للهجوم على قناة السويس وإلى جانب هذا كانت إنجلترا ترغب في الانتفاع بمؤازرة مصر للقوات الإنجليزية فيها أيام الحرب ، وهذا لا يتيسر إنأعلنت مصرحيادها رسميا ، إذ أن طلب المساعدة لمصر حينئذ يلقي على عاتق مصر عبنا ينطوي على إجبار بلد محايد على القيام بعمل حربي سوف تصبح لـه ضرورتـه التي لا مفر منها، وعلاوة على ذلك فإن فكرة فصل مصر عن تركيا وإعلان استقلالها استقلالا داخليا في نطاق الإمبراطورية ، تلك الفكرة التي راودت الحكومة الإنجليزية لم تجد قبولا وذلك لاعتقادها أن هذا الوضع لا يلائم مصلحة إنجلترا في وقف الحرب ولأنها كانت متيقنة تماماً من نيل المصريين

لمساعدة الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم والذي تربطهم بها رابطة الدين وليس أدل على ذلك من مبادرة سلطات الاحتلال بالإيعاز إلى الحكومة المصرية بإيقاف نشاط الجمعية التشريعية ومهدت لهذا بأنأصدرت قانون في ١٨ أكتوبر ١٩١٤م يمنع اجتماع خمسة أشخاص على الأقل في أي مكان ما ، وجعلت عقوبة المخالفين لهذا الحبس لمدة ستة أشهر أو غرامة مقدارها ٢٠ جنيه ، وفي نفس اليوم صدر أمر تعطيل عقد الدورة الثانية للجمعية التشريعية .واستقر رأي الحكومة الإنجليزية إذا على إعلان الحماية إذا رأت في إعلان الحماية نتيجة طيبة ومنطقية إلى حد لا يمكن معه مهاجمتها لسياسة كرومر التي كانت تهدف دائما إلى إبقاء الحكم في أيدي المصريين ، ومن ورائهم يقوم الإنجليز بنصحهم وتشجيعهم أو كبح جماحهم .وعلى هذا الأساس فقد أعلنت إنجلترا الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤م ، فقد جاء في إعلان الحماية " نظراً لأن حالة الحرب الناشئة من اشتراك تركيا وضعت مصر تحت حماية جلالته " أي جلالة ملك المملكة المتحدة وإمبراطور الهند " وتصبح الدولة تحت الحماية البريطانية ، وبهذا تنتهي سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومته الإجراءات اللازمة للدفاع عن مصر وحماية سكانها ومصالحها ".

وقد جاء إعلان هذه الحماية في رأي عديدين باطلا من وجهة نظر القانون الدولي ، فهو إعلان صادر من جانب واحد وفرض للقوة وحدها فهي حماية لم يعترف بها المصريون ولا الدول الأوروبية ولقد أردفت إنجلترا هذا الإعلان بإعلان آخربتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩١٤م يقضي بعزل الخديوي عباس حلمي الثاني وتولية الأمير حسين كامل الذي أعلن سلطان ، وهكذا أنهت الحماية الاستقلال الذي كان لمصر . في حدود الفرمانات ، كما انتهت حقوق تركيا في السيادة على مصر و الحقوق التي كانت أيضاالخديوي بمقتضى الفرمانات وكل تلك كانت حقوقا انتزعتها إنجلترا صاحبة السيادة القانونية . لنفسها فصارت من الآن فصاعدا ، وطالما بقيت الحماية على مصر هيوهكذا عمدت إنجلترا إلى تثبيت مراكزها في مصر لا سيما وأن تركيا هي صاحبة

الشرعية على مصر من وجهة النظر الدولية دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا فضغط المعتمد البريطاني في مصر على حكومة حسين رشدي في مصر لتأجيل عقد الجمعية التشريعية وفرض الرقابة على الصحف ، وفي الوقت الذي كانت فيه وزارة الحربية البريطانية تضع خططها الحربية في الشرق الأوسط ، كانت وزارة الخارجية البريطانية تمهد لنظم العلاقات الشكلية بين مصر وتركيا .

وهكذا انتهت السيادة العثمانية عن مصر وفرضت على مصر قيود الحماية البريطانية وانتهكت خلالها حرمة مصر وكرامتها فازداد إشراف إنجلترا على الأمور الداخلية و الخارجية وأعطت لنفسها حق الدفاع عن البلاد ، وسخرت كل موارد البلاد لخدمة حرب شنتها هي وليس لمصر فيها ناقة ولا جمل بل خدمة مصالح إنجلترا الاستعمارية أولا وقبل كل شيء ، ولقد انتهزت إنجلترا فرصة هذه الحرب لتقضي على كل حرية وكل حقوق البلاد في سبيل خدمة مصالحها هي وصارت مصر في ظل الحماية خاضعة لانجلترا رأسا وليس لها أمر في إدارة شئونها الداخلية و الخارجية ، وأصبح الحكم العسكري البريطاني هو المسيطر على كلشيء وذلك باعتراف الدول الموالية لانجلترا.ولم يستطع المصريون أن يقاوموا الحماية البريطانية في الوقت الذي صارت فيه البلاد تعج للقوات البريطانية ، واستأثر المندوب السامي البريطاني سير مكماهون بالسلطة الفعلية في إدارة شئون مصر الداخليةو الخارجية.وفي تلك الأثناء دأب الإنجليز على بذل الوعود البراقة للعرب لتحقيق الاستقلال إذا هم ساعدوا الحلفاء ضد الأتراك ، وتحت تأثير هذه الوعود قاتل العرب في صف الحلفاء ضد تركيا دولة الخلافة ، وبفضل مساعدة العرب وقيام الثورة العربية الكبرى بزعامة الشريف حسين تمكن الحلفاء من تعويض النفوذ العثماني في البلاد العربية ، وساعد المصريون الإنجليز في طرد الأتراك من سيناء. فتحمل المصريون عناء كبيراً في سبيل تموين الجيوش البريطانية بالعمال و المواد الغذائية أثناء الحرب ، وربما وثق المصريون عندئذ بوعود الحلفاء وتصريحات ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من حق

تقرير المصير دون تدخل أو ضغط من الدول الأخرى ، ولم يعلم المصريون و العرب جميعاً عندئذ أنهم في الوقت الذي كانوا يقدمون هذه التضحيات من أجل الحلفاء ، وفي الوقت الذي دأب الحلفاء على تقديم الوعود للعرب بالاستقلال و الحرية بعد انتهاء الحرب كانت إنجلترا تحيك مؤتمراتها الكبرى ضد العرب فعقدتاتفاقية سايكس بيكو ( مارس ١٩١٦ ) بين إنجلترا وفرنسا وروسيا لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية ، وبمقتضى هذه الاتفاقية كانت العراق وفلسطين من نصيب إنجلترا فضلا عن مصر التي كان مفروضا أنها تحت الحماية فعلا في حين كانت سوريا ولبنان من نصيب فرنسا. ولمتكشف انجلترابتلك الجريمة بل أرادت أن تمضي في مخططها الاستعماري فأعلن بلفور وزير الخارجية البريطاني تصريحه المشئوم يجعل فلسطين وطنا قوميا لليهود وهكذا أخذ العرب دروسا قاسية جزاء ثقتهم في شرف الاستعمار. وأما من حيث نظام الحكم قض فقد قضت إنجلترا نهائيا على نظام الخديوية هذا النظام الذي أقرته تركيا لمصر في عهد الخديوي إسماعيل ، وأحلت الحكومة البريطانية نظام السلطة محل ذلك النظام ، وهكذا كان مجيء الحماية إيذانا بانتهاء الخديوية ، وزالت نهائيا الروابط بين الهيئة الحاكمة في مصر و الدولة العثمانية حتى أعلنت إنجلترا قيام نظام السلطنة . ولما مات السلطان حسين كامل وضعت إنجلترا في السلطة أخاه فؤاد ، ومع ذلك فإن الشعور القومي ظل موجودا في نفوس الش المصري ينتظر الفرصة للانفجار ، وكانت الحكومة المصرية نفسها بالرغم من موالاتها لإنجلترا وتعاونها معها تنتظر منها بعض العمل لتحقيق أماني مصر القومية عقب انتهائها من الحرب وانتصارها ، ولكن الحكومة البريطانية ظلت جامدة لا تعطي المصريين أملا حقيقيا . تحمل الشعب المصري إذا تحت نظام الحماية الكثير من الويلات فإلى جانب ما ذكرنا فقد انتهزت إنجلترا سلطات الحماية وجندت نحو مليون ونصف من المصريين لخدمة الجيوش البريطانية ، كما استولت إنجلترا على الدواب وأعلافها ، إذا كانت الحبوب و الحيوانات التي يمتلكها الفلاحون موضع مصادرة أو شراء بثمن بخس من جانب السلطات

العسكرية البريطانية ، واستخدم المصريون بجمالهم وبسواعدهم ليس فقط في فلسطين حيث تتقدم القوات البريطانية ، ولكن أيضا في فرنساواشترك الجيش المصري في القتال إلى جانب الجيوش الإمبراطورية في جبهات ثلاث : الجبهة الشرقية ضد القوات التركية ، و الجبهة الغريب ضد قوات السنوسي ، والجبهة الجنوبية في السودان ضد السلطان على دينار.

–وكل تلك الإجراءات لم تكن لتمر دون رد فعل من جانب الشر المصري ، فحدثت مظاهرات طلابية ، ومحاولات متكررة لاغتيال السلطان حسين كامل ، ومظاهرة الرديف أمام قصر عابدين في ٢٩ ينـاير ١٩١٦ واعتذار الأمير كمال الدين عن قبول العرش الذي خلا بوفاة والده في أكتوبر ١٩١٧م ، مما حدا بالسلطات البريطانية إلى اختيار أحمد فؤاد سلطان على مصر يوم ١٠ أكتوبر في ظل الحماية البريطانية وكل ذلك كان مقدمات لثورة ١٩١٩ م.

• ثورة سنة ١٩١٩م :

كان اشتعال الحرب العالمية الأولى بدء نضج الثورة المصرية التي تفجرت عام ١٩١٩م وذلك أنه ارتبط بإشعال هذه الحرب إعلان الحماية البريطانية على مصر وقطع كل صلة لمصر بتركيا ، واشتراك المصريين في الحرب ومنع سكان مصر من مراسلة رعايا تركية وألمانيا و النمسا ، كما كاناعتقال سعد زغلول وصحبه في أوائل عام ١٩١٩م السبب المباشر للثورة وليس السبب الوحيد لها . إذ أنه بعد انتهاء معارك الحرب العالمية الأولى تألف الوفد المصري منذ ١٣ نوفمبر ١٩١٨م من خلاصة الرجال المثقفين ثقافة قانونية ، وكانوا أعضاء في الجمعية التشريعية المعطلة، وكان على رأس الوفدسعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلى شعراوي ومحمد محمود وأحمد لطفي السيد وغيرهم ، ومن ثم رأينا هذا الوفد يمثل خليطا من رجال الحزب الوطني وحزب الأمة والكفايات الشخصية وفيه تتمثل وحدة الشعب المصري إلى جانب تفاهم رئيس الوفد . سعد زغلول . مع حسين رشدي باشا رئيس الوزراء حتي تشـارك

السلطات التشريعية التنفيذية في التقدم بمطالب موحدة لخدمة القضية الوطنية . جاء تشكيل الوفد المصري على أساس جديد في التاريخ المصري الحديث هو التوكيل الشعبي بالحصول على توقيعات المصريين في مختلف الأقاليم بتوكيل الوفد المصري . سعد وزملاؤه . للتحدث باسم الشعب المصري في المطالبة بالاستقلال وإنهاء الحماية. وكان اللجوء إلى الشعب للحصول على توكيل منه عمل من أعمال الديمقراطية المبكرة بالنسبة لظروف مصر في عام ١٩١٨م، وكان الدافع للحصول على التوكيلات الشعبية هو ما شعر به سعد زغلول وزميله عبد العزيز فهمي وعلى شعراوي من دهشة السير ريجنالد ونجت Regnald Wingate المندوب السامي البريطاني من أنه ثلاثة يتحدثون عن أمة بأسرها دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها وذلك أثناء لقاتهم به في ١٣ نوفمبر ١٩١٨م لعرض المطالب الوطنية. فكانت النتيجة تأليف الوفد المصري كهيئة تتحدث باسم الشعب المصري في نفس اليوم تم انضمـــام أعضاء آخرين في ٢٣ نوفمبر من نفس العام حتى إذا بلغ عدد الأعضاء أربعة عشر بزيادة سبعة على أعضاء الوفد الأول أعيد تكوين الوفد من –جديد ، وصدق الأعضاء الجدد على قانون الوفد في ٢٣ نوفمبر ١٩١٨موهو الذي وضعه الوفد الأول .

إذن تعددت الأسباب المسئولة عن تفجر ثورة ١٩١٩ في مصر وتمثلت تلك الأسباب في ضيق المصريين من استمرار الاحتلال البريطاني للأراضي المصرية ، وتبرمهم من سلخ السودان من وحدته مع مصر وإلغاء الجيش المصري ، وتعيين مستشارين إنجليز في مختلف المصالح الحكومية وزيادة عدد الموظفين الأوربيين في كل الإدارات ، وتعطيل الجمعية التشريعية وشل دور الحكومة الوطنية ثم إعلان الحماية البريطانية على مصر مع ما ارتبط بذلك من حرمان مصر من الاتصال المباشر بدول العالم وسيطرة الدولة الحامية على كل صغيرة وكبيرة في أمور مصر ، ووضعت أرض مصر وإمكانياتها لخدمة القوات البريطانية في حربها ضد دول الوسط ، فتحمل الشعب المصري مظالم السلطة العسكرية على مقبض في ظل أحكام عرفية

صارمة طوال مدة الحرب ، في الوقت الذي يشعر فيه الشعب المصري بمكانته التاريخية و العلمية بين شعوب منطقة الشرق الأوسط ، وفي الوقت الذي يعمل فيه الحزب الوطني على إذكاء الروح الوطنية في نفوس المصريين

## الفصل العاشر

## الثورة العربية الكبرى ١٩١٦م

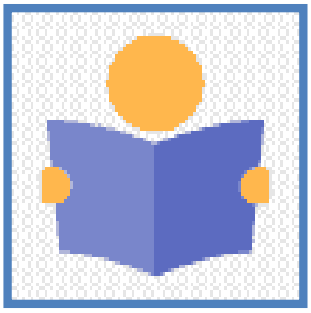

كان الحلفاء فى عام ١٩١٤ يتفوقون على الدول المركزية ( ألمانيا والنمسا والمجر ) فى القوة العسكرية ، فقد كان لديهم ٣٠ مليون محارب ، فى مقابل ٢٢ مليون للدول المركزية ، وكان للبحرية البريطانية السيطرة على البحار. وضعت ألمانيا خطة الحرب منذ سنوات ، فهى بالتالى مستعدة لخوض غمار هذه الحرب ، فعندما أعلنت الحرب على فرنسا ، دخلت خطة الكونت فوت شليفين Schlieffen الحربية ، وهى التى وضعها فى عام ١٩٠٥ وأقرت رسمياً فى عام ١٩١٢ فى دور التنفيذ ، وتقوم على الهجوم على فرنسا أولاً عن طريق اختراق حياد بلجيكا ولكسمبورج واحتلال باريس ، ثم التحول إلى روسيا للهجوم عليها ، وهذا يعنى ترك بروسيا الشرقية معرضة لضربة من جانب روسيا الرابضة فى الشرق ، ولكن هذا الأمل كان معقوداً على صمود النمسا والمجر أمام روسيا لمدة ستة أسابيع ، تكون باريس فيها قد سقطت ويمكن بعدها إرسال الإمدادات إلى الجبهة الشرقية ، على أن روسيا انتهزت فرصة انشغال القوات الألمانية فى فرنسا ، لإنقاذ جيشين كبيرين لتطويق القوات الألمانية فى بروسيا الشرقية ، الأمر الذى اضطر ألمانيا إلى سحب ثلثى قواتها من الجبهة الغربية لمواجهة هذا الخطر

ولما كانت الخطة الألمانية مدبرة من سنوات عدة ، فهى من ثم خطة عتيقة يمكن إحباطها لو أنها قوبلت باستعمال الخنادق والأسلاك الشائكة والمدافع الرشاشة استعمالاً صحيحاً ، ولكن الفرنسيين لم يكونوا متقدمين فى فنهم العسكرى تقدم الألمان ، فركنوا

إلى أساليب الحرب المكشوفة التى كانت متأخرة ، ولم يكن لديهم عتاد مناسب لا من الأسلاك الشائكة ولا من المدافع الرشاشة.

وكان الدفاع عن الحدود البلجيكية موكولاً بحصون " لييج Liege " وهى حصون قديمة الطراز عشر سنوات أو اثنى عشرة سنة ، وفيها استحكامات زودها بالأسلحة وركبها فى كثير من الحالات مقاولون من الألمان ، وكان العتاد فى الحدود الفرنسية الشمالية الشرقية رديئاً جداً ، وطبيعى أن شركة الأسلحة الألمانية المسماة كروب أعدت لهذه الحصون الهزيلة معاول تتمثل فى مدافع ذات ضخامة استثنائية تقذف بقنابل شديدة التفجر ، وأثبتت هذه الحصون أنها ليست إلا مجرد مصايد لحماية المدافعين ' وكان لدولتى الوسط ، والنمسا والمجر ، ما يقرب من مائة وعشرين مليوناً من السكان ، فى الوقت الذى كان فيه لخصومهم – روسيا وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا والصرب – ما يقرب من مائتين وثمانية وثلاثين مليوناً دون حساب شعوب المستعمرات ، ، وهذا الفارق العددى ، والذى لم تكن له قيمة كبيرة فى حرب قصيرة الأمد ، ازدادت أهميته فى إمكانية استمرار الحرب لمدة طويلة ، الأمر الذى يجعل من الاحتفاظ بقوات عسكرية مُشكلة رئيسية .

بريطانيا فقد جاهدت قدر الاستطاعة فى سبيل حفظ السلام فى بداية الحرب ، فعلى حد قول " فشر " أنه لا يمكن أن توجه إليها تهمة السعى إلى إشهار الحرب ، فإنه كان أمراً لا مفر منه ، فعند إقحام فرنسا فى الحرب نجد أن الشعب البريطانى نفسه كان لا يريد الحرب حتى أنه لولا غزو ألمانيا لبلجيكا لحل بصفوف الوزارة والبرلمان والأمة الانشقاق وتفرق الكلمة.

وبذلك فإن بريطانيا رأت ضرورة تأمين مركزها فى شمال الخليج العربى وجنوب فارس ، ولكى يتحقق ذلك ينبغى لها أن تسيطر على البصرة فى مطلع الحرب ، ففى نهاية شهر سبتمبر ١٩١٤ وافقت حكومة " مستر اسكويث Mr. Asquith " على إرسال حملة من الهند البريطانية إلى الخليج العربى وذلك استناداً إلى المذكرة التى

قدمها آنذاك " سير آرثر هرتزل Sir A. Hirtzel " من قسم الشئون السياسية " بوزارة الهند India Office " فى اليوم الثانى من سبتمبر ١٩١٤ ، والتى أكد فيها أن الدولة العثمانية ستنضم إلى دول الوسط وأن المسألة لآ تعدو أن تكون مسألة وقت قبل أن تعلن الدولة العثمانية موقفها ، وركز هرتزل على أنه من الخطورة ترك شمال الخليج العربى دون إحكام السيطرة البريطانية عليه لما قد يؤدى إليه ذلك من نجاح الدولة العثمانية .

الجدير بالذكر أن حكومة الهند البريطانية فى بداية الحرب بذلت جهوداً كبيرة من أجل مستقبل الجانب الشرقى من الدولة العثمانية ، ومنها وضع مخطط استراتيجى للدفاع عن العراق بعد أن يتم نجاح البريطانيين فى ضمه إلى ممتلكاتهم .

أما الدولة العثمانية فقد دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا ، بعد تورطها فى حرب الموانى الروسية على البحر الأسود فى ٢٩ أكتوبر ١٩١٤ ، فأعلنت روسيا الحرب عليها ، وانضمت كل من فرنسا وبريطانيا إلى جانب روسيا وأعلنتا الحرب على الدولة العثمانية فى ٥ نوفمبر ، مما جعل الدولة العثمانية بدورها تعلن الحرب على الدولتين فى ١١ من نفس الشهر ، وبالتالى أعلنت بريطانيا زوال السيادة العثمانية وقيام الحماية البريطانية على مصر ، وبذلك أصبح إشرافها تاماً على القناة ، وبذلك صار الصراع علنياً وشمل القتال كل قارات العالم خاصة بعد أن دخلت ميدان الصراع كل من اليابان والتى لم يكن التحالف البريطانى اليابانى يلزمها بدخول الحرب ولكنها رأت فى دخول الحرب فرصة سانحة لها لاحتلال مستعمرات ألمانيا فى الصين ، والمحيط الهادى فتشفى بذلك غليلها من كثرة الإهانات التى ألحقت بها من الجانب الألمانى ثم دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب فيما بعد – وكان تدخلها فى ٦ أبريل ١٩١٧ أمراً حاسماً إذ جاء بمثابة تعويض عن قرب تخلى روسيا عن الحلفاء.

وكانت تركيا هى الدولة الأولى من بين هذه الدول التى دخلت فى الحرب ، و فى ٢ أغسطس ١٩١٤ كانت حكومة تركيا الفتاة برئاسة أنور باشا ، قد عقدت مع ألمانيا

معاهدة تحالف سرية ضد روسيا ، وفى ١١ أغسطس كانت قد سمحت للطرادين الألمانيين ( جوين وبرسولا ) اللذين تعقبهما الأسطول البريطانى بعبور الدردنيل الذى ظل مغلقاً فى وجه السفن الإنجليزية ، وكانت قد أقفلت المضايق فى ٢٦ سبتمبر فى وجه السفن الإنجليزية ، وفى وجه الملاحة التجارية ، أى أنها كانت قد منعت وصول المهمات الحربية التى كانت الجيوش ال روسية تنتظرها بقلق ، وقد أجلت دخولها الحرب واستمرت نحو ثلاثة أشهر مترددة ، ولا شك فى أن تركيا كانت تخشى كل شئ فى حالة انتصار روسيا : فبريطانيا رغم أنها كانت فى الماضى ، وقد حمت هذه الإمبراطورية العثمانية ضد الأطماع الروسية ، إلا أنها وجدت نفسها مضطرة لأن تترك روسيا تعمل حتى لا يتفكك التكتل ، ، وعلى العكس من ذلك لم تكن المصالح العثمانية تخشى أى شئ من انتصار ألمانيا ، والتى كانت ببنائها لسكة حديد بغداد ، قد أسهمت فى تدعيم الإمبراطورية ، والتى كانت تظهر أمام العالم أجمع على أنها تحمى الإسلام، بل أن البريطانيين كان عليهم أن يلتزموا بالسيطرة والدفاع عن الخط الحديدى المتجه إلى بغداد وذلك فيما بين ميناء الإسكندرونة والموصل.

وقد كان أحرى بالسلطان أن يواصل سياسة الحياد ، ولكن نفوذ أنور باشا وزير الحربية ، وظهور الطرادين الألمانيين فى مياه البسفور ، والإكراميات الألمانية التى نثرت فى عديد من الدوائر التركية ، والمضايقة التى سببتها بريطانيا لتركيا بحجزها فى أحواضها البحرية بارجتين كان صنعهما قد اكتمل ، كل هذه الأمور دفعت تركيا أن ضربت الثغر الروسى العظيم " أوديسا " فى ٢٨ أكتوبر ١٩١٤ بواسطة طرادان ألمانيان كان قد بيعا صورياً لتركيا ، وبهذا ورطت تركيا ودخلت الحرب فى جانب ألمانيا والنمسا فى اليوم التالى ، وكانت عواقب دخولها الحرب غاية فى الخطورة ، فإن روسيا التى كانت تملك قوات من الرجال لا حصر لها ، نقصتها المعدات الميكانيكية لمواصلة حرب حديثة ، فما حل خريف سنة ١٩١٤ ، حتى كانت قد استنفذت إحتياطيها من الذخائر ،

إذ لم يكن فى مقدورها أن تسد سوى ثلث مطلوبها اليومى من الذخائر مما تنتجه مصانعها [١٥] .

بدأت الحرب على نحو مأساوى بالنسبة للأتراك لأن أنور باشا لم يأخذ بنصيحة الألمان وأخذ على شن هجوم ضد روسيا فى منطقة القوقاز على أمل أن يثير التمرد بين مسلمى أواسط آسيا مما يساعد على تحقيق آماله بشأن الطورانية الشاملة Pan Turan – وتمكن الروس من استعادة توازنهم عقب الهجوم الأول ، ثم عانت القوات التركية من البرد ، وعلاوة على ذلك كان الأتراك فى جميع أرجاء الأناضول الشرقية يتعرضون للتهديدات بسبب العصيان المسلح الذى كان يمارسه الرعايا الأرمن الذين راحوا يدمرون وسائل المواصلات والاتصالات ويشكلون فرق تطوع من أجل مساعدة الروس ، فاضطر الأتراك إلى إصدار الأوامر بترحيل جميع السكان الأرمن من الأناضول الشرقية إلى الأماكن الشمالية من سوريا ، وتم قتل مئات الآلاف من الأرمن ومات الكثيرون منهم بسبب الجوع وسوء الأحوال الجوية والأمراض [١٦] ، وهذا ما يطالب به الغرب بصفة عامة تركيا فى الوقت الحاضر بالاعتراف بمذبحة الأرمن حتى يمكن إدانتها فى مجلس الأمن وعلى مستوى العالم ، الأمر الذى رفضته تركيا رفضاً باتاً .

وقد تسبب دخول تركيا الحرب جانب ألمانيا ودول الوسط فى مساندة إنجلترا وفرنسا أعمال المقاومة ضدها فى البلقان ، وكان الثمن الذى دفعته تركيا هو التخلى عن المنطقة [١٧] ، كما تسبب دخول تركيا الحرب ضد روسيا أن أنفذ الحلفاء أسطول بريطانى لاقتحام الدردنيل ، وجيشاً إلى شبه جزيرة غاليبولى Gallipoli خط الدفاع الاستراتيجى عن القسطنطينية وضم هذا الجيش نحو ٣٠٠٠ رجل مصرى حققوا نجاحاً عظيماً للقوات الإنجليزية ، وفى تقرير من وينجت Wingate إلى بلفور Balfour يبين أنه عندما زاد الطلب على أهل الريف خلف خطوط القتال فى غاليبولى وفرنسا وسيناء والعراق وفلسطين نظراً لقدرتهم على تحمل الأعباء اليدوية الشاقة ، أنه خلال الفترة من سبتمبر ١٩١٥ إلى آخر مارس ١٩١٦ تم جمع نحو ١٩٥٣٧ عاملاً ( زاد

العدد ليصبح ٧٢٥٤٨ فى ٣١ مارس ١٩١٧ ثم زاد إلى ٩٧٥٧٨ فى ٣١ مارس ١٩١٨ وزاد مرة أخرى فى ٣٠ يونيو ليبلغ نحو ١٠٦٨٥٠ عاملاً [١٨] ، وهناك تقرير آخر يوضح أن ما تم جمعه من عمال التراحيل كان نحو ١٤٦٠٠ عاملاً شهرياً [١٩] ، فى حين أن أحمد شفيق فى حولياته قدرها نحو نيفاً ومليون فرد [٢٠] ، كما أعلن السير موراى عن حاجته إلى ١٢٠٠٠ فلاح مصرى شهرياً لفيلق العمال و ٥٠٠٠ فلاح شهرياً لفيلق النقل بالجمال وأوضح أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق التجنيد الإجبارى [٢١] ، أيضاً طلب اللواء هربرت أعداداً أخرى من الرديف للعمل فى فرقة التشهيلات المساعدة.

ناهيك عن استخدام القوات البريطانية كثير من المجالات المصرية مثل الأفراد والدواب ووسائل النقل وعلف الدواب رغم أنف المصريين للخدمة فى كثير من ميادين القتال وكان لهؤلاء دور كبير فى انتصار الحلفاء ، ليس هذا فحسب ، فقد قدمت مصر مدرسة البوليس لاستعمالها مستشفى حربية ، هذا جانب المستشفيات المصرية ودور جمعية الهلال الأحمر المصرى فى الحرب، لصالح الجرحى الإنجليز وحلفائهم ، كما تم استخدام قناة السويس لصالح الحلفاء، أيضاً قامت السلطة العسكرية البريطانية بتقييد الحرية التجارية المصرية مع دول العالم ، وأن القوات البحرية والحربية البريطانية يجوز لها أن تباشر جميع حقوق الحرب فى الموانى المصرية أو فى الأرض المصرية ، وكل ما يجرى الاستحواذ عليه فى الموانى المصرية أو فى الأرض المصرية من سفن حربية أو تجارية أو بضائع يجوز إحالته على إحدى محاكم الغنائم البريطانية، وكان الغرض من اقتحام المضايق إنشاء ممر بين البحر المتوسط والبحر الأسود مع الاستيلاء على العاصمة التركية ، لإنقاذ روسيا من عزلتها ، وتمكين الدول الغربية من الاتصال بها حتى يمكن تطويق ألمانيا فى كل مكان ، وعزل تركيا عن حلفائها ، فعندما دخلت تركيا الحرب واعتدى الأسطولان الإنجليزى والفرنسى على مضيق الدردنيل رغم تحصينه ومضيق البسفور ، فقد كانت هناك آراء بأنه يمكن منع الأسطول من الاقتراب

من المضايق ، أوعلى الأقل منعه من الإنزال البرى ، مع التخوف من حدوث إنزال برى فى حالة وجود أسطول قوى ، وخاصة إذا تمكن العدو من اكتساب موقع على الساحل.

ولكن هذه الحملة ( حملة الحلفاء ) لم تنجح ، فقد انهزم الأسطول الإنجليزى هناك فى ١٨ مارس ١٩١٥ ، وفشلت الحملة البرية فى اقتحام غاليبولى واضطرت إلى الانسحاب النهائى ( ١٨ ديسمبر ١٩١٦ – ١٩١٧ ) وعجزت روسيا عن مد يد المساعدة لحلفائها كما كانوا يتوقعون ، لذا عمد الحلفاء إلى مهاجمة تركيا فى إمبراطوريتها فى الشرق الأوسط فقد استولوا على الجزء الأكبر من العراق ودخلوا بغداد ، واستولوا فى فلسطين على يافا وبيت المقدس بمساعدة الآلاف من العمال المصريين الذين قامت بجمعهم السلطات البريطانية فى مصر حيث قاموا بتعبيد الطرق إلى فلسطين ، ثم استخدمتهم فى العراق وفرنسا، كما تصدت القوات المصرية للأتراك وطردهم من سيناء ، بل كان للقوات المصرية دور كبير فى فشل الحملة التركية على قناة السويس فى فبراير ١٩١٥ من خلال فرقة العمال وفرقة الجمالة المصرية – ومساعدة القوات الإنجليزية فى تمهيد الطرق وعبور سيناء إلى فلسطين.

وفى اليمن حيث الحكم العثمانى ، سارعت بريطانيا بالاتفاق مع الأدريسى فى أبريل ١٩١٥ ، وتوجه أسطولها لمساندة تحركات الأدارسة ضد الأتراك فى المنطقة الساحلية حتى تضمن عدم التعرض لطريقها البحرى إلى الهند ، ولمحطة الفحم الهامة فى عدن ، وللقاعدة البريطانية الحربية هناك ، وعدم سيطرة الأتراك على جزر مدخل البحر الأحمر مثل جزيرة بريم ، وتجدر الإشارة إلى أن القوات العثمانية النظامية التى هاجمت لحج قدرت بنحو ألفين وثلاثمائة جندى معظمهم من الترك والسوريين مقسمة إلى ثلاثة آلايات ، ولما كان العرب هناك يدينون لبريطانيا ويجب عليهم تقديم المساعدات للإنجليز ، فقد ضايق الأدريسى فى عسير انتصار الترك فى لحج لأنه كان يخشى أن يؤدى ذلك إلى انتصارهم ورفع معنوياتهم فى الجبهة الشمالية فى اليمن حيث يقوم بدوره فى محاربتهم لصالح الإنجليز .

حاول الأتراك أن يجذبوا الشريف حسين إلى جانبهم عن طريق التأكيد بأن الأمانى التركية العربية غير متعارضة ، ولكن كان هذا قبل حملة جمال باشا على قناة السويس ، وبعد فشل هذه الحملة تحرك الأتراك إلى نوع من التهور إزاء العرب وشنقوا عدداً من زعمائهم فى عام ١٩١٥ رغم المجهودات التى بذلها الشريف حسين لتخفيف حكم الإعدام ، وانتهز الإنجليز الفرصة ليعلنوا أنهم يقاتلون الأتراك من أجل تحرير العرب.

تعاقدت بريطانيا مع العرب من خلال مراسلات : الحسين مكماهون ، (بين الشريف حسين وسير هنرى مكماهون ) والتى بدأت ١٤ يوليو ١٩١٥ وحتى ١٠ مارس ١٩١٦ فقد شجعت قيام الثورة العربية ضد الأتراك وغذتها ومولتها كى تساعد الحلفاء على كسب الحرب ، فقد كانت الفكرة المسيطرة على الحلفاء " لا شئ يهم سوى أن نكسب الحرب " ، وذلك بعد أن وعدت الشريف حسين باستقلال البلاد العربية والاتفاق على الحدود التى تشملها ، فمن ضمن ما ذكره مكماهون للشريف حسين " أن حكومة بريطانيا العظمى قد فوضت لى أن أبلغ دولتكم أن تكونوا على ثقة من أن بريطانيا العظمى لا تنوى إبرام أى صلح كان إلا إذا كان من ضمن شروطه الأساسية حرية الشعوب العربية وخلاصها من سلطة الألمان والأتراك " وقد وافق الشريف حسين على ذلك وأعلن الحرب على تركيا ، بل وقام بإلقاء المنشورات المحرضة للضباط والجنود العرب العاملين فى الجيش التركى فى فلسطين عام ١٩١٥ لقتال القوات التركية بدلاً من قتال العرب والحلفاء ، وفى نوفمبر ١٩١٦ زار عدن مبعوث مكى وطالبوا بريطانيا بالدفاع عن لحج ضد عدوان الترك وحتى يجذب تأييد العرب لمواجهة مزاعم الدعاية التركية الألمانية ، كما أن الشريف حسين كان يخشى أن يؤدى فقدان الثقة فى بريطانيا إلى عدم تأييد العرب لثورته ضد الدولة العثمانية ، ولم يعلم الشريف حسين والعرب أنها خدعة حتى وقعوا فى شرك الاستعمار البريطانى الفرنسى .

الجدير بالذكر أنه فى نفس العام ١٩١٥ وقعت إتفاقية سرية فى لندن بين إنجلترا وفرنسا وروسيا ، تعترف فيها بأن تكون منطقة المضايق وما يحيط ها من أراض من نصيب روسيا بعد نهاية الحرب ، وذلك ترغيباً لها على مواصلة القتال إلى جانب الحلفاء ، كما عقد الحلفاء معاهدة سرية ثانية فى مايو ١٩١٦، وهى التى عرفت باسم معاهدة سايكس – بيكو ، وهى الاتفاقية التى أخذت شهرتها من اسمى الرجلين اللذين انتدبا للتفاوض على بنودها وهما السير مارك سايكس Sir Mark Sykes عن بريطانيا ، والمسيو جورج بيكو M. George Picot عن فرنسا ، وكانت هذه الاتفاقية عبارة عن مذكرات تبادلتها دول الوفاق الثلاثى – بريطانيا وفرنسا وروسيا – بخصوص نصيب كل منها فى أملاك الدولة العثمانية إذا ما انتهت الحرب لصالحهم ، وقد جرت المباحثات المبدئية الخاصة انجلترا وفرنسا فى لندن فى ربيع ١٩١٦ بين كل من سير إدوارد جراى Sir Edward Grey وزير الخارجية البريطانية والمسيو بول كامبون M. Paul Cambon السفير الفرنسى فى لندن ، ثم استكملت المباحثات فى القاهرة بين جورج بيكو ومارك سايكس واشترك فيها قنصل روسيا الذى طلب السفر إلى بطرسبرج لعرض المشروع على الحكومة الروسية ، وقد نصت المعاهدة على أن تكون حصة روسيا من أملاك الدولة العثمانية " القسطنطينية وجزءاً من الأرض على ضفتى البسفور وقسماً كبيراً من أراضى شرق الأناضول يكون الولايات الأربع للحدود الروسية العثمانية " ، ونصيب فرنسا جانب كبير من جنوب الأناضول ومنطقة الموصل فى العراق ، وأما إنجلترا فلها البلاد الواقعة بين الخليج العربى والمنطقة الفرنسية ثم حيفا وعكا ، وتوضع فلسطين تحت إشراف دولى

كشف النقاب لأول مرة عن هذه المعاهدة السرية عندما عثر عليها فى ملفات وزارة الخارجية الروسية بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، وقد أصدر وزير الخارجية أمراً بنشرها ، فتم نشر المعاهدات المتعلقة منها باستانبول وآسيا الصغرى ، وقد أجاب بلفور وزير الخارجية البريطانى على الأسئلة التى وجهها إليه مجلس العموم البريطانى

، حيث قال : " ما كان ينبغى نشر هذه الوثائق التى نحن بصددها ، هذا وإنى لا أنوى إعادة نشرها " ، ثم أضاف " لا شك فى أن عدداً من هذه الوثائق ليس له أية علاقة هذه البلاد ، إنما يتعلق بشئون حكومات حلفائنا ".

الجدير بالذكر أن جمال باشا قائد القوات العثمانية فى الشام أرسل نص الاتفاقية السرية ( سايكس – بيكو ) فى كتابين سلم أحدهما إلى الأمير فيصل بن الشريف حسين والآخر إلى جعفر باشا العسكرى مقترحاً عقد صلح منفرد مع العرب ، فأرسلهما الشريف حسين إلى المفوض السامى البريطانى فى القاهرة ، فكان الرد ( أن هدف الأتراك بذر بذور الشك والريبة بين الحلفاء وبين العرب الذين يكافحون تحت لوائكم والمكافحين ضد المظالم العثمانية ، وأن الحكومة البريطانية تؤكد تمسكها بتعهدها المتعلق بتحرير الشعوب العربية ) يلاحظ أن بريطانيا مازالت تسوف لتكسب العرب إلى جانبها رغم غدرها بهم من خلال المعاهدة السرية المذكورة.

وفى مصر قام فون كريستشاتاين بشن هجومه الأخير على قناة السويس فى صيف ١٩١٦ ، ولكنه تعرض للهزيمة ، وأصبحت القوات البريطانية التى صارت تحت قيادة الجنرال موراى فى وضع يسمح لها بطرد الأتراك من سيناء ، وبحلول ديسمبر ١٩١٦ وصلت إلى العريش ومنها إلى غزة .

ولكن بخروج روسيا من الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٧ استبعدت من الاتفاقية ، وأعلن القائمون على الثورة البلشفية فى روسيا أن العهد الجديد قد نفض يده من كل المعاهدات العدوانية التى عقدتها روسيا القيصرية مع غيرها من الدول الأجنبية ، وأن هذا العهد يريد إقامة علاقات تعاون مع الشعوب واستنكار اغتصاب الدول الكبرى لأراضى الدول الصغرى وبالتالى تنازلت روسيا عن نصيبها فى ممتلكات الدولة العثمانية بمقتضى معاهدة لندن السرية فى عام ١٩١٥ ، وانفردت إنجلترا وفرنسا بالتقسيم .

وفى بداية عام ١٩١٧ ، توقف التقدم الألمانى ضد الحلفاء ، وكانت الحروب مشتعلة على كل الجبهات ، وكان العثمانيون يحاربون فى تسع جبهات وهم فى حالة يرثى لها من قلة الزاد والعتاد ، فى الوقت الذى كان فيه حلفاء الدولة العثمانية لا يقدمون ما وعدوا به ، ذهب وفد عثمانى للقاء السلطان السابق ( عبدالحميد ) وطلب منه النصيحة بما يجب عمله ، فكان رد السلطان : " إن القضايا التى تحدثتم فيها تعتبر أموراً طبيعية لطريق منفرد تم السير فيه ، لقد تعقبتم – من بعدى – سياسة مختلفة تماماً عن سياستى ، جعلتم مشكلة البوسنة والهرسك تخرج من إطارها الذى رسمته أنا لها وهو أنها مشكلة نمساوية – روسية ، فجعلتموها مشكلة عثمانية – روسية ، وأخرجتم مشكلة كريت من كونها مشكلة إنجليزية – روسية ، وجعلتموها مشكلة عثمانية – يونانية ، ووقعتم فى خطر كبير عندما أزلتم بأنفسكم الخلاف بين الكنيستين اليونانية والبلغارية ، وبذلك أوجدتم الفرصة أمام تحالف البلقان ، وجعلتم الباب مفتوحاً لكى تقوم كل من الصرب والجبل الأسود وإيطاليا بإثارة الألبان الذين حافظوا على علاقاتهم بالدولة العثمانية ببعض الامتيازات الخاصة ، وجعلتم حق القرار فى مجلس " المبعوثان " مسرحاً لنتائج خطيرة من شأنها تقديم الإمكانات الحيوية لاتحاد غير المسلمين ، وبكل هذه الأخطاء خرج محور التوازن السياسى الذى تستند إليه الدولة عن مجراه ، ولو لم تحدث حرب البلقان لما حدثت الحرب العالمية الأولى " ، وقال : " إن المنتصر فى هذه الحرب هو الجانب الذى يملك القدرة البحرية الحربية ، والمصادر الطبيعية لدى الألمان محدودة ، وحدودنا طويلة ولذلك نجد مشقات كثيرة فى الدفاع عنها ، ذلك لأننا نستورد السلاح واحتياجاته ، وإننا الآن مجبرون على أن نتلقى هذه النتائج التى ظهرت بالفعل ولا بد من التسليم باضطرارنا لهذا ، ثم ما معنى استشارتكم لى بعد أن تكدست النتائج التى أسفرت عنها الأحداث السابقة.

الجدير بالذكر أن الضباط العرب العاملين فى الجيش العثمانى انضموا إلى قوات الثورة العربية ، وذلك لأن جمال باشا قام بسبب إخفاقه فى حملته على مصر بأن ألقى

القبض على عدد كبير من الناس وقدمهم إلى محكمة عسكرية فى عالية بجبل لبنان وحكم على ١٣ منهم بالإعدام فى أغسطس ١٩١٥ ببيروت ، وفى ٥ أبريل ١٩١٦ قام جمال باشا بأعدام ٢١ شخصية منهم سبعة فى دمشق و١٤ فى بيروت من بينم عبدالحميد الزهراوى عضو مجلس الأعيان الذى ترأس المؤتمر العربى فى باريس ، مما عجل بصيحة العرب للثورة العربية ضد العثمانيين ، وقد وصلت الضباط العرب المنضمين للثورة بعض المعدات من الحلفاء بعد أن أدركوا أهمية الثورة لهم ، حيث قيدت هجوم الجيوش العثمانية على قناة السويس ، كما حالت دون نجاح الحملة العثمانية الألمانية إلى جنوب الجزيرة ، وواصلت الجيوش العربية تقدمها حتى وصلت إلى العقبة فى يوليه ١٩١٧ .

إلا أن الثورة العربية خابت فى تحقيق أهدافها بإقامة الدولة العربية المستقلة ، وذلك بسبب تآمر بريطانيا وفرنسا عليها بعملية التقسيم السرية سالفة الذكر وفى نفس الوقت حدثت نكبة الدولة العثمانية فى حرب البلقان أمام الدول الأربع ( اليونان وبلغاريا والجبل الأسود والصرب ) ، وعلى حد قول السلطان السابق عبدالحميد : " أن الذى هزمنا ليس الدول الأربع ، وإنما تدخل الجيش فى السياسة " ، وقال : " أن سقوط سالونيك يعنى سقوط إستانبول ، وهذا يعنى ضياع الدولة العثمانية ".

ناهيك عن وصول نبأ هدنة مودروس ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ ، حيث رفع قومندان باب المندب هذا النبأ الوارد من حاكم جزيرة ميون البريطانى فى حينه إلى سعيد باشا قومندان لحج ليتخذ الإجراءات اللازمة تبعاً لما يراه ، ونتج عن ذلك انسحاب الدولة العثمانية من اليمن نهائياً فى نهاية الحرب العالمية الأولى ، وبالتالى خرجت الإمبراطورية العثمانية من الحرب إثر هدنة مودروس ، ولم يكن فى مقدور طلعت وأنور ، اللذان عقدا هذه المعاهدة ، أن يقوما بمفاوضات الصلح ، لأنهما كانا فى أعين الأعداء المسئولين الرئيسيين عن دخول تركيا الحرب ، أما فريد باشا الذى قبض على أزمة الحكم فى ٤ مارس ١٩١٩ بيد أن ثقته بمبدأ ويلسون الذى نص على أن تتمتع

الأجزاء التركية من الإمبراطورية العثمانية بالسيادة الكاملة ما لبثت أن منيت بخيبة أمل فاضحة ، وفى ١٥ مايو ١٩١٩ احتل اليونان أزمير بالاتفاق مع الحلفاء. إلا أنه وعلى الرغم من تخوف ألمانيا من خزلان إيطاليا لها ، ففى مايو ١٩١٥ دخلت إيطاليا الحرب ضد النمسا ، بعد أن كانت قد أعلنت حيادها عند نشوب الحرب ، فقد أغراها الحلفاء على الانضمام إليهم لتخفيف الضغط عن روسيا بالاشتباك مع النمسا ، وعقدت معاهدة معها كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا ( معاهدة لندن ) التى تقضى بإعطاء إيطاليا منطقة الترنتينو Trentino والتيرول الجنوبى حتى ممر برنر Prenner وتريستا Trieste وشبه جزيرة استريا Istria وشمال دلماشيا ، وميناء فالونا Valona فى ألبانيا وجزر الدوديكانيز Dodecanese فى بحر إيجه Aegean Sea ، كما سمح لها بتوسيع ممتلكاتها فى أريتريا والصومال ولكن إيطاليا واجهت بعد هجومها على النمسا حملة مشتركة من الدول المركزية بقيادة القائد الألمانى " بيلوف Below " وهزمت إيطاليا هزيمة شنعاء فى كاربوريتو Carporetto فى ٢٤ أكتوبر ١٩١٧

وكان الدور الثانى من أدوار الحرب حملة مدبرة تدبيراً أقل إحكاماً ترمى إلى تطويق ميسرة جيوش الحلفاء والاستيلاء على ثغور القنال الإنجليزى إلى الساحل فيما يشبه السابق ، ثم انطلق الألمان بما لهم من تفوق عظيم فى المدافع والعتاد محاولين إنزال ضربة قوية بالإنجليز بالقرب من " إيبر Ipres " ومنع المدد الآتى من إنجلترا إلى فرنسا ومن ثم امتد كل من الجيشين غرباً وكادوا أن يحدثوا ثغرة فى صفوفهم لولا أن صمد لهم الإنجليز.

وشن الألمان على الفرنسيين هجوماً هائلاً دام طيلة النصف الأول من عام ١٩١٦ حول فردان ، ولكن الألمان أصيبوا بخسائر فادحة ثم صدتهم القوات الفرنسية بعد أن تقدموا فى الخطوط الفرنسية بضعة أميال ، وتعادلت الخسائر الفرنسية خسائر الألمان ، وكان المشاة الفرنسيون يرددون قولهم " لن يمروا " وبعد أن فشل الألمان فى

اختراق جبهة الحلفاء الغربية ، وبعد هجوم فاشل قام به الحلفاء دون الاستعداد له بما يلزمه من عتاد ومواد ، عاود الألمان التفاتهم إلى روسيا ، وأصابوا الروس بسلسلة من الضربات الفادحة استحدثوا فيها طريقة جديدة من الحشد الشديد للمدفعية ، فهزموهم فى جنوب الجبهة الروسية أولاً ثم فى شمالها

# قائمة المصادر والمراجع


- جلال يحيى : المغرب الكبير – العصور الحديثة وهجوم الاستعمار ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ .
- عبدالله عبدالرازق إبراهيم : مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال أفريقيا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦
- عبدالمنعم إبراهيم الدسوقى الجميعى : دراسات فى تاريخ العالم العربى الحديث والمعاصر ، مطبعة الجبلاوى ، ١٩٩١
- شوقى عطاالله الجمل : دور مصر فى أفريقيا فى العصر الحديث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ .
- إبراهيم بو طالب : وثائق عهد الحماية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، ١٩٩٦
- أحمد الأنصارى: المنهل العذب فى تاريخ طرابلس الغرب، مكتبة الفخرانى
- إسماعيل أحمد ياغى ، محمود شاكر : تاريخ العالم الإسلامى الحديث والمعاصر ، ج ٢ قارة أفريقيا ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، ١٩٩٣
- بول كولز ، ترجمة ، د. عبدالرحمن عبدالله الشيخ : العثمانيون فى أوربا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣.
- جلال يحيى : فجر التاريخ الحديث ، دار الكتب الجامعية ،١٩٧٦.
- جلال يحيى ، محمد نصر مهنا ، سوسن سليم : مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية ، دار المعارف ، ١٩٨١
- جلال يحيى: العالم العربى الحديث – الفترة الواقعةبين الحربين العالميتين ، دار المعارف ، ١٩٨٠

- جهاد عودة : تونس .. مسألة العروبة وقضاياها السياسية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٩
- حسن سليمان محمود: ليبيا بين الماضى والحاضر، مؤسسة سجل العرب، ١٩٩٢.
- رأفت غنيمى الشيخ : تاريخ العرب الحديث ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٩٢
- رأفت غنيمى الشيخ : دراسات أفريقية فى التاريخ الحديث والمعاصر ، دار الكلمة للنشر والتوزيع ، مصر ، ٢٠١١ .
- زهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، ط٢، دار النهضة العربية، ١٩٧٥.
- شوقى عطا الله الجمل: المغرب العربى الكبير فى العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط١، الانجلو المصرية، ١٩٧٧.
- عادل سعيد بشتاوى : الأندلسيون المواركة – دراسة فى تاريخ الأندلسيين بعد سقوط غرناطة ، مطابع انترناشيونال برس ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- عبد العزيز محمد الشناوى : الدولة العثمانيةدولة مفترى عليها ، ج ٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- عبدالجليل التميمى : بحوث ووثائق فى التاريخ المغربى ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٧٢
- عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم : تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، دار الكتاب الجامعى ، ط ٥ ، ١٩٩٠
- عبدالعزيز نوار : تاريخ الشعوب الإسلامية فى العصر الحديث ، دار الفكر العربى ، ١٩٩٨ .
- عبدالعظيم رمضان : الغزوة الاستعمارية للعالم العربى وحركات المقاومة ، دار المعارف ، ١٩٨٥

- عزيز سامح: الأتراك العثمانيين فى أفريقيا الخالية، القاهرة، ١٩٦٩،
- محمد السروجى: العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الإستقلال،
- جلال يحيى : عصر النهضة والعالم الحديث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩
- صلاح أحمد هريدى : دراسات فى تاريخ العرب الحديث ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ٢٠٠٩ .